

مركز دراسات الوحدة العربية

الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري (٥)

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي

الدكتور عبد العزيز الدوري

مقدمة

في التاريخ الاقتصادي العربي

كلمة شكر

يشكر مركز دراسات الوحدة العربية
مؤسسة عبد الحميد شومان
على المساهمة في تمويل جزء من نفقات طبع وإصدار
الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري



مركز دراسات الوحدة العربية

الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري (٥)

مقدمة
في التاريخ الاقتصادي العربي

الدكتور عبد العزيز الدوري

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الدوري، عبد العزيز

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي / عبد العزيز الدوري.
١٣٥ ص. - (الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٥)
ببليوغرافية: ص ١١٩-١٢٨.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-132-0
١. البلدان العربية - التاريخ الاقتصادي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

330.9174927

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى عن مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت، أيار/ مايو ٢٠٠٧

المحتويـــــــات

تصدير ٧

الفصل الأول : الأمة والجهاد ٩

الفصل الثاني : الإسلام ـ القبلية ـ الأرض ٢٩

الفصل الثالث : المجتمع التجاري وازدهار المدن ٤٧

الفصل الرابع : التسلط الأجنبي وبدء الإقطاع العسكري ٦٩

الفصل الخامس : الركود الاقتصادي والتخلف والإقطاع الجديد ٩١

خاتمـــة ١١١

المراجـــع ١١٩

فهـــرس ١٢٩



تصديـــر

إن فهم خبرات الأمة وتتبع سيرتها التاريخية، ضرورة أولية لوعي الحاضر وبداية لازمة للانطلاق إلى المستقبل. والتاريخ الاقتصادي لأمة ما، يمثل جانباً حيوياً من خبرتها التاريخية، وأساساً لفهم الكثير من آثارها.

ويقوم الفكر الأصيل على تفهم تحليلي لتاريخ المجتمعات، وتبنى النظريات على مثل هذا التحليل لترسم طريق المجتمعات للمستقبل. ونحن أحوج ما نكون لذلك إن أردنا أن يكون لفكرنا العربي أصالة، ولسيرنا قاعدة من فكر واضح.

ولا أريد بالصفحات التالية أن أزيد على ما توصلت إليه البحوث الحديثة، وإنما أردت أن أرسم مخططاً أولياً لتاريخنا الاقتصادي بين القرنين السابع والتاسع عشر للميلاد، على الرغم مما في ذلك من مجازفة تفرضها سعة الموضوع وكثرة الثغرات فيه، وما ينطوي عليه من تعقيد.

إنها محاولة لإعطاء خلاصة تحليلية للتاريخ الاقتصادي العربي، تتلمس خطوطه الرئيسية من دون أن تنتهي إلى نظرية ما، ولكن مثل هذا العرض يؤدي بالضرورة إلى مجموعة من الآراء تبرز من خلاله. والنظرة الشاملة إلى التاريخ لا تخلو من تبسيط، أو تعميم يورث نقداً، وخصوصاً في نطاق واسع كهذا، ولكنها تبقى من أهم عناصر الأسلوب التاريخي إذا نظر إلى التاريخ مجرى متصلاً، وإذا أريد له أن يسهم في توضيح رؤى المستقبل.

ولا حاجة بي إلى القول إني توخيت الدقة التاريخية جهد طاقتي، ولكني لم أشر إلى المصادر كما هو الشأن في الدراسات الأكاديمية، لأني لم أكتب هذا للمتخصّصين ـ وإن كنت أرجو ألا يخلو من آراء تهمهم ـ بل للقارىء المثقف.

لقد قسمت العرض إلى فصول، بعد أن كتبته رسالة متصلة، تيسيراً للقارىء.

ومع ذلك فإن هذا التقسيم يتلاءم ومراحل مهمة مر بها المجتمع العربي. فقد اعتبرت القرن الأول للهجرة (السابع للميلاد) فترة تكوين الأمة وتعبئتها للجهاد، وفترة الهجرة الكبرى للقبائل إلى الأمصار، وانتقالها من حياة الترحل إلى الاستقرار. وكانت الفترة التالية ـ القسم الأكبر من القرن الثاني للهجرة (الثامن للميلاد) ـ فترة تأكد فيها الاهتمام بملكية الأرض، وظهرت فيها الملكيات الكبيرة، وفترة ظهور الموالي قوة جديدة بانتشار الإسلام، وفترة توهّج العصبية القبلية، وما رافق ذلك من مشاكل انتهت بالثورة العباسية. وتلتها الفترة الثالثة، حتى القرن الرابع للهجرة (العاشر للميلاد) وهي فترة نمو المدن، وازدهار التجارة والصيرفة، وتوسع الملكيات الكبيرة في الأرض، وظهور رأسمالية تجارية صيرفية، وقيام حركات شعبية ثورية.

وتبدأ الفترة الرابعة بتسّلط البويهيين (في أواسط القرن الرابع للهجرة ـ العاشر للميلاد) وانحراف خط التطور الاقتصادي، بتراجع النشاط التجاري، وضمور النقد ومؤسساته، وعودة الاعتماد على الزراعة، وأخطر من ذلك ظهور الاقطاع العسكري الذي عم بالتدريج حتى شمل المنطقة كلها. وكانت هذه الفترة بداية النهاية لكيان العرب السياسي وحريتهم، بتسلط العناصر الأجنبية، بويهية، ثم تركية. كما شهدت الفترة طلائع الغزو الأوروبي في الحروب الصليبية، وكانت فترة تجزئة في البلدان العربية.

وتأتي الفترة الأخيرة، فترة السيطرة العثمانية، وهي فترة ركود اقتصادي في البلدان العربية، افتتحت بسيطرة البرتغاليين على طريق التجارة إلى الهند، وبضرب الملاحة العربية ـ وهي من أهم عناصر الرخاء الاقتصادي ـ وختمت بالاستعمار الغربي. وبدأت الفترة بنظام إقطاعي فرضته الدولة أو أقرّته، وانتهت بتكوين الاقطاع الجديد في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وهي فترة جعلت البلدان العربية ولايات على هامش الأحداث، وعرّضتها للتغلغل الغربي، وأكدت التخلف فيها.

وينتهي العرض بنظرة عامة إلى الفترات المذكورة. وقد اقتصرت على المشرق العربي، ولعل الظروف تسعف فأتوسع إلى المغرب العربي في المستقبل.

بيروت

١٩٦٨-١٢-١٥

الفصل الأول

الأمـــة والجهـــاد



١ ـ إن حقيقة وضع الأمة وما تنطوي عليه من تيارات ومشاكل، لا تنكشف إلا في أوقات الأزمات، وحين تتعرض للتحديات، داخلية أو خارجية. وهذا يجعلنا نتخذ من فترات الأزمات نقاط ارتكاز في دراستنا لنفهم التحول والتغيير.

فتح الإسلام صفحة جديدة في تاريخ العرب، لكنها ليست منعزلة، فقد تأثر نشاط اتباعه بالبيئة التي ظهر فيها، كما تأثر تطوره الحضاري بالإرث العربي بمفهومه الشامل، ولعل تأثير الحضارة العربية الجنوبية كان أوسع بكثير مما يبدو في تطور المجتمع العربي الإسلامي.

لقد كان للعوامل الجغرافية أثرها في ظهور مجتمعات عربية حضرية على أطراف الجزيرة، يغلب على بعضها الطابع الزراعي، ويغلب على البعض الآخر الطابع التجاري، وخصوصاً في مدن غرب الجزيرة وجنوبها، هذا في حين كان وسط الجزيرة، في الغالب، مجال مجتمعات بدوية رعوية. وأدّى البحر والصحراء دورهما في تكوين عزلة بشرية، إلا أن بعض المؤثرات الثقافية جاءت مع التجارة، أو نتيجة الاحتكاك في طرف الجزيرة الشمالي بالبلاد المجاورة. ويمكننا القول إن المؤثرات الأجنبية بقيت محدودة، ولعلها تقتصر على الأطراف، أما الداخل فكان بعيداً إلا عن تأثير الكيانات العربية المستقرة.

وفي وسط الجزيرة عاشت القبائل، وهي الوحدات السياسية الاجتماعية، حياة مكرورة تمثلت فيها المحافظة الاجتماعية واستقرار التقاليد والعادات، وكانت حياة جماعية تمثلت مفاهيمها القانونية والخلقية والسياسية في الأعراف القبلية.

وشهد القرن السادس للميلاد تدهور الكيانات الحضرية، وتوسع نطاق القبلية، بل أن المفاهيم القبلية كانت قوة واضحة حتى في المجتمعات المستقرة.

وتعرضت المجتمعات العربية لأزمة حادة في القرن السادس للميلاد، إذ تكالبت عليها الدولتان الكبيرتان، البيزنطية في الغرب، والساسانية في الشرق، فاستولى الأحباش (حلفاء البيزنطيين) على اليمن، ورافق ذلك زوال كيان كندة، وضرب البيزنطيون كيان الغساسنة في الشام، كما قضى الساسانيون على كيان المناذرة

في العراق، ومدوا سيطرتهم المباشرة عليه وعلى جهات من الخليج العربي، وبقيت اليمن ساحة صراع بين الدولتين حتى مد الساسانيون نفوذهم إليها. وهكذا زالت الكيانات العربية، وواجه العرب التهديد الأجنبي مباشرة.

وحاولت المسيحية واليهودية أن تتغلغلا في الجزيرة العربية، وكانتا متصلتين بالصراع السياسي، إذ بدت كل منهما حليفة لإحدى الدولتين الطامعتين. ويبدو أن اتجاه اليمن الى نوع من التوحيد (عبادة ذي سماوي)، ثم اضطهاد ذي نواس للمسيحية، تعبير عن هذا المفهوم السياسي.

ومما زاد الارتباك، محاولة الساسانيين والبيزنطيين التحكم في طرق التجارة، خصوصاً طريق الهند، التي كانت تنتهي بالخليج العربي عبر العراق إلى الشام من طرف، أو تأتي إلى اليمن، وتمر بالبحر الأحمر، أو بغرب الجزيرة إلى البحر الأبيض من طرف آخر. وكانت حملة أبرهة إلى الحجاز(عام الفيل) آخر محاولة للسيطرة على طريق التجارة غرب الجزيرة.

إن محاولات البيزنطيين والساسانيين التحكم في طرق التجارة على أطراف الجزيرة في الشمال والجنوب والغرب، وبسط سيطرتهما ونفوذهما السياسي كانت مثار قلق وارتباك. ورافق ذلك نوع من الوعي السياسي أحياناً، فامرؤ القيس يبسط سلطانه على وسط الجزيرة وغربها في مطلع القرن الرابع للميلاد، ويسمي نفسه «ملك العرب» ـ كما يظهر من نقش النمارة ـ وكندة تكوِّن كياناً سياسياً من مجموعات قبلية في وسط الجزيرة ـ وهي أمثلة تومي إلى احتمالات مقبلة. ولما برزت مكة في القرن السادس، شقت لنفسها طريقاً مستقلّةً باتخاذ سياسة حياد بين القوتين المتصارعتين.

ومن ناحية ثانية، ظهرت بوادر قلق اجتماعي في بعض المجتمعات المستقرة مثل مكة نتيجة التحول من اقتصاد بدوي إلى اقتصاد تجاري، ومثل المدينة نتيجة الانتقال من اقتصاد بدوي إلى اقتصاد زراعي. كما نلاحظ الاقطاع في بعض المناطق الزراعية كاليمن والعراق وسوريا، يرافقه استغلال الفلاحين وتدهور وضعهم إلى أقنان في كثير من الأحيان.

وعرفت مكة، بحكم مركزها وفاعليتها، القلق والتنبه في آن واحد. وكانت مركزاً دينياً وتجارياً، وسعت فاعليتها في القرن السادس للميلاد، خصوصاً أن الصراع البيزنطي ـ الساساني أدى إلى شل طريق تجارة الهند إلى الخليج العربي، كما إن سقوط الدولة السبائية على يد الأحباش، ومشاكل طريق البحر الأحمر، مكّنت لقريش أن تسيطر على طريق التجارة المارّة بغرب الجزيرة. وصارت بيد قريش تجارة القوافل الغنية في الجزيرة، إذ تتولى مبادلة بضائع الترف من الهند والحبشة، والبخور من

اليمن، بإنتاج الشام وبلاد البحر الأبيض، كما مدت صلاتها التجارية إلى الخليج العربي والعراق. وكانت تتاجر بالبضائع والنقد، إذ إن معاملات الإقراض والائتمان ضرورية للتجارة، وتكوّنت فيها ارستقراطية تجارية نشطة، حاولت عن طريق الاحتكارات أن تنمي ثرواتها واتخذت المال سبيلاً لتأكيد قوتها ونفوذها.

وأدّى هذا الاتجاه إلى استغلال شديد للضعفاء والفقراء، وأوجد تبايناً اجتماعياً قلقاً، وأكد النظرة الفردية المستغلة، كما إنه زعزع، من ناحية ثانية، المفاهيم القبلية، وأضعف الروح الجماعية القبلية، ووسع الفجوة بين قريش البطاح وقريش الظواهر. وفي حين يجد الأغنياء قوة وضماناً في ثرواتهم، يحس الآخرون بشيء من القلق والمرارة نتيجة تفكك روابط الجماعة وقسوة الاستغلال. ونحن نلمس أثر التحول التجاري في تنظيم «الملأ» أو مجلس قريش، وفي الإفادة القرشية ولمد نفوذها، كما نراه في اتخاذ موقف الحياد بين الساسانيين والبيزنطيين. بل أننا نرى أثر التجارة في العلاقات بين بطون قريش، وفي تكوين الأحلاف، وفي الصراع بين قوة الاحتكارات والتسلط المالي، وبين القوى المعارضة.

وبعد هذا، فإننا نلاحظ دلائل وعي في بعض المجتمعات العربية، تتمثل في ثورة محدودة على الوثنية، في حركة الأحناف، وتطلّع إلى نوع من التوحيد، خارج نطاق الديانتين السماويتين، وفي كره شديد للتحدي الأجنبي، كما في ذي قار، وقلق من المستقبل، وفي نشاط الفعاليات الثقافية والأدبية في الأسواق، وفي ظهور لغة أدبية مشتركة. هذا مع شعور من نوع ما بروابط عامة ثقافية واجتماعية. وفي هذا الوعي القلق، لا في جفاف الجزيرة، كما ظن البعض، كانت تكمن بوادر الحيوية.

إن ما ذكرنا لا يعدو التنبه الغائم. ولذا فإن الحركة الإسلامية الجديدة وجدت مقاومة قوية، وتطلبت جهاداً وتضحيات كبيرة لتشق طريقها وتوحد الجزيرة.

٢ ـ وجاء الإسلام بثورة شاملة. رفض العصبية القبلية، وما تنطوي عليه من مفاهيم، وأتى بفكرة الأمة بدلاً من القبيلة وحدة سياسية، وأكد الوحدة بدلاً من التعدد أو التجزئة، ودعا إلى الجهاد في سبيل العقيدة ورفض الغزو، بمفهوم القانون (أو الشريعة)، ونبذ العرف القبلي، وهاجم الاستغلال والجشع المادي، وأكد على العدالة الاجتماعية.

إن الدعوة الإسلامية أكدت على مسؤولية الفرد عن أعماله، واعتبرتها أساس التقييم بدلاً من اتخاذ القبلية قاعدة ذلك، كما هو المفهوم القبلي، ولكنها في الوقت نفسه رفضت الفردية المطلقة التي تبغي الاحتكار والاستغلال وتكديس الثروة. ولنلاحظ هنا أن مفاهيم الاقتصاد التجاري المكي تتعارض والاقتصاد البدوي

ومفاهيمه، فهي تحدث تغييراً لفائدة فئة محدودة، فجاء الإسلام لإحداث تغيير جذري يتعارض والمفاهيم البدوية ولكنه في نفس الوقت يرفض مفاهيم التجار التي تريد التغيير لمنفعة فئة محدودة، إذ إنه أراد التغيير لفائدة المجتمع ككل. وهكذا نراه، مع تأكيده المسؤولية الفردية، يهاجم الاستغلال، ويؤكد فكرة العدالة الاجتماعية.

وكان أول من آمن بالإسلام عرب المدن، وهم أول من حمل رايته. وقد شجع الإسلام الحياة المدنية، ووجه إلى الاستقرار بدلاً من حياة التنقل والبداوة. كما اتجهت الحركة الإسلامية إلى توحيد الجزيرة بشكل واضح، بدأ ذلك في عصر الرسول (ﷺ)، وتمت الخطوات التكميلية في خلافة عمر بن الخطاب. ويبدو أن النظرة إلى العرب كمجموعة بشرية بذاتها، كانت موجودة اجتماعياً ـ من دون أن يعني ذلك أي تمييز ـ وأساسها اللغة. وكان نزول القرآن بالعربية تعزيزاً لهذه اللغة التي صارت قاعدة أولى. ومع أن فكرة الارتباط بالنسب لدى الجماعات العربية كانت سبيلاً آخر للتعبير عن هذا المفهوم، إلا أن العربية بقيت الرابطة البشرية الرئيسية.

ومع أن الإسلام أبقى، أو عدّل بعض ما كان موجوداً، إلا أنه يمثل تغييراً جذرياً في المجتمع. فقد اعتبر العقيدة الرابطة الأساسية في الأمة. ومع أن القبائل بقيت وحدات اجتماعية في إطار الأمة، لها أثرها في بعض الأمور المشتركة مثل الديّة، والمشاركة في الحملات، إلا أن الولاء للأمة وللعقيدة يجبّ كل ولاء آخر، والمساواة بين المسلمين مطلقة لا تفاضل بينهم إلا بالعمل. ويقوم التنظيم الجديد أساساً على رفض القبلية وما تمثله، وإن استمرت هذه الأشكال عملياً فلأنها ظواهر اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع لا بالمبادىء أو المفاهيم الجديدة. ومن هنا ندرك أهمية تأكيد الإسلام على الهجرة إلى المدينة، أو إلى دور الهجرة الجديدة، وتوجيه اتباعه للحياة المدنية. وكان لهذا التوجيه أثره في العدد الضخم من المدن التي أنشأها المسلمون في مشارق بلادهم ومغاربها.

وكان من المحتم في مجتمع تسوده المفاهيم والتقاليد القبلية، أن يقوم الصراع بين الاتجاهات الإسلامية وبين التقاليد القبلية، سواء أكان ذلك واضحاً مكشوفاً أم خفياً مستوراً. إنه صراع بين قديم راكد وجديد يفيض بالحيوية والقوة ويريد بناء مجتمع عادل. ومن المتعذر فهم تاريخ صدر الإسلام إن لم يلاحظ هذا التصادم والاحتكاك ـ في السياسة، وفي التنظيم الإداري، وفي الحياة الاجتماعية والثقافية. وكان الصراع في البدء خارجياً بين الإسلام والوثنية.

وجاءت الردة وهي مظهر للتصادم بين الإسلام والقبلية. وكان لردة القبائل أكثر من دلالة ـ بين رفض للسلطة المركزية، وبين الطموح إلى تكوين كيانات منافسة

للأمة، وبين التأكيد على تراث محلي ـ ولكنها تعني رفض السيطرة الخارجية على القبيلة، في حين أنها بمتابعتها للأنبياء الكذّابين تشعر بعجز الروابط، أو الأحلاف القبلية عن أن تقف في وجه الحركة الإسلامية. أما بالنسبة إلى المسلمين، فإن إنهاء الردة يعني توحيد العرب سياسياً وعقائدياً في دولة واحدة وتحت قيادة واحدة. وقد انتصر الإسلام في هذا الصراع.

وحمل العرب راية الإسلام خارج الجزيرة، ولا يعني الفتح بالضرورة إسلام البلاد المفتوحة، لأن اعتناق الإسلام أمر شخصي، بل أن الفتح يعني توسيع سيادة الإسلام. وتمثل حركة الفتح التيار الإسلامي وتوجيهه لقوى القبائل ـ في إطار الأمة ـ لتحقيق ذلك. وكان أهل المدن قلب هذا التيار، فهم كانوا أبطال الردة، وهم كانوا منظمي حملات الفتوح وقادتها. ويجب أن لا نغفل الفرق بينهم وبين رجال القبائل الرحالة في الدوافع، أو في قوة الإيمان والوعي، ولا يخلو التعميم من الزلل. ففي مصادرنا ما يشعر بأن الناحية المادية كان لها أثرها، وأن البعض جذبته هذه المجالات، إلا أن القيادة والقسم الرئيسي من المحاربين، نظرا إلى الفتوح كأساس في كيان الأمة الجديدة، وكفرض لازم على المجموع.

أما نظرية (كيتاني ـ ونكلر) التي تؤكد الحتمية التاريخية، والتي تفسر الفتوح بسبب جفاف متزايد في الجزيرة، وتعتبره سبب هجرات ـ في فترات محدودة ـ من الجزيرة كان آخرها خروج العرب بالإسلام، فإنها تعوزها الأدلة المادية، ولا تستطيع توضيح طبيعة القلق والتنبه في الجزيرة قبيل الإسلام، ولا تمكّن من تبيان كيفية معالجة الإسلام للأوضاع السابقة ونجاحه الشامل.

لقد كان الجهاد الدافع الأول للفتوح. ولكننا لن نغفل أثر التحديات الخارجية أو النواحي الاقتصادية. فالخطر الساساني البيزنطي (الذي حتم توحيد الجزيرة التصادم معه)، وغنى البلاد المجاورة، وضرورة وجود مجال حيوي للمسلمين بعد إيقاف الغزو في الجزيرة ـ كانت من العوامل المساعدة. وإذا كانت حروب الردة قد أكدت وحدة الجماعة الإسلامية الأولى ورسختها، فإن الفتوح أكدت وحدة القبائل العربية بعامة تحت راية الجهاد، وجعلت الأمة بكاملها هي الجيش. ولما تحقق هذا الهدف في مرحلته الأولى (في خلافة عثمان) تعرضت هذه الوحدة للاختبار.

٣ ـ وفي المدينة، واجهت الأمة بعد الرسول، مشكلة الحكم، فعالجتها بسرعة في إقامة الخلافة، وهي مؤسسة إسلامية في أسسها وصلاحياتها. ولكن الأساليب التي اتبعت في إقامتها أفادت من التجارب العربية السابقة، قبلية أو مدنية، في الحجاز، وربما في اليمن. ولعل هذا يفسر التغير في أسلوب اختيار أو انتخاب

الخليفة، وما رافق ذلك من قلق وتباين في الرأي، ثم عدم استمرار ذلك بالاتجاه إلى مفهوم الوراثة.

ولتأكيد وحدة الأمة كان لا بد من جمع القرآن من الصحف المكتوبة ومن الصدور، ومع أن هذا تم في زمن الخليفة الثالث (عثمان)، إلا إن الخطوات الأولى بدأت في زمن سلفيه، ما يشعر بأن الجمع يمثل وجهة عامة، لا رغبة فردية.

ونحن نلاحظ أن حياة الأمة أقيمت على أسس جديدة، ذلك أنها نُظّمت لتقوم بالجهاد، فقد أنشئت دواوين الجند وفرضت الأعطيات والأرزاق لأهل المدينة وللقبائل في الأمصار الجديدة لئلا يشغلهم شيء عن القتال. ولم يلتفت إلى بعض الأصوات التي خشيت أن يصرف هذا التنظيم الناس عن التجارة. وبعد أن ساوى أبو بكر بين الناس في الأعطيات، أعاد عمر بن الخطاب تنظيمها وجعلها متدرجة بحسب السبق في الإسلام والمآثر والغناء في الإسلام ـ أو الخروج للجهاد ـ والحاجة[1]. وهذا التنظيم أبقى الوحدات القبلية أساساً للتسجيل في ديوان الجند باعتبارها وحدات اجتماعية قائمة. ثم إن تنظيم الضرائب من خراج وجزية وزكاة وغيرها وضع بضوء هذا الهدف. فأهل البلاد المفتوحة يدفعون الجزية والخراج، وبذلك يهيئون الموارد التي يتطلبها بيت المال، وليس على المسلمين إلا دفع الزكاة، وهي في الأساس لمساعدة فقرائهم. وإذا كان ما يدفعه المسلم على أرضه (الملك) هو العشر، فإن ما يدفعه الذميُّ (غير المسلم) لا يقل عما يوازي الخمس، وقد يبلغ النصف. وعزز هذا الاتجاه بإنشاء أمصار جديدة في مناطق (استراتيجية) لتكون مقرات للقبائل العربية المقاتلة، ومراكز عسكرية ترسل منها الحملات إلى الفتوحات الجديدة شرقاً وغرباً.

٤ ـ خرج العرب، تحت راية الإسلام للفتوح، فأحدثت هذه تبدلات كبيرة في حياتهم، منها المباشرة، ومنها ما ظهر في ما بعد. وكان من آثارها المباشرة انتشار العرب في الأمصار الجديدة الغنية، وتدفق الأموال إليهم من الغنائم. وأفاد البعض، وإن

---

(١) ساوى أبو بكر في العطاء قائلاً: «هذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة». ورأى عمر أن لا يجعل من قاتل رسول الله كما قاتل معه، وصنف الناس بحسب أدوارهم في الإسلام «فالرجل وتلاده في الإسلام، والرجل وقدمه في الإسلام، والرجل وغناؤه في الإسلام، والرجل وحاجته في الإسلام». وكانت الأعطيات كما يلي: (أ) ٥٠٠٠ درهم سنوياً لمن شهد بدراً من المهاجرين والأنصار، (ب) ٤٠٠٠ درهم سنوياً للذين أسلموا حتى صلح الحديبية ولمهاجرة الحبشة، (ج) ٣٠٠ درهم سنوياً لمن أسلم بعد الحديبيّة إلى نهاية الردة، (د) ٢٠٠٠ درهم أو ٢٠٠ دينار لأهل القادسية واليرموك، (هـ) ١٠٠٠ درهم سنوياً لمن جاء بعد القادسية واليرموك. وتوجد روايات مفردة في البلاذري واليعقوبي تهبط بالحد الأدنى إلى ٥٠٠ درهم و٣٠٠ و٢٠٠ درهم. انظر: عبد العزيز الدوري، **النظم الإسلامية: الخلافة، الضرائب، الدواوين والوزارة** (بغداد: مطبعة نجيب، ١٩٥٠)، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

كانوا قلة، من المجالات الجديدة في تموين الجيوش والتجارة، وفي امتلاك أراضٍ خصبة في هذه البلاد. وقد اختلف وضعهم في الأمصار، بين المراكز الجديدة التي أنشأوها كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، لتكون دور هجرة لهم، وهي مدن عربية أساساً، وبين مدن قديمة عامرة اتخذوا فيها مراكز لقواتهم مثل أجناد سوريا، ومثل مرو في خراسان. وقد خرج العرب مع أهليهم إلى هذه المراكز، وإذا استثنينا مكة والمدينة، فإن الحيوية انتقلت بالتدريج من الجزيرة العربية إلى الأمصار الجديدة، وتمثلت فيها نواحي نشاطهم العامة وفاعلياتهم. وسنعود لنرى تطور وضعهم في ما بعد.

انتصرت الحركة الإسلامية بسرعة فائقة، سواء أكان ذلك في توحيد الجزيرة وإدخالها في الإسلام، أم في الفتوحات الواسعة. ولكن ذلك لا يعني دخول الناس جميعاً في الإسلام، أو انصهارهم في دعوته. فمن ناحية واجه الإسلام مجتمعات متحضرة لها ثقافاتها ودياناتها وتقاليدها، والفتوحات حين أدت إلى نشر سيادة الإسلام، فإنها لا تعني دخول الناس خارج الجزيرة في الدين الجديد حالاً، بل أن ذلك كان عملية سلمية تدريجية. أما بالنسبة إلى القبائل، فقد كان لا بد لرسوخ الإسلام أن يتمثل في عقولهم وضمائرهم وسلوكهم ونواحي حياتهم كافة، وهذه مسألة داخلية نلاحظ ظواهرها في تطور المجتمعات العربية. فقد كان للاتجاهات القبلية أثرها، وإن اكتسبت أشكالاً جديدة نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية. ونحن نلاحظ صراعاً أو احتكاكاً متصلاً بين المبادىء الإسلامية الجديدة وبين الاتجاهات القبلية، وكان ذلك من العوامل القوية المؤثرة في تاريخ صدر الإسلام. ومن المتعذّر علينا أن نفهم الكثير من الأحداث والتطورات إن أغفلنا هذه المواجهة المتصلة بين الإسلام والقبلية. وقد تكون هذه التيارات خفية يتعذر تتبعها وفهم تطورها في الأوقات الاعتيادية، ولكنها تظهر في فترات الأزمات، ولذا فإن دراسة مثل هذه الفترات تكشف عن كثير من مثل هذه التحولات.

٥ ـ ومن هذه الأزمات، الفتنة، ابتداء بخلافة عثمان، أو الحرب الأهلية الأولى. فالثورة على عثمان وما تلاها من أحداث، كشفت عن أزمة داخلية حادة في المجتمع العربي الإسلامي، وتركت آثاراً خطيرة في تاريخ العرب. ويكفينا هنا أن نفهم الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لهذه الأزمة.

إن الثورة على عثمان، وما رافقها من تدفق جماعات من قبائل الكوفة ومصر على المدينة، تشعر بوجود توتر بين المدينة وبعض الأمصار. ولنتذكر أن الفتوحات رافقتها هجرة واسعة نقلت قبائل قوية وعديدة من الجزيرة إلى الأمصار الجديدة. وقد تجلّى ذلك في انتقال العاصمة إلى الكوفة، وهي من أقوى المراكز العربية الجديدة، في خلافة الإمام علي.

لقد شعرت القبائل أنها حرمت من ثمار فتوحاتها، إذ إن الأراضي المفتوحة لم توزع عليها كما حصل في الأموال المنقولة، بل اعتبرت ملكاً للأمة وتركت بيد الأهلين يزرعونها تحت إشراف المدينة. ورأوا أن السلطة بيد قريش، وأن دورهم ثانوي، في حين أنهم صاروا يشعرون بقوتهم بعد انتصارهم في الفتوح، ولم يفهموا السلطة المركزية، ووجدوا حجة في تولية عثمان لبعض الأمويين على أمصار مهمة كالكوفة والبصرة والفسطاط. ومن ناحية أخرى اعتادت القبائل على الغنائم الكثيرة، ومالت إلى التبذير في الإنفاق، فوجدت نفسها بعد توقف موجة الفتح تعتمد على العطاء والرزق فقط. هذا في حين أن عرب المدن، وخصوصاً أهل مكة كانوا تجاراً ووجدوا آفاقاً جديدة لتنمية ثرواتهم المكتسبة، وهذا وسّع الفجوة بين عرب المدن، وخصوصاً قريش، وعامة القبائل. وقد ظهرت شكوى من بعض الولاة الذين أثروا في مراكزهم عن طريق التجارة والهدايا، كما إن توسع عثمان في إقطاع الأراضي لبعض الشخصيات ولد تذمراً ورد فعل.

وشهدت هذه الفترة حصول ثروات كبيرة في أيدي جماعة (محدودة) من المسلمين، بينهم بعض الشخصيات المعروفة، في حين أن هناك مجموعات كبيرة في وضع مالي متواضع. فارتفعت بعض الأصوات ـ مثل صوت أبي ذر الغفاري ـ تحذّر من أخطار تكديس الثروات مع وجود جماعات من الفقراء، وتدعو إلى البساطة الإسلامية وإلى التسوية والعدالة. وهي أصوات كان لها صدى، ولم تخلُ من أثر.

والثورة تشير إلى شعور تمتزج فيه القبلية بنوع من الإقليمية الجديدة. فقبائل الكوفة تنظر باعتزاز إلى مواطنها الجديدة، وهذا يصدق على قبائل الشام. وهذا الشعور، مع اعتزاز القبائل بمآثرها الجديدة، وعدم إدراكها لمفهوم الدولة، أدى إلى ظهور نزعة تبدو إقليمية، وهي في الأساس قبلية، تعبّر عن تعصب القبيلة لكيانها ولمواطنها الجديدة. وقد كانت هذه القبائل مشغولة بالفتوحات، فلما جاءت فترة توقف نسبي في أواسط خلافة عثمان، بدأت تعيد النظر في وضعها وفي صلتها بالمدينة، وتتبرم بهذه الصلة.

وكان الصراع خلال الفتنة بين القبائل العربية والمركز، وفي وقت انقسمت فيه قريش على نفسها، وإن كانت القيادة في الحالات كلها بيدها. ومع وجود إشارات إلى دور خفي ومشبوه لبعض الموالي، مثل عبد الله بن سبأ، فإن هذا الدور، إن وجد، ليست له أهمية تذكر تاريخياً.

ويبدو أن الأسباب المذكورة أعلاه بمجموعها تعبر عن تحول اجتماعي أثار قلقاً. فالقبائل تحولت من حياة تنقل إلى حياة استقرار، ومن الاعتماد على الرعي إلى

الاعتماد على العطاء والرزق (مع الغنائم)، ومن وحدات منفصلة لها كيان ورأي في أمورها، إلى وحدات اجتماعية في دولة ذات سلطة مركزية تخطط وتوجه. وعلى الرغم من مشاركة الجميع في الفتوحات، فإن قلة أثرت بالقياس إلى عامة القبائل.

وحين انتهت الحرب الأهلية الأولى، كان واضحاً أن السلطة انتقلت من الحجاز إلى الأمصار، إلى الكوفة ثم دمشق. ومع أن الحجاز لم يسلم بهذه النتيجة، فثار ثورته الخطيرة بقيادة عبد الله بن الزبير، فإن فشل تلك الثورة أوضح أن مركز السلطة استقر نهائياً في الأمصار، ليؤكد انتقال مركز الثقل في القوة العربية.

وفي العصر الأموي استمر الاحتكاك بين الاتجاهات القبلية والاتجاهات الإسلامية، وبان أثره في السياسة والإدارة وحتى في الحقول الثقافية. هذا مع ظهور تطورات جديدة كان لها دورها في الأحداث، وأهمها ازدياد عدد الموالي، والتحولات الاجتماعية الاقتصادية. وبقي الأمويون يمثلون سيادة قريش بنظر البعض، وتوّلد الشعور بأنهم يمثلون سيادة العرب تجاه غير العرب، وكان ذلك واضحاً في الإدارة. وصاروا قادة ارستقراطية متنامية، وهي ارستقراطية قبلية اتجهت إلى ملكية الأراضي.

وارتفع المد القبلي بعد الحرب الأهلية، وظهرت خلافات بين القبائل نتيجة التنافس على السلطة والنفوذ حتى انتهت إلى تكتلات وإلى انقسام حاد بين القيسية واليمنية. ظهر ذلك في سوريا، وإن لم تكن القبائل حول الراية القيسية كلها شمالية، كما لم تكن القبائل تحت الراية اليمنية كلها جنوبية. بدأ الانقسام بشكل واضح في معركة مرج راهط (٦٤ هـ ـ ٦٨٤م)، وازداد بمرور الأيام حدة وسعة. ولعل الأمويين لم يروا بأساً بذلك ما دام يشغل القبائل، وما داموا هم خارج نطاق الانقسامات. ولكن دوامة العصبية القبلية بدأت تؤثر على الولاة قبل نهاية القرن الأول للهجرة، ثم بلغت حداً شمل الأمويين أنفسهم، ما ولد قلقاً وارتباكاً وإضعاف السلطة المركزية. وهذا بدوره يكشف عن ضعف أساسي وهو أن القبائل لم تستوعب مفهوم الدولة، ولم تتكون لديها نظرات تناسب كيان دولة، بل استمرت تنظر إلى القضايا العامة من زاوية الولاءات والمصالح القبلية.

وحين انتهت الحرب الأهلية الأولى، نرى حزبين عربيين، هما الشيعة والخوارج. وتلى ذلك قيام المرجئة، ثم القدرية. وواضح أن هذه أحزاب عربية قامت باسم المبادىء الإسلامية، وأنها أحزاب سياسية. وأدخل الأمويون مبدأ جديداً في الحكم هو الوراثة، ولعل ذلك يتصل بمحاولة لتركيز سلطتهم، ولكنهم بذلك عقّدوا المسألة السياسية. فالمبدأ الإسلامي يعتبر مصدر السلطة إلهياً. ويتصل بذلك مبدأ يعتبر الأمة

ممثلة للمشيئة الإلهية، وبالتالي اتخاذ الانتخاب أساساً للخلافة. وفي حين اتجهت الجماعة في المدينة إلى أن يكون الانتخاب من قريش، رأى البعض، وهو الخوارج، جواز انتخاب أي عربي، ثم تدرجوا إلى جواز انتخاب أي مسلم تتوافر فيه الصفات المطلوبة. ونادى آخرون، وهم (الإمامية)، في إطار المبدأ الإسلامي بالنص والتعيين في ذرية الإمام علي (من فاطمة)، بينما رأى البعض، وهم الزيدية، أن الجهاد في سبيل الحق، إضافة إلى العلم والفضل صفة لازمة للإمام.

ومع أن ظهور الأحزاب مرتبط أساساً بمسألة الخلافة، فإننا نرى أن الخوارج أقرب إلى تمثيل النزعة البدوية وإلى تأكيد مفهوم الانتخاب الواسع، ويلاحظ أن العناصر الفاعلة بين صفوفهم في البدء هم من القبائل الشمالية. أما الشيعة فإنهم اتجهوا إلى التأكيد على دور الإمام في توجيه الأمة وبالتالي على آل البيت كهداة، ونجد بين صفوفهم تمثيلاً أوسع للقبائل اليمانية ذات التراث الحضري. وفي وجهتي الحزبين احتجاج على السبيل الذي مرت به مؤسسة الخلافة.

ولئن نادى أنصار السلطة بأن الأمر لله يضعه حيث يشاء، وأن الأمور سارت بقدر، فإن القدرية راحوا يؤكدون أن الإنسان مسؤول عن عمله، وأن السلطة مسؤولة عما تفعل، ومحاسبتها واجبة، وبهذا اتجهوا إلى المعارضة.

وهكذا قامت المعارضة باسم المبادىء الإسلامية، وكان الاتجاه الإسلامي وراء الحركات الاجتماعية والسياسية التي قامت ضد الأمويين.

٦ ـ وجاءت الموجة الثانية للفتوح في العصر الأموي، وخصوصاً في الربع الأخير من القرن الأول الهجري، لتطلق طاقات العرب من جديد، فتمد الرقعة الإسلامية إلى أواسط آسيا، وتشمل أفريقيا الشمالية، وتجوز إلى الأندلس، ولا تتوقف إلا عند جبال البيرنه وأمام أسوار القسطنطينية. ومع هذا التوقف نحس بأزمة جديدة بدت بوادرها من قبل، فغمرتها موجة الفتوح، ثم واجهت عمر بن عبد العزيز (٩٩ هـ ـ ٧١٧م/ ١٠١ هـ ـ ٧٢٠م) فحاول معالجة بعض جوانبها.

إن جذور هذه الأزمة تكمن في التطورات العامة للمجتمع العربي الإسلامي، وبخاصة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

لقد طرأ تغيير كبير على حياة القبائل العربية بعد انتقالها إلى الأمصار، ذلك أن إقامتها في المدن جعلتها تتجه إلى الاستقرار وإلى الحياة الحضرية، ومع أن الكثير من القيم والمفاهيم القبلية بقيت، إلا أن القبائل أصبحت جزءاً من مجتمعات مستقرة. ولم تبق دور الهجرة مراكز عسكرية، بل تحولت إلى مجتمعات حضرية نشطة بمختلف الفعاليات المدنية. وقد تمثل هذا التحول في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، كما

تمثل في النواحي الفكرية. وقد سبق في ذلك التحول العرب الذين جاءوا من المدن في الجزيرة، إذ نشطوا في التجارة في البدء، وأدركوا أهمية الأرض، واتجهوا إلى الملكية الزراعية. أما القبائل التي استقرت حديثاً فقد عزفت أول الأمر عن الزراعة وانصرفت إلى الناحية العسكرية، ولكن أشراف القبائل كانوا أول من انتبه إلى أهمية الأرض، واتجهوا إلى امتلاكها، وتمثل ذلك في الاستحواذ على الأراضي الخراجية، وفي إحياء الأرض الموات.

وكانت الفتوح عاملاً مهماً في تدمير الإقطاع القديم في البلاد المفتوحة، ذلك أن مساحات واسعة من الأراضي في العراق وسوريا ومصر كانت إقطاعيات للأسر الحاكمة وللنبلاء ورجال الدولة، أو أراضي مخصصة للمعابد. وكانت نسبة مهمة من الفلاحين مرتبطة بالأرض، في حالة عبودية أو شبه عبودية، وتعتبر من أقنان (جـ. قن) أصحاب الإقطاعات[٢]. فلما فتح العرب هذه البلاد اعتبروا أراضي الأسر

---

(٢) لا بد من كلمة موجزة حول الموضوع. ففي الدولة الساسانية كان وضع الفلاحين عامة سيئاً، فهم مرتبطون بالأرض، ويجبرون على القيام بأعمال السخرة. وهم يخدمون في الحرب مشاة تحت لواء نبيل من النبلاء، كما إن القوانين لا تعطيهم حماية تذكر. وربما كان وضعهم أشد سوءاً في إقطاعيات النبلاء، الذين لهم حق الحياة والموت على العبيد والناس. ولم يكن وضع الفلاحين تجاه الإقطاعيين النبلاء يعدو وضع العبيد الخاصين. انظر: **Arthur Christensen, *L'Iran sous les sassanides* (Copenhague: Levin and Munksgaard, 1936), pp. 320-321.**

وفي الدولة البيزنطية كانت الحالة قريبة من هذه. فالفلاح ربط بالأرض ولا يجوز له تركها. لقد شرع قسطنطين في ٣٣٢م قانوناً ينص على أن الفلاح (Colonus) إن ترك أرض سيده أعيد إليها قسراً، ويصير عبداً. وفي عام ٣٥٧م شرع قسطنطينوس بأن الـ Coloni يجب أن يباعوا مع الأرض. ومع أن إصلاحات القرن الرابع جعلت أراضي القرى لأهلها من حيث الزراعة، فإن عسف الجباة والحكام جعل الكثيرين من أهلها، أو من الملاكين الصغار يضعون أنفسهم تحت حماية النبلاء والمتنفذين وصاروا أقنان (Coloni) لهؤلاء ولم تفد محاولات الدولة لإيقاف ذلك. وفعلاً توسعت الملكيات الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة حتى إذا جاء القرن السادس كانت ذات نطاق وأهمية واسعين. ولما كان النبلاء خارج نطاق الجباة إذ إنهم بحق الـ **Autopragia** يجمعون ضرائبهم ويدفعونها مباشرة للخزينة، فإن الملاكين الصغار وضعوا أنفسهم تحت حمايتهم مقابل تولي النبلاء مسؤولية الضرائب، وبالتالي تحول الملاك الصغير إلى **Colonus** عند السيد النبيل الذي صارت الأرض له. وكان الفلاحون في أرض النبلاء والإقطاعيين **Colonus adscriptus** في الواقع عبيداً أو شبه عبيد، يرتبطون بالأرض ويكلفون بالسخرة وللسيد عليهم سلطان غير محدود.

أما القرى، فإن أهلها مسؤولون جماعة عن زرع الأرض ومسؤولون بالتضامن عن دفع الضريبة، وإن هرب أحدهم وجب على الباقين دفع حصته، وهم نظرياً أحرار ولكنهم في الواقع يرتبطون بالأرض لمصلحة الخزينة، ويمنعون من تركها. ويبدو أن الملكيات الكبيرة توسعت على حساب أراضيهم أيضاً، بسبب سوء وضعهم، وخصوصاً إذا تذكرنا أن حكام الولايات من النبلاء، وهذا يفسر بعض التشريعات التي تمنع بيع أرض القرية إلى أحد من خارجها (والبيع وسيلة صورية أحياناً لتغطية عملية الاحتماء). وتبدو الفجوة الهائلة بين الملاكين الكبار والفلاحين من بعض العرائض المقدمة مثل عريضة من أهل أفروديت جاء فيها: «إلى... دوق طيبة. عريضة وتضرع من عبيده الطيعين المساكين، الملاكين الصغار وسكان القرية المسكينة أفروديت التي هي بحمى بيتك المقدس وسلطانك المبجل.. الخ». انظر: **Harold Idris Bell, *Egypt, from Alexander the*** =

الحاكمة، وأراضي النبلاء الاقطاعيين الكبار الذين هرب جلهم أو قتل أثناء المعارك، وكذا أراضي معابد النار «صوافي» تعود ملكيتها لبيت المال ويصرف الخليفة شؤونها كما ينسب، فيعطيها بالمزارعة، أو يترك فلاحيها عليها يزرعونها، أي أصبحت عائديتها للدولة. كما إن العرب حرروا الفلاحين من عبودية الأرض، وجعلوا الفلاح مسؤولاً بصورة مباشرة عن ضرائبه.

هذه التغييرات تركت الطريق مفتوحةً لظهور فئة جديدة من الملاكين، ويسر ذلك المجالات الواسعة في المدن لأهل القرى، وإعفاء من يسلم من الخراج حين يترك أرضه، إضافة إلى فرض الضريبة ـ في بعض الفترات ـ على الأرض الزراعية زرعت أم لم تزرع بقدر متساو. وبالفعل حصلت هجرة محسوسة للفلاحين إلى المدن، ما أثر في قيمة الأراضي، وفتح مجالاً أوسع للملاكين الجدد من العرب. وبلغ هذا الاتجاه حداً من القوة تمثل في تجاوز مستأجري أراضي الخراج ومحاولتهم الاستحواذ عليها في الكوفة حين أحرق العرب ـ أثناء ثورة ابن الأشعث (٨١-٨٢ ـ ٧٠١) ـ سجلات الأراضي في الديوان، وادعوا بملكية أراض من الصوافي أو من أرض الخراج. وقد ساهمت السلطة الأموية في هذا الاتجاه بإقطاع الأراضي إلى أنصار الأمويين وأقربائهم.

إننا نلاحظ إقطاع بعض الأراضي للعرب زمن عمر بن الخطاب، إذ إنه منح أراضي لأفراد في الكوفة، وجاء عثمان فتوسع في ذلك وأعطى إقطاعات كثيرة وخصوصاً في السواد. كما إنه أمر معاوية بتحصين المدن الساحلية في سوريا وبإعطاء إقطاعات لجماعات يسكنون فيها. وتوسع معاوية في منح الأراضي، فقد أمر بأن المقاتلة بعض القبائل في أماكن بعيدة عن المدن والقرى في سوريا للإفادة من أراض

= *Great to the Arab Conquest; a Study in the Diffusion and Decay of Hellenism*, Gregynog Lectures; 1946 (Oxford: Clarendon Press, 1948), pp. 123 and 126, and Allan Chester Johnson and Louis C. West, *Byzantine Egypt: Economic Studies*, Princeton University Studies in Papyrology; no. 6 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949), pp. 20-21, 23-29, 38-39 and 54-58.

ومن المناسب أن نذكر شيئاً عن الإقطاع في اليمن. فحين قامت ملكية «سبأ وذو ريدان» زال «الملأ» اليماني، واستندت الملكية إلى شيوخ قبائل إقطاعيين. فالأراضي تعطى لشيوخ القبائل لتتولى هذه زرعها. وكانت الأرض تعطى في الأصل مقابل خدمة عسكرية، كما صارت تعطى مقابل دفع مبلغ من المال. وقد يشتري الشيخ الأرض باسم القبيلة ويدفع كل سنة شيئاً محدداً، وتعطى للشيخ عادة وثيقة تبين حدود الأرض والواجبات المترتبة عليها. وكان التعاقد بين الملك والشيخ مباشرة، وهذا الأخير مسؤول مباشرة تجاه الملك عن الالتزامات كلها. وكان يضاف إلى القبائل الملاكة جماعات من قبائل أخرى (بقرار) كموالي لتتولى الزرع حسب الحاجة، وتعتبر جزءاً من الكيان الكبير للقبيلة. وهذا يعني أن القبيلة ليست دائماً من نسب واحد بل فيها أناس من مجموعات وطبقات مختلفة حسب ضرورة العمل واستغلال الأرض. وهكذا قام نظام إقطاعي في اليمن، وتكونت صلات إقطاعية بين الملك والشيوخ. انظر: Jacques Ryckmans, *L'Institution monarchique en arabie méridionale avant l'islam (ma'in et saba)*, bibliothèque du muséon; 28 (Louvain: Publications universitaires, 1951), pp. 178-182.

غير مملوكة. كما إنه استصفى أراضي في سوريا اتخذها لنفسه ومنح بعضها لمؤيديه. ويذكر اليعقوبي أن معاوية، بعد أن دقق صوافي ملوك فارس، «جعلها صافية لنفسه فأقطعها جماعة من أهل بيته». واستمر هذا الاتجاه بعده، فقد استخرج مصعب بن الزبير بعض أراضي البطيحة (جنوب العراق) لنفسه، ثم انتقلت إلى عبد الملك بن مروان «فأقطعها عبد الملك للناس» كما يقول البلاذري. وفي أثناء ثورة ابن الأشعث غمرت المياه أراضي فسيحة في السواد، وقدر الحجاج النفقة لإحيائها بثلاثة ملايين درهم، ولما استكثر الخليفة (الوليد) المبلغ، تقدم مسلمة بن عبد الملك بعرض لإحيائها على أن تعطى الأرض المستخلصة له، فوافق الوليد، واستصلحها مسلمة «فحصلت له أرضون وطساسيج (ضياع) كثيرة، فحفر النهرين المسمين بالسيبين وتألف الأكرة والمزارعين، وعمل تلك الأرضين»[٣]. ومن الواضح أن الإقطاعات المذكورة كانت من الصوافي، أو من الأرض الموات، وأن بعضها لا يمكن أن يكون كبيراً. ولا نعرف نسبة ما أعطي بالتمليك إلى بقية الأراضي، ولعلها نسبة محدودة، كما يبدو من تصرف المشتركين في ثورة ابن الأشعث[٤]. وهكذا تحول بعض أشراف القبائل إلى أرستقراطية مدنية ملاكة.

وكان لهذا التطور آثاره. وأول ما يلاحظ أنه ساعد على إحداث أزمة للخزينة، إذ إن هذه تعتمد مواردها بالدرجة الأولى على الجزية والخراج، وقد نقص وارد الجزية بانتشار الإسلام، وقل وارد الخراج نتيجة انتقال أراض خراجية إلى العرب واقتصارهم على دفع العشر بدلاً من الخراج، وإذا كانت ضريبة الأرض العشرية تبلغ ١٠ في المئة من الحاصل، فإن ضريبة الأرض الخراجية لا تقل عن الربع، وقد تصل إلى ٤٠ ـ ٥٠ في المئة منه.

٧ ـ ويحسن بنا هنا أن نلقي نظرة على نظام الضرائب لأهميته. وضعت أسس نظام الضرائب خارج الجزيرة في خلافة عمر بن الخطاب، وذلك بضوء المفاهيم والسوابق الإسلامية من جهة، والأنظمة التي كانت متبعة في تلك البلاد من جهة ثانية، ثم تصنيف الأراضي من جهة أخرى.

---

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، **فتوح البلدان** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ٣٠٢، وأبو الفرج قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، باعتناء جان دو غويه، المكتبة الجغرافية العربية؛ ٦ (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٩)، ص ٢٤١.

(٤) يقول الماوردي: «من أسباب شيوع الأملاك بين المسلمين أن عثمان أقطع هو وخلفاؤه بعض الأرضين مما لم يتعين مالكوه على أن يدفعوا لبيت المال شيئاً مقابل الإيجار أو الضمان... فلما حدثت فتنة ابن الأشعث، أحرق الديوان وضاعت الحسابات، فأخذ كل قوم ما يليهم». انظر: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٩)، ص ١٨٣.

فقد اعتبرت عامة الأراضي في البلاد المفتوحة ملكاً للأمة ووقفاً عليها، فلم توزع على الفاتحين، بل تركت بيد أصحابها يزرعونها ويؤدون عنها الضريبة (الخراج). وهناك أراض محدودة تركت ملكيتها لأصحابها، وهي أراضي صلح في أماكن قليلة كالحيرة وبعض قرى الفرات، وليست لهذه المجموعة أهمية تذكر في النطاق العام. وهناك مجموعة ثالثة هي أرض الصوافي، وتتكون من أراضي كسرى وأهل بيته، وأراضي النبلاء الفرس الذين قتلوا أثناء معارك الفتح أو هربوا، وأراضي بيوت النار والبريد، هذا في الأراضي الساسانية، ومثلها أراضي النبلاء وكبار الموظفين، من قتل أو هرب أثناء الفتح، في الأراضي التي كانت تحت الحكم البيزنطي، خصوصاً في سوريا. وصارت هذه الأراضي صافية لبيت المال، يتصرف بها الخليفة بحسب تقديره، وهي في عمومها عوملت مثل الأراضي الخراجية إلا ما أقطع منها بالتمليك للعرب فتدفع العشر.

ولن نتطرق إلى تفاصيل موضوع الضرائب أو ما يدور حولها من نقاش، ويكفي أن نذكر الخطوط العامة. ونبين مبدئياً أنه فرضت ضريبتان أساسيتان، وإن تباينت طرق جبايتهما بين قطر وآخر ـ ضريبة على أراضي الخراج، وضريبة على رؤوس أهل الذمة (الجزية) ومتى أسلم الذمي أعفي من الجزية، وأما ضريبة الأرض فتبقى، إلا إذا ترك أرضه، فعندئذ يعفى من المسؤولية.

ففي السواد فرضت جزية متدرجة تتناسب والوضع المالي للفرد، بين ٤٨ درهماً، و٢٤ درهماً، و١٢ درهماً في السنة. وأما الخراج ففرض على وحدة المساحة من الأرض، وهي الجريب (١٥٩٢ م^{٢}) بالنقد أو بالنوع، حتى إذا استقر الوضع صار النقد هو الأساس الغالب(٥).

وفي الجزيرة الفراتية، فرضت الجزية بشكل محدود ـ ديناراً على كل رجل، ومدَّي قمح وقسطي زيت، وقسطي خل، واعتبر الناس طبقة واحدة. واعتبر القسم النقدي هو الجزية، والقسم النوعي ضريبة الأرض(٦). وفرض الخراج على الأرض حسب الطاقة.

أما في سوريا ففرضت جزية محدودة في المدن والريف، كما في الجزيرة، وهي

(٥) على جريب الحنطة قفيز حنطة ودرهماً، وفي بعض الجهات ٤ دراهم، وعلى جريب الشعير قفيزاً ودرهماً، وفي بعض الجهات درهمين. وعلى جريب الكرم ١٠ دراهم، وعلى جريب النخل ٨ دراهم، وعلى جريب قصب السكر ٦ دراهم، وعلى جريب الزيتون ١٢ درهماً، وعلى جريب الرطبة (القت) ٥ دراهم، وعلى جريب الخضر (غلة الصيف) ٣ دراهم.

(٦) يذكر البلاذري أن عمر بن الخطاب فرض «على كل إنسان مع جزيته، مدا قمح وقسطان من زيت وقسطان من خل». انظر: البلاذري، المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

دينار على كل رأس، وجريب حنطة مع خل وزيت لقوت المسلمين. وترك مقدار الخراج في الريف على الطاقة. وبعد فترة أعاد الخليفة تنظيم الجزية في المدن بحسب الإمكانات المالية للأفراد، فجعل الحد الأقصى ٤ دنانير، يقابلها ٤٠ درهماً على الغني، وأقل منه المتوسط، ثم المقل(٧).

وفي مصر فرض على كل رجل ديناران جزية، وفرضت ضريبة نوعية على وحدة الأرض تقدر سنوياً بضوء الحاجة وحالة الزرع. وأصلح العرب النظام البيزنطي بأن جعلوا الإدارة مركزية والإشراف مباشراً على الجباية وألغوا كافة الامتيازات القديمة، ووضعوا سجلات دقيقة بالأراضي وبالسكان ومهنهم. وهناك ضرائب على الصّناع والمهنيين والتجار. وكان تقدير الضرائب يجري سنوياً بموجب سجلات ترسل من المناطق إلى الفسطاط حيث يجري تحديد حصة كل منطقة (بكاركية)، ثم يتولى عمال الجباية في كل منطقة توزيع المبلغ بين الجزية والخراج وغيرهما وما يصيب كل قرية، ثم يتولى أهل القرية تحديد ما يصيب كل فرد منها. ويقدم المقريزي وصفاً شيقاً للطريقة التي يسلكها أهل القرية لتوزيع الضريبة في ما بينهم(٨). وقد يطلب من القرى من وقت لآخر تقديم أنواع من الطعام من مخازنها أو من السوق وذلك بحسابه. وتؤيد أوراق البردي ـ وهي وثائق معاصرة ـ أن كل فرد يدفع جزية، وأن الأرض تدفع الخراج بصرف النظر عن هوية صاحبها، وأن المهنيين يدفعون ضريبة على المهنة مقابل ضريبة الأرض للزارع.

أما في خراسان فقد فرضت على كل مدينة ضريبة مشتركة، وهي ليست كل

---

(٧) يقول البلاذري «كانت الجزية بالشام في بدء الأمر جريباً وديناراً عن كل جمجمة، ثم وضعها عمر ابن الخطاب على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً، وجعلهم طبقات لغنى الغني، وإقلال المقل وتوسط المتوسط». وهنا نلاحظ أن بعض الجزيرة كان في نطاق الدولة البيزنطية ـ وعملتها الذهب ـ وبعضها كان تابعاً للدولة الساسانية ـ وعملتها الفضة، وإن سعر التبادل استقر على عشرة دراهم لكل دينار بعد الفتح.

(٨) يبين المقريزي أن مجلس القرية يجتمع بعد تحديد حصتها، وينظر «فيجمعون قسمتهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة، فيبدأون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض، ثم يخرجون منها عداد الضيافة للمسلمين، ونزول السلطان، فإذا فرغوا، نظروا إلى ما في كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم، فإذا كانت فيهم جالية قسموا عليها بقدر احتمالها.. ثم نظروا ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم، فإن عجز منهم أحد وشكا ضعفه عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على ذوي الاحتمال، وإن كان منهم من يريد الزيادة أعطي ما عجز عنه أهل الضعف، فإن تشاحوا (أي بقي شيء من الضريبة) قسموا ذلك على عدتهم. وكانت قسمتهم على قراريط الدنانير، أربعة وعشرين قيراطاً يقسمون الأرض على ذلك». انظر: أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ٢ ج (القاهرة: دار الطباعة المصرية، [١٢٧٠ هـ/ ١٨٥٣م])، ج ١، ص ٧٧.

شيء، كما ظن الباحثون، بل أنها تمثل مجموع الجزية المطلوبة من المدينة ومنطقتها، وبجنبها كانت ضريبة الأرض والضرائب على التجار وأصحاب المهن.

ولا بد من بيان أن الجزية لم تفرض إلا على الذكور البالغين، فلم تفرض على الأولاد والنساء والشيوخ والمرضى المزمنين، ولا على الرهبان المتبتلين، في حين أن الخراج يفرض على الأرض بصرف النظر عن المالك.

وجاء الأمويون فأحدثوا بعض التعديل، وقاموا بدور واضح في التنسيق. ولعل دورهم الرئيسي كان في تحقيق نظام منسجم موحد للضرائب في الأمصار المختلفة من حيث الأسس ولدرجة بعيدة في التطبيق، وطبع هذا النظام بطابع العربية.

بدأت تدابير الأمويين في هذا الاتجاه زمن عبد الملك بن مروان (٦٥هـ/ ٦٨٥م ـ ٨٦هـ/ ٧٠٥م)، واكتمل زمن هشام بن عبد الملك (١٠٥هـ/ ٧٢٤م ـ ١٢٥هـ/ ٧٤٣م). أما زمن معاوية فقد حصلت تدابير جزئية. فقد استصفى معاوية بعض الأراضي العائدة للأسرة الساسانية، ويبدو أنه لم ينتبه إليها من قبل. وأعاد هدايا النوروز والمهرجان في القسم الشرقي من أرض الخلافة، وهذه ضرائب عرفية في العصر الساساني، لعلها استمرت بعده، كما يبدو من الإشارات المبعثرة إليها. ولدينا إشارات إلى أن النبلاء المحليين كانوا يتصلون بالأمراء والولاة ويقدمون إليهم الهدايا على أساس أنهم اعتادوا دفعها للأمراء زمن الساسانيين، ويبدو أن بعض التصرفات المنتقدة لبعض الأمراء والعمال كانت متأثرة بالعرف المحلي الذي لم يؤخذ به زمن الراشدين.

بدأ عبد الملك خطة تعريب الدواوين، أو بتعبير أدق دواوين الخراج، وأنجز التعريب في الشام والعراق في عصره، وهو عمل ضخم يعني تعريب المصطلحات المالية، واتخاذ العربية لغة في الدواوين، ثم امتد التعريب إلى مصر أيام الوليد بن عبد الملك، وإلى خراسان زمن هشام بن عبد الملك.

ورافق تعريب الدواوين تعريب النقد، وكان ذلك خطوة مهمة في تأكيد كيان الدولة المالي وفي تدعيم اقتصاداتها، إذ إنه تجاوز استبدال الكتابات الفهلوية واليونانية على النقد بكتابات عربية، إلى إعادة النظر في أوزانها، وكان من ذلك تحديد وضع الدرهم، ووضع وزن خاص جديد للدينار العربي. وكانت البلاد الإسلامية تتعامل من قبل بالدينار (البيزنطي) وبالدرهم (الساساني) أساسين مقبولين، فأدت تدابير عبد الملك إلى إزالة كثير من الاضطراب الناشىء عن تباين أوزان الدراهم المتداولة والتي تعود أصولها لجهات متعددة، ومن ناحية ثانية أدت إلى تمييز الدينار العربي وتحريره من الارتباط بالدينار البيزنطي، وبذا فتح له المجال ليكون عملة ذات شأن دولي في التعامل التجاري والمالي، كما حدث فعلاً.

قد يكون لهذه التدابير صلة بالأزمة المالية، أزمة الخزينة، التي واجهتها الدولة زمن عبد الملك. وربما كان للثورات والحروب (مثل ثورة ابن الزبير في الحجاز، وثورة المختار في العراق) دورهما في الأزمة، إضافة إلى تقلص موارد الخزينة من الجباية، كما لاحظنا. ويبدو أنه أعيد النظر في وضع الضرائب في العراق ومصر بصورة خاصة، وهما من أغنى الأمصار من حيث الموارد. فقد أعيد النظر في الضرائب في الجزيرة (القسم الشمالي من العراق) بعد أن أجري مسح شامل للمنطقة، وتقرر جعل الجزية أربعة دنانير، وأضيفت إلى الضريبة النوعية على الأرض ضريبة نقدية[٩]. وفي مصر أعيد النظر في الوضع لإيجاد موارد جديدة. ففرضت ضريبة على أملاك الكنيسة والأساقفة، كما فرضت جزية دينار واحد على الرهبان لأول مرة، ويبدو أن التوسع الكبير في عددهم واتخاذ البعض الرهبنة تحاشياً للضريبة، على رأي البعض، له صلة بهذا الإجراء. ويظهر أن الإدارة الأموية لم تكن تأخذ من الجميع دينارين في الجزية، بل صارت تأخذ ما بين دينار إلى دينارين بحسب الوضع، فجعل الحد الأدنى ـ لغير الرهبان ـ دينار وثلثا دينار.

وفي العراق كانت التدابير التي اتخذها الحجاج (٧٥ ـ ٩٥هـ) أبعد مدى وأكثر خطورة، ذلك أنه قرر إعادة فرض الجزية على المسلمين الجدد، وإعادة فرض الخراج على الأرض التي كانت خراجية وتحولت إلى أرض عشرية بانتقالها إلى العرب. وواضح أن وارد الجزية والخراج كان قد انخفض في العراق نتيجة التطورات التي سبقته، فلم يرد أن يعترف بها. وولدت تدابيره رد فعل عام، ومع أن الصيحة ارتفعت باسم المسلمين الجدد إلا أن العنصر القوي في المقاومة هم العرب الذين تعرضت أراضيهم لإعادة فرض الخراج، وكان ذلك من أهم عوامل ثورتهم في العراق مع ابن الأشعث، كما كان سبب إحراقهم سجلات الأراضي في مطلع الثورة لطمس نوعيتها، وبعد أن أخمدت الثورة ادعى كثير من أصحاب الأراضي أن أرضهم في الأصل عشرية ولم تكن خراجية.

٨ ـ وجاء عمر بن عبد العزيز فحاول إعادة تنظيم الضرائب بإعادة تحديد

---

(٩) يقول أبو يوسف: «فلما ولي عبد الملك..، بعث الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري (إلى الجزيرة)، فاستقل ما يؤخذ منهم فأحصى الجماجم، وجعل الناس، اي اعتبرهم كلهم عمالاً بإيديهم وحسب ما يكسبه العامل سنته كلها، ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وادمه وكسوته وحذائه، وطرح أيام الأعياد في السنة كلها، فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير، فألزمهم ذلك جميعاً وجعلهم طبقة واحدة. ثم الأموال على أقدر قربها وبعدها على كل مئه جريب زرع، مما قرب ديناراً وعلى كل ألف أصل كرم مما قرب ديناراً وعلى كل ألفي أصل مما بعد ديناراً.. وكان غاية البعد عنده مسيرة يوم أو يومين أو أكثر من ذلك». انظر: يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، **كتاب الخراج**، اعتمد في هذه الطبعة على نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ٦٧٤ فقه مع معارضتها بطبعة بولاق سنة ١٣٠٢ هـ (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٧٦)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

مفاهيمها. فأكد أن الإسلام يعفي من الجزية مهما يكن أثر ذلك في الوارد، وطبق ذلك في العراق وخراسان ومصر، ووجد قراره بعض المعارضة من بعض العمال، ولكنه نفذ القرار. وأكد أن الأرض الخراجية ملك للأمة ووقف عليها، وأن الخراج هو إيجار للأرض الخراجية يدفعه كل من يزرعها سواء أكان ذمياً أم مسلماً، عربياً أم مولى. إلا أنه لم يرجع، أو لم يستطع الرجوع إلى الأرض التي سبق أن تملكها العرب، واكتفى بأن اعتبر سنة ١٠٠هـ نقطة البدء في تطبيق قراره. ولإجراءاته دلالتها، فهي تشير إلى ازدياد انتشار الإسلام من جهة، وإلى كثرة الأرض الخراجية التي انتقلت إلى العرب وصارت عشرية. ومن جهة أخرى رفع عمر الجزية عن الرهبان في مصر، وألغى الضريبة على أملاك الكنيسة والأساقفة فيها. وأكد العدل في المعاملة، وحاول أيقاف تجاوزات بعض العمال.

ونجح عمر بن عبد العزيز في اجراءاته لأنه وضعها في إطار المفاهيم الإسلامية حين رفع الجزية عن المسلمين، وحين اعتبر الخراج إيجاراً لأرض موقوفة على الأمة لا يجوز التجاوز عليه. هذا وقد ثبتت الخطوط التي رسمها أسس تحديد الضرائب، ووضحت مفاهيمها.

ومن ناحية ثانية، أدى التوسع في امتلاك الأراضي إلى قلق وتذمر اجتماعي، ويبدو أن عمر بن عبد العزيز انتبه لذلك، فمع أنه فرض الخراج على الأرض الخراجية بصرف النظر عمن يزرعها، إلا أنه ـ كما يظهر ـ لاحظ إقبال العرب على الأرض ونزوعهم إلى الاستحواذ على الأراضي الخصبة وهذا يعني توسع الملكية الكبيرة[١٠] على حساب الملكيات الصغيرة إلى ما يثيره ذلك من شكوى ونقمة. فحاول الحد من هذا الاتجاه تلافياً لما ينجم منه من اضطراب و«كره» شراء الأرض الخراجية، وحاول أن يوقف بيعها.

كما حاول عمر بن عبد العزيز أن يدخل في حوار مع الأحزاب السياسية، وأن يسترضيها أو يتفاهم معها في إطار المبادىء الإسلامية. وهذه ناحية وفق فيها لحد ما مع بعض الأحزاب، ولكن فترته كانت قصيرة.

---

(١٠) إن الحالة بعد الفتح تشير إلى أن الأساس الغالب في الملكية كان الملكية المشتركة في القرى مع الملكية الصغيرة. وهذا لا يعني زوال الملكيات الكبيرة بين سكان البلاد، بل يعني تقلصها، وإن كانت في إيران أوسع منها في البلاد العربية.

الفصل الثاني

الإسلام ـ القبلية ـ الأرض



وفي زمن عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١هـ) توقفت الموجة الثانية للفتوح، واقتصر الجهاد على معارك محدودة، آنية أو موسمية على حدود دار الإسلام. ولم يحصل ما يذكر بعد ذلك إلا التوسع في أواسط آسيا، في أواسط القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، في النصف الأول للقرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي).

وتوقف هذه الموجة مفهوم إذا تذكرنا امتداد الحدود الإسلامية، وركون القبائل إلى التوطن، والآثار السلبية للعصبية القبلية، وتعدد الأحزاب المتنازعة على السلطة. وتوقف الموجة يعني بروز المشاكل الداخلية وتعقدها.

وإن نحن وقفنا عند نهاية فترة عمر بن عبد العزيز، لنبدأ صفحة في هذا العرض، فليس ذلك لحصول تبدل جذري بوفاته، بل لأن اتجاهات ـ اجتماعية، اقتصادية، سياسية ـ بدأت قبله، وأدرك خطورتها، وسعى لمواجهتها ولإعادة توجيه الكيان في إطار إسلامي متطور، ولكن قصر فترته، وقوة تلك الاتجاهات جعلها تؤكد أثرها، وتؤدي بالتالي إلى قيام حركة واسعة المدى انتهت بالثورة العباسية.

٩ ـ ويحسن بنا، بعد أن أشرنا إلى محاولات عمر بن عبد العزيز، أن ننظر إلى الحركات والتيارات في أواخر القرن الأول والثلث الأول للقرن الثاني للهجرة ـ الذي ختم بنجاح الثورة العباسية ـ لنرى التحولات التي حصلت وانتهت بانتصار العباسيين.

لقد طرأ شيء كثير من التغيير على حياة القبائل العربية نتيجة الأوضاع والظروف الجديدة. فالقبائل في دور الهجرة كالبصرة والكوفة ابتعدت عن حياة البادية لتكون مجتمعات مستقرة. ولم تعد دور الهجرة هذه مجرد مراكز عسكرية، بل تحولت إلى مجتمعات حضرية نشطة بمختلف الفعاليات المدنية على الرغم من الجو الاجتماعي القبلي. ومما يسترعي انتباهنا أن دور الهجرة أصبحت المراكز الأولى للنشاط الثقافي العربي في الإسلام، وقامت مدارس فكرية في مختلف الدراسات ـ دراسة

القرآن والتفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، واللغة، إضافة إلى النشاط الأدبي الواسع.

وإذا كانت القبائل في الماضي تهتم بأخبارها وأنسابها وشعرها، للتعبير عن أمجادها بأسلوب قصصي شفوي، فإنها بدأت الآن تعنى بمآثرها في الإسلام، وسرعان ما اتخذ الاهتمام شكل الدراسة شبه التاريخية، ثم التاريخية، للقبائل في إطار الأمصار التي تقطنها، كما قامت الدراسات في العلوم الإسلامية في هذا الإطار، ثم اتسع إلى إطار الأمة في القرن الثاني للهجرة. وتمثل هذا النشاط في مدارس علمية، تقوم على الجهود المشتركة المتكاملة للعلماء والدارسين من دون أن تحدّ نفسها بفكر عالم واحد أو بجهوده.

ولا بد أن نلاحظ أن النشاط الثقافي ازدهر في المدن الجديدة، إضافة إلى مكة والمدينة، وأن أسس العلوم العربية والإسلامية وهيكلها وضعت في هذه المراكز لا في المدن القديمة. وبمرور الزمن كانت المفاهيم والمثل الإسلامية تتغلغل وتكيف حياة الناس، كما إنها كانت من أقوى العوامل في قيام ثقافة مشتركة، وفي تحديد وجهة العلوم الإنسانية.

ومن جهة ثانية، نرى أن المفاهيم والروابط القبلية بدأت تضعف هيمنتها في الحياة الاجتماعية بالتدريج. فقد كان لكل قبيلة أشرافها، وكان لهم دور أساسي في حياة القبيلة وفي الحياة العامة في المصر، وكان أفراد القبائل يخضعون لتأثيرهم بشكل ملموس. ويتبين ذلك بصورة واضحة في سياسة زياد بن أبيه في العراق في أواسط القرن الأول الهجري، إذ أنه حاول أن يضبط القبائل عن طريق أشرافها ورؤسائها، وأن يديرها بواسطتهم. ولكننا حين نصل فترة الحجاج (٧٥ ـ ٩٥هـ) نجده يتخذ سياسة أخرى، إذ رأى أنه لا يستطيع أن يسيطر على القبائل بواسطة الأشراف، ووجد أنه لا يستطيع الاستناد إلى الكوفة أو البصرة مركزاً لإدارته، بل أنشأ مدينة جديدة بينهما هي مدينة واسط، واضطر إلى إقامة حامية شامية يعتمد عليها لفرض سيطرته على القبائل. وهذا يكشف عن تحول في الوضع، ذلك أن الأحزاب السياسية بدأت تنتشر مبادئها بين أفراد القبائل، ودخلت مجموعات كبيرة منهم في هذه الأحزاب من شيعة (خصوصاً في الكوفة) وقدرية (خصوصاً في البصرة) وخوارج (خصوصاً في الجزيرة) وعثمانية، في حين أن الأشراف كانوا أقرب للسلطة وأبعد عن الأحزاب. وهذا يعني أن الولاء والتماسك القبلي أصيب بتفكك جديد نتيجة تغلغل المبادىء الإسلامية، وبسبب من تأثير الأحزاب التي بنت كياناتها تحت ظل المبادىء الإسلامية. ومع أن الأوضاع لم تكن متبلورة كلياً بالشكل المذكور، إلا أن هذا التحليل يعطي الخطوط العريضة بصورة أكيدة.

وهناك جانب آخر ساعد على هذا التطور، وهو أن أشراف القبائل كانوا أسرع من غيرهم، وأقدر على فهم أهمية الأرض وما تجلبه من ثروة، فسارعوا إلى امتلاك الأراضي والحصول عليها بشكل أو بآخر. وأما عامة أفراد القبائل فلم يكن لهم هذا الإدراك المبكر، أو الإمكانات المادية بالنسبة إلى امتلاك الأراضي، ما ولد فجوة اقتصادية واضحة بينهم وبين الأشراف، فكانوا أدعى للتذمر، وأسرع لمتابعة الحركات الثورية من غيرهم. وقد تمثل هذا الاتجاه بصورة قوية في بعض المناطق التي يغلب فيها الأعاجم، ومن ذلك واحة مرو وبعض جهات خراسان حيث توسع العرب في امتلاك الأرض، وراح بعضهم يقيم عليها ويشرف على استغلالها. والظاهر أن الملكيات الزراعية الكبيرة لدى العرب كثرت في أواخر أيام الأمويين وأنها صارت أقرب إلى نوع من الإقطاع الزراعي في وقت كان جل الملاكين يقيمون في المدن ويكلفون وكلاءهم بالإشراف على زراعة الأرض. وقد تمثل هذا الاتجاه بصورة أوضح لدى بعض الأمراء الأمويين ورجالهم، نذكر من هؤلاء مسلمة بن عبد الملك (أمير العراق ١٠٢ ـ ١٠٣هـ) الذي استصلح أراضي واسعة في السواد وحفر لها نهرين واسعين (السيبين). وكان لخالد القسري (١٠٥هـ ـ ١٢٠هـ) نشاط واسع في استصلاح الأراضي وامتلاكها في السواد حتى بلغت غلة أراضيه ملايين الدراهم سنوياً، بل أنه كان يستطيع أن يؤثر في أسعار السوق بغلاته. وقام هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥هـ) بنشاط أوسع واحتجن أراضي شاسعة في أنحاء مختلفة، وكانت من أهم مصادر وارداته. ولا يخفى أن الأمويين تسامحوا مع أقربائهم ومقربيهم في امتلاك الأرض الخراجية من فترة مبكرة، فحاول عمر بن عبد العزيز إيقاف ذلك، ونجح موقتاً، ليعود الحال بعده إلى أشد مما كان عليه.

وقد تمثلت الشكوى وردود الفعل من هذا الوضع في برامج بعض الثورات، كثورة زيد بن علي، بل أن يزيد الثالث (بن الوليد بن عبد الملك ٢٧ جمادى الآخرة ـ ٧ ذي الحجة ١٢٦ هـ) وهو أموي، وعد بأن يضع حداً لحفر الأنهار وامتلاك الأراضي وبناء القلاع. ولكن التيار كان أقوى من أن يوقف كما يظهر. ولم تكن القبائل العربية في عزلة عن التراث الحضاري في الأمصار، بل أنهم اتصلوا بالسكان المحليين عن طريق التزاوج والاختلاط، وعن طريق انتشار الإسلام بين هؤلاء ودخولهم في نطاق المجتمع الجديد. وهنا يجدر بنا أن ننظر إلى أوضاعهم. لقد ألغى الإسلام رق الأرض إثر الفتح، وأطلق الفلاحين من ارتباطهم بالأرض برباط لا يعدو أن يكون عبودية لملاكها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن جل الاقطاعيين الكبار هربوا من وجه الفاتحين، أو قتلوا أثناء المعارك، وأصبحت أراضيهم في عداد أراضي الصوافي، أو ملكاً للدولة تقطعها أو تترك للفلاحين استغلالها.

ويبدو أن تحرير الفلاحين من الارتباط بالأرض كان له أثره فيما بعد، إذ هجر قسم منهم الريف، وبأعداد متزايدة بمرور الزمن، إلى المدن الجديدة يعملون فيها ويفيدون من الإمكانات الواسعة فيها. وما نكاد نصل زمن الحجاج حتى بلغت الهجرة إلى المدن حداً كون أزمة اجتماعية اقتصادية واضحة، أثرت في حالة الزرع في الريف، وفي الإنتاج الزراعي بعامة، وأدت إلى إرباك في حياة المدن، مما دفع الحجاج إلى اتخاذ إجراءات مشددة لإعادة الفلاحين النازحين إلى قراهم. ويبدو أن بعضهم شارك في ثورة ابن الأشعث ما أكد عزم الحجاج على اتخاذ إجراءاته. وقد يكون لأساليب الجباية أو لصعوبة الحياة في الريف أثرها، ولكننا نرى أن العامل الرئيسي هو حرية الفلاحين في الحركة، وسوء وضعهم المعاشي، والمجالات الجديدة للحياة في المدن.

١٠ ـ ويبدو أن الإسلام انتشر بسرعة في السواد، وأن عدد الموالي ازداد زيادة كبيرة وأن جل من هاجر إلى المدن الجديدة كان من هؤلاء الموالي.

إن انتشار الإسلام أوجد تياراً اجتماعياً جديداً هو قوة الموالي. وهؤلاء تتباين أصولهم ولكن جلهم في القسم الشرقي من أراضي الخلافة كان من النبط والفرس. والموالي في الأصل صنفان: **الأول** عبيد حررهم أسيادهم وأصبحوا موالي شخصيين لسادتهم السابقين، وهؤلاء قلة بين الموالي وخصوصاً بعد انتهاء الفتوحات. أما عامة الموالي (وهم الصنف **الثاني**) فقد كانوا مسلمين أحراراً، أرادوا أن يكون لهم مكان في المخطط الاجتماعي، ولما كان المجتمع العربي يلتفت إلى النسب ويتألف على العموم من وحدات قبلية، فإن مجموعات الموالي حالفت قبائل عربية، ودخلت بذلك في ولائها لقاء منافع متبادلة، مثل إسهام الموالي في دفع الديات والمشاركة في القتال وفي الأمور العامة للقبيلة أو العشيرة، يقابل ذلك حصولهم على الإسناد الاجتماعي والرعاية.

ولكننا لن نفترض أن الموالي جميعاً كانوا من فئة اجتماعية واحدة، وأن ما يذكر عن البعض يصدق على الكل. فقد كان بين موالي المدن من يشتغل بالتجارة والصيرفة أو بالعلم، وبينهم الباعة والصناع وأصحاب الحرف من مختلف الأصناف. ويبدو أن العرب لم يشاركوا في هذه الفترة في أكثر الفاعليات الاقتصادية، وخصوصاً الصيرفة والحرف، كما إن جل النشاط التجاري صار بيد الموالي بعد أن انصرف العرب إلى الحكم والإدارة والجهاد. وكان للتجار والصيارفة شأن يذكر في الحياة العامة. كما كان بين الموالي الأشراف والملاك، والكتاب والفقهاء، ويتمتعون بمنزلة محترمة. ومن الواضح أن الوظائف كانت مفتوحة أمامهم، إلا تلك التي تعني الولاية على الغير كالإمارة والقيادة والقضاء، وقد تولى بعضهم القضاء، ولكن ندر من تولى مناصب عسكرية أو إدارية مهمة.

وشارك الموالي في القتال من دون أن يدخلوا في ديوان الجند، فكان ذلك مثار شكوى. ولنتذكر هنا أن الأمة نظمت منذ البدء للجهاد فكانت هي الجيش، وسجلت القبائل التي خرجت في الفتوح والقبائل التي هاجرت إلى الأمصار بعدئذ وشاركتها في الحملات التالية في ديوان الجند، وهذا يعني أن ديوان الجند ضم القبائل العربية، وأن المقاتلة كانوا من العرب. وقد انضمت إليهم جماعات قليلة من غير العرب ولفترة قصيرة أثناء الفتوحات. كما سمح المسلمون ـ من حيث المبدأ ـ لأهل البلاد المفتوحة بالمقاتلة معهم في فترة الفتوح مقابل إعفائهم من الجزية. ويبدو أن السلطة في العصر الأموي لم تجد المجال، أو لم ترد إدخال الموالي في ديوان الجند، كما إن القبائل لم ترض أن يتساوى الموالي بهم في العطاء وهم يرون أنهم وحدهم قاموا بالفتوح، وأنهم لذلك جديرون بالإفادة من الفيء، ناهيك بنظرة القبائل المتواضعة إلى الكفاية العسكرية للموالي. وقد لا يكون هذا الحال مصدر شكوى في الظروف الاعتيادية ولكن الأوضاع في الطرف الشرقي للبلاد الإسلامية ـ حيث يواجه العرب خطر الترك في أواسط آسيا، وكذلك على الحدود الغربية ـ في شمال أفريقيا ثم الأندلس ـ تطلبت الاستعانة بالموالي، فشاركت جموع من الإيرانيين في الشرق، وجموع أوسع من البربر في المغرب في الجيوش الإسلامية وبشكل متصل. وكان طبيعياً أن لا يرضى هؤلاء بأن يقتصروا على المشاركة في الغنائم من دون أن يكون لهم عطاء أو رزق، وكانت هذه الحالة مثار شكوى، أقر بها عمر بن عبد العزيز، وعالجها في إطار سياسته لتأكيد وحدة عناصر الأمة في الإسلام، فقرر إنصاف مقاتلة الموالي بتخصيص الأعطيات لهم كالعرب.

إن عامة أهل الحرف والصنايع في المدن من الموالي وأهل الذمة. وكان هؤلاء يعيشون في أسواقهم، لكل حرفة أو صنعة مكانها. وحين ننظر إلى تخطيط المدن الجديدة كالكوفة والبصرة والقيروان وواسط نجد أن الأسواق الرئيسية وضعت جنب المسجد الجامع، وأنها نظمت على أساس توزيعها بين الصنائع والحرف المختلفة. وكانت الحكومة تشرف على الأسواق بواسطة (العامل على السوق) ومهمته مراقبة الأوزان والمكاييل، كما إنه مسؤول عن جباية بعض الضرائب على المبيعات، وعن أخذ كراء الحوانيت التي تشيّدها الحكومة. وكان «العامل على السوق» يستعين بعرفاء من بين أهل الحرف، يعينهم الأمير أو القاضي من أهل الحرف لمساعدته في الإشراف عليها.

وكان لكل صنعة عرف خاص يتبعه أهلها، حتى أن القضاة يعترفون به في بعض المسائل الحرفية. وكان الصناع أحراراً في اختيار المهنة، وإن كانت في العادة وراثية، ولا تتدخل الحكومة في أمورهم في ما عدا ضبط الأوزان والمكاييل، ولكنها

تنظر في ما ينشأ بينهم من خلافات. ومن المنتظر أن يكون الصناع في وضع اجتماعي واطىء، وخصوصاً في مجتمع تنتشر فيه النظرة القبلية إلى الحرف اليدوية.

ومن الموالي كتّاب في الدواوين، بل أن الكتاب كانوا في الغالب من الموالي حتى تعريب الدواوين. ومع ذلك فقد بقي كتاب الخراج عادة من الموالي حتى بعد التعريب. وقبل نهاية العصر الأموي، صار الكتاب فئة لها مكانتها. هذا إلى جانب أن الموالي اشتغلوا بالفقه والحديث، وشاركوا في الحياة الثقافية، وتولى بعضهم القضاء، ولا يخفى ما لهؤلاء من أهمية في المجتمع.

١١ ـ وبعد هذا، فإننا نرى بعض الباحثين يتحدث عن تذمر الموالي وعن مساهمتهم في الثورات نتيجة أمرين، **أولهما** احتقار الموالي ومعاملتهم معاملة ليست كريمة، و**ثانيهما** إرهاقهم بالضرائب والتعسف في جبايتها. ولا بد أن نوضح مبدئياً أن الأخبار عن احتقار الموالي، أو بعضهم، جاءت قليلة مبعثرة (جلها في **العقد الفريد** لابن عبد ربه)[١] وهي تسجل حالات تجلب الانتباه ولا تصور الوضع الاعتيادي.

ومن ناحية ثانية، نرى أن جل الأخبار الواردة تتصل بالبيئات القبلية وبمفاهيمها، وهي بيئات لا تحترم الحرف اليدوية أو الفلاحة، وتعتز بالفروسية وبفن القتال، وطبيعي أن تكون نظرة هؤلاء إلى الموالي من فلاحين وصناع نظرة لا تتسم بالاحترام. أما الكتاب والتجار ورجال العلم من الموالي فمنزلتهم محترمة حتى في هذه الأوساط. ولا بد بعد هذا أن نلاحظ أن النظرة إلى الموالي تتصل بذلك التقابل بين القبلية ومبادىء الإسلام، وكلما تغلغلت مبادىء الإسلام وتمثلها الناس في سلوكهم واتجاههم كلما كانت نظرتهم التأكيد على المساواة واعتبار الإسلام خير ضمان للفرد أو الجماعة في الكيان الاجتماعي. وهذا يفسر لنا ظاهرتين تسترعيان الاهتمام قبل الثورة العباسية. فهناك ظاهرة جديدة وهي عدم لجوء المسلمين جميعهم من غير العرب إلى الولاء، بل نرى البعض يكتفون بدخول الإسلام من دون ارتباط بقبيلة أو بجهة عربية. وهذا يعني ازدياد سيطرة الدولة واعتبارها الضمان للمشاركة في المجتمع، كما يعني تخلخل العصبية القبلية يقابلها قوة المبادىء الإسلامية التي تؤكد على المساواة. ونلاحظ دخول الموالي بأعداد متزايدة بمرور الزمن في الأحزاب السياسية، وهي أحزاب عربية قامت حول الخلافة ومفهوم الحكم، ولكن قيادة الأحزاب كانت وبقيت عربية في هذه الفترات. وهذا يؤكد نقطة تالية وهي أن الثورات التي قامت في

(١) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**، صححه وشرح غريب ألفاظه أحد أفاضل العصر، ٤ ج (القاهرة: محمود شاكر، ١٩١٣).

العصر الأموي هي ثورات عربية، وأن الموالي شاركوا فيها مع حلفائهم (مواليهم)، أو مع رؤسائهم قادة الأحزاب السياسية، ولا نجد ثورة للموالي تستحق الذكر في الشرق قاموا بها تحت رايتهم أو بدعوتهم.

ولكن هذا لا يمنع من أن الأحزاب السياسية لاحظت وجود نوع من الشكوى أو آخر لدى الموالي، وتبنت ذلك وجذبت الموالي إليها، كما ضمت عرباً في صفوفها. ويمكننا فحص ذلك في برامج الثورات الخطيرة في الشرق والغرب. ففي الغرب قاد الخوارج ثورات البربر وكانت شكوى هؤلاء من معاملة الولاة الأمويين وعدم مساواتهم في صفوف المقاتلة. وهي مشكلة نلاحظها في خراسان. وكان الخوارج يرفعون راية المساواة المطلقة في كل شيء حتى في الترشيح لمنصب الخلافة، وبهذا جذبوا البربر إلى دعوتهم وإلى إعلان الثورة على هشام بن عبد الملك. ولا يفوتنا أن نشير إلى الجذور القبلية لدى البربر كما يتضح من حركاتهم المختلفة، ولا بد أن كان ذلك من العوامل التي دفعتهم إلى الثورة.

أما الناحية الثانية فهي مسألة الضرائب. فقد شاع الرأي ـ بعد دراسات فان فلوتن في القرن الماضي، وفلهاوزن في أوائل القرن الحالي ومن سار في خطهما ـ أن الإدارة الأموية زادت في الضرائب وعسفت الموالي خصوصاً في خراسان والعراق، وأن ذلك أدى إلى التذمر والثورة. ولكن البحث لا يدعم هذا الرأي. فليس لدينا ما يشير إلى سياسة لزيادة الضرائب في العراق وخراسان مثلاً، بل كان لاشتراك الموالي في الثورات ـ وهي عربية بصورة عامة ـ دوافع أخرى.

ولكن مصادرنا تشير إلى سوء تصرف من العمال والجباة، وخصوصاً الدهاقين، أحياناً في أساليب الجباية، وهو سلوك ناشىء عن جشعهم. وقد ندد عمر ابن عبد العزيز بسنَّة «عمال السوء» في العراق، ومنها أخذ الضريبة بدراهم أكثر وزناً من الدرهم الشرعي[٢]، وأخذ رسوم إضافية مثل أجور خزن ونقل حصة الحكومة من الغلات، وأخذ رسوم باسم أجور صرف النقد، أو أخذ هدايا وفرض ضريبة واحدة على الأرض زرعت أم لم تزرع، بل وفرض السخرة أحياناً على الفلاحين، وقد ألغاها عمر. ومن ذلك أن الدهاقين في خراسان كانوا يحابون أعوانهم ويعفونهم من الضرائب، ولكنهم أخذوا الجزية من مسلمين. وقد سبق

(٢) كان وزن الدرهم في بدء خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ هـ ـ ٦٨٣م) ٣,٩ غم و٣,٢٧ غم. وكانت توجد دراهم من وزن ٤,٢٠ غم. وحدد عبد الملك وزن الدينار بـ ٤,٢٥ غم (بعد أن كان ٤,٥٥ غم)، ووزن الدرهم الشرعي بـ ٢,٩٧ غم. انظر: عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط ٢ منقحة (بيروت: دار المشرق، ١٩٧٤)، ص ٢٠١ وما بعدها.

وأشرنا إلى تدابير الحجاج حتى جاء عمر ليمنع أخذ الجزية من المسلمين. ولدينا ما فعله أشرس بن عبد الله السلامي، أمير خراسان في ١١٠هـ، حين فرض الجزية على المسلمين الجدد في بلاد الصغد في منطقة ما وراء النهر، بعد أن أعلن إعفاء من يسلم منهم، فأدى ذلك إلى ثورة عارمة، ثم استمر الاضطراب حتى جاء نصر بن سيار (١٢١هـ) ووضع حداً للتلاعب في خراسان. وهذه أمثلة فردية تتصل بسلوك بعض العمال والولاة من دون أن تكون جزءاً من خطة، ولذا كانت وقتية. أما زيادة مقدار الضريبة، فليس لدينا ما يبين أنها حصلت في العراق أو خراسان، وندر أن حصلت في جهات أخرى[٣].

بعد هذا لا نستطيع أن نقول إن أساليب الجباية كانت سليمة، إذ إن بعض العمال والدهاقين أساءوا السيرة، بل أن احتمال الشدة في الجباية كان في بعض الأحيان أقرب للواقع[٤]. وكانت هذه مشكلة للإدارة المركزية، حتى نسمع بظهور «عمال العدل» في خراسان، وهم أناس يرشحهم أهل المنطقة بطلب من الأمير، لتولي الجباية[٥].

وإذا نظرنا إلى بعض ما ورد في برامج الثورات والأحزاب في الفترة الأموية المتأخرة، نراها تلقي ضوءاً على هذه المشاكل. فزيد بن علي ثار في الكوفة (١٢٢هـ/ ٧٤٠م)، وكانت بيعته على كتاب الله وسنة رسوله، والدفاع عن الضعفاء، ورد العطاء إلى من سلب منهم، وتوزيع الفيء بعدل بين مستحقيه، وإعادة المجاهدين في الجهات النائية إلى بلادهم، والدفاع عن آل الرسول. إنه يدعو إلى الكتاب والسنَّة لتحقيق العدل، وإلى حماية الضعفاء، وأما نقاطه الأخرى فتخص العرب وحدهم.

ويزيد بن الوليد بن عبد الملك (يزيد الثالث) خرج على الوليد الثاني (١٢٦هـ/

(٣) من ذلك ما فعله عبد الله بن الحجاب عامل مصر سنة ١٠٦ هـ حين أعاد مسح الأرض، وزاد فيها قيراطاً في كل دينار، ومعنى ذلك زيادة الضريبة بحوالي ٤ في المئة، فأدى ذلك إلى ثورة في الحوف الشرقي، وهي أول ثورة للقبط. ولكن هشام بن عبد الملك أوقف ذلك وأعاد الضريبة إلى التقديرات السابقة.

(٤) أورد أبو يوسف في كتابه **الخراج** انتقادات صريحة وقوية لأساليب الجباية في العصر العباسي الأول، وهي أساليب اتبعت مع الزراع من مسلمين وغير مسلمين. ولا نستبعد أن تكون هذه الأساليب أو بعضها معروفة في العصر الأموي. ولا ننس أن الكتاب أُلف بطلب من الرشيد.

(٥) عن الضرائب، انظر: غيرلوف فان فلوتن، **السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية**، ترجمه عن الفرنسية ونقده وعلق عليه حسن ابراهيم حسن ومحمد زكي ابراهيم، ط ٢ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٥)؛ يوليوس فلهاوزن، **الدولة العربية وسقوطها**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٨)؛ دانيل دينيت، **الجزية والإسلام**، ترجمه وقدم له فوزي فهيم جاد الله؛ راجعه احسان عباس (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، وعبد العزيز الدوري، **النظم الإسلامية: الخلافة، الضرائب، الدواوين والوزارة** (بغداد: مطبعة نجيب، ١٩٥٠).

٧٤٤م). وهو يؤكد على العدل، وعلى عدم إرهاق الفلاحين، وعلى إيقاف حفر القنوات وبناء القلاع. فهو بهذا يشعر بالتذمر من توسيع الملكيات واقتناء الأراضي على نطاق واسع من قبل الأمويين بخاصة، وينكر تصرفات بعض العمال والجباة التي صارت تهدد الزراع والفلاحين بالجلاء وتولد قلقاً اجتماعياً واضحاً(٦). ويبدو أن يزيد الثالث كان متأثراً بالقدرية.

ومن جهة أخرى، نجد المرجئة الذين اتجهوا وجهة مسالمة، تريد جمع الشمل، حين تركوا محاسبة الحكام وغيرهم لله، يتخذون خطاً معارضاً في أوائل القرن الثاني للهجرة، كما في حركة الحارث بن سريج المرجىء في خراسان (بعد ١١٦هـ)، إذ دعا إلى السير على الكتاب والسنَّة، ورفع الجزية عن المسلمين(٧)، والمساواة في العطاء في الجيش بين العرب والموالي.

أما الخوارج فقد استمرت ثورتهم ضد السلطة باسم المساواة والعدل، مع الدعوة إلى الانتخاب الشامل لأفضل المسلمين للخلافة، كل ذلك تحت راية الكتاب والسنَّة.

ومما ذكرنا يبدو أن الصراع كان بين الحكم القائم وبين أحزاب معارضة تؤكد على المبادىء الإسلامية وعلى اتباع الكتاب والسنَّة، وهي الصيحة السياسية الرئيسية، كما إنه ينطوي على التصادم بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم القبلية. كما إن الثورات هي ثورات عربية، ولكنها تضمنت تأكيد المساواة في الإسلام بين الموالي والعرب «في موضوع العطاء بالنسبة إلى المقاتلة، وفي رفع الجزية عن المسلمين»، والعدل.

١٢ ـ وقبل أن نقف عند الثورة العباسية البعيدة الأثر في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، نرى ضرورة إلقاء نظرة على بعض المفاهيم الإسلامية، بالمقابلة للأوضاع العملية، لصلتها بنطاق هذا العرض العام.

كانت فترة الراشدين بالغة الأهمية بالنسبة لأحداثها وللتنظيمات التي تمت فيها. وبصورة خاصة من حيث الآراء والمثل التي تتصل بها.

لقد طبق المسلمون مبدأ الانتخاب في اختيار خليفة للرسول، واقتصر الانتخاب في الواقع، على أهل المدينة، من دون مشاركة القبائل في الأمصار. ومع أن طريقة

(٦) قال يزيد الثالث في خطاب له «ولا أحمل على أهل جزيتكم ما يجليهم عن بلادهم ويقطع نسلهم» ـ والإشارة إلى غير المسلمين واضحة. انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، [تحقيق ميخائيل جان دو غويه]، ١٥ ج (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٧٩ ـ ١٩٠١)، ج ٢، ص ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥.

(٧) ولا ننسَ أن هذا جاء بعد تدابير أشرس، وقبل مجيء نصر بن سيار.

اختيار الخلفاء الراشدين، لم تكن واحدة، إلا أن مبدأ الانتخاب وحصر الترشيح في قريش كانا المفهومين الأساسيين في التطبيق.

وحصل تنوع في مفهوم المسلمين للرئاسة خلال الفترة التالية، فرأى الشيعة «الإمامية» أن الإمامة تكون بالنص في ذرية علي من فاطمة، وأن النص إلهي. ورأى الخوارج أن الخلافة بالانتخاب من دون تحديد بفئة أو بمكان، فهو انتخاب مطلق لأفضل المسلمين، ورأى الزيدية أن الإمامة في آل علي من فاطمة لمن اتصف بالعلم والفضل، ورفع السيف مجاهداً في سبيل الحق. أما الحكم القائم، فقد اتخذ خطاً بحصر السلطة في الأمويين (آل أبي سفيان، ثم آل مروان) من دون التزام بالوراثة المباشرة، وهي نظرة مفهومة في التقاليد القبلية، ولكنها اعتبرت منافية لمفهوم الخلافة، واعتبرت ـ في التطبيق ـ تحويلاً للخلافة إلى ملك. وكان هذا الاتجاه من أقوى مواطن الهجوم على الأمويين.

ومن المبادىء الأساسية في الحكم، مبدأ الشورى، والرجوع إلى رأي الأمة أو ممثليها في الأمور المهمة. وقد طبق الراشدون هذا المبدأ، كما يتضح من المناقشات التي دارت بشأن وضع الأراضي في البلاد المفتوحة، ومعاملة المغلوبين. وكان التطبيق العملي لذلك هو الرجوع إلى رأي العاصمة في اتخاذ القرارات الرئيسية، والمفروض أن يتخذ الخط نفسه في مراكز الأمصار. وهذا الخط إن قبل لحد كبير بالنسبة إلى المدينة، فإنه لم يسلم من نقد، ولم يلق قبولاً بعد انتقال العاصمة، وأدى إلى التذمر والنقمة أحياناً. وقد حاول الأمويون استرضاء القبائل في الأمصار، واتخذوا مختلف الوسائل للتأثير فيها ولكسب أشرافها بخاصة، ذلك لأن القبائل هي الجيش، ومركز القوة. وحين حصلت الانقسامات بين القبائل، وحصل تكتل قيس ضد يمن، حاول الأمويون أن يكونوا فوق هذا الانقسام، ونجحوا لفترة من الزمن. ثم انجر البعض منهم، وعدد من ولاتهم، وبخاصة في الفترة الأخيرة، في دوامة هذا الانقسام، فكان ذلك من أخطر عوامل الانحدار.

ولكن تطور المجتمع الإسلامي، أظهر فئة جديدة ازداد أثرها في الرأي العام، جنب الأحزاب، وهم الفقهاء والمحدثون والمفسرون. وهؤلاء مثلوا قوة جديدة كان دورها يتسع ويقوى، في الوقت الذي كانت الانقسامات القبلية فيه تتسع وتضعف القبائل والسلطة التي تستند إليها. وهذه الفئة تمثل المبادىء الإسلامية، وتؤكد على المساواة وعلى تطبيق الكتاب والسنّة، ولم يكن موقفها ودياً حين لم يكن معارضاً للسلطة القائمة. وتتمثل قوتها، ويتسع نشاطها في الأمصار، في الحجاز (مكة والمدينة)، والعراق (البصرة والكوفة) بالدرجة الأولى، وفي مصر (الفسطاط) بدرجة أقل. وقد وجدت الثورات والتذمر سنداً أدبياً من هذه الفئة في أكثر الأحيان. كما إن

هذه الفئة لم ترض عن العصبيات القبلية، ولم تقر أي تمايز بين المسلمين، بل أكدت على العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، وعلى بناء مجتمع إسلامي لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى.

ورأى المسلمون في تدابير الخلفاء الراشدين وسيرهم المثل العملي لهذا المبدأ. فقد عرفت فترة الراشدين خطين في الأعطيات، **أولهما** التسوية بين المسلمين في العطاء، ويتفاضلون بالعمل والخدمة للإسلام. **وثانيهما**، التباين في العطاء على أساس السبق في الإسلام والخدمة للإسلام على أن يكون الحد الأدنى للعطاء كافياً لعيش مقبول، وعلى أن تكون الفوارق معتدلة، فلا تؤدي إلى تباين ملحوظ في المعاش. وحين اجتمعت لدى البعض ثروات تجلب الانتباه (من ناحية التجارة بالدرجة الأولى) أيام الراشدين، ارتفعت الأصوات محذرة ومنذرة، وداعية إلى البساطة والتواضع، والمهم أن المسلمين ظلوا يتمثلون بساطة الراشدين، ويرون التأكيد على العمل والخدمة في سبيل الأمة أساساً للتفاضل.

ولا بد أن نشير إلى ناحية أخرى، تأكدت في الواقع في سياسة الراشدين، وهي أن الأراضي المفتوحة (أرض الخراج) ملك للأمة، تديرها الدولة باسم الأمة ولمصلحتها، وأن الماء ملك للأمة، وأن المعادن ملك الأمة، تستثمرها الحكومة مباشرة، وقد تسمح للآخرين باستخراجها مقابل دفع الخمس (وهو خمس الغنيمة)، لبيت المال. واعتبر الوقود والكلأ ملكاً مشاعاً للأمة. كل هذا يعني، أن مصادر الثروة الطبيعية إنما هي ملك للأمة ووقف عليها. وكانت الانحرافات العملية مصدر نقد شديد للسلطة. وقد لاحظنا أن عمر بن عبد العزيز أكد هذه المفاهيم في فترة خلافته. ومن هذه الأسس أن غير المسلم يدفع ضريبة لقاء حمايته وعدم اشتراكه في الجهاد، وهي الجزية. ولدينا أمثلة في معاهدات الصلح الأولى مع البلاد المفتوحة، وفيها إعفاء لجماعات من الجزية حين تقاتل مع المسلمين.

وكان المفروض أن الأرض الخراجية هي بيد غير المسلمين يدفعون عنها الخراج، مقابل زرعها. فحين أخذ البعض من العرب من أرض الخراج في ما بعد حصل اضطراب في التطبيق، إذ اكتفى العرب بدفع العشر كما يبدو، ولما حاول الحجاج إيقاف ذلك قاوموه واشتركوا في ثورة ابن الأشعث، حتى جاء عمر بن عبد العزيز وأكد أن الخراج يدفعه من استغل الأرض الخراجية، سواء أكان مسلماً أم غير مسلم، عربياً أم مولى، لأنها ملك الأمة، ووقف عليها. وكان الارتباك في تطبيق هذه المفاهيم، أو الخروج عليها، يولّد التذمر والمقاومة، كما لاحظنا.

وفي هذه الفترة، ظهرت المدارس الفقهية، إذ إن متطلبات الحياة العملية،

وضرورة الرجوع إلى الأصول من قرآن وحديث لاتخاذ الأحكام ولتدبير أمور الحياة أدت إلى بدء ظهور الفقه وتطوره، وقد حصل ذلك نتيجة الجهود المشتركة المتكاملة، فظهرت المدارس الفقهية، ونشطت فيها الدراسات، وأدت إلى وضع الخطوط الأساسية لعلم الفقه. ولا يخفى أن أعلام هذه الدراسات ورجالها البارزين، كانوا في العادة بعيدين عن السلطة، مع تأثيرهم الواسع في المجتمع، وهذا أكد النقد ضد السلطة، وكان سبباً في الدعوة إلى الرجوع إلى الكتاب والسنَّة في برامج الثورات.

ولا شك في أن صورة المجتمع العربي تطورت كثيراً عما كانت عليه بعد الفتوحات، فالقبائل استقرت، واتخذت مهنتها القتال، وامتلكت الأراضي، وتحولت بمرور الزمن إلى جماعات حضرية، لها نشاط ثقافي واسع، وتتخللها مبادىء سياسية وغيرها. وقد صارت دور الهجرة من أنشط المراكز الحضرية، في صدر الإسلام. ولم يكن العرب في عزلة عن غيرهم، فقد اختلطوا في المدن القديمة بأهلها. وأما دور الهجرة، فقد جاءت أعداد كبيرة من الموالي وأهل الذمة إليها، بحثاً عن العمل أو الثروة، أو جرياً وراء مجالات جديدة. وكانت هذه المدن، مراكز اتصال وتبادل حضري نشط، فليس غريباً أن تظهر اتجاهات فكرية واجتماعية، بعضها يناقض الإسلام ولكنها تتستر تحت لوائه.

ونحن حين نفحص بعض حركات الغلاة، نرى أننا أمام آراء ودعوات بعيدة عن الإسلام، وإن تظاهرت به. ولنا في بعض آراء الكيسانية والهاشمية والراوندية أمثلة على ذلك. كما إننا نرى بدايات لحركات أخرى كالزندقة والخرمية، وهي تبدو دينية، ولكنها اتخذت وجهة سياسية تناهض الكيان الإسلامي، واتجاهات اجتماعية تعمل على تفكيك المجتمع القائم. ويبدو أن هذه الدعوات والحركات لم تنشأ عن مشكلات إسلامية، بل أنها امتداد لحركات اجتماعية وجدت قبل الإسلام، وبقيت متسترة تنتظر الفرصة، وهي عادة أوقات الأزمة، وكان لا بد لها من ستار إسلامي. إن جذور هذه الحركات تعود إلى المجتمع الساساني الذي كان يشكو من حدة التفاوت الطبقي ومن الاستغلال، وشهد قيام حركات دينية ذات وجهة اجتماعية تناوىء أصحاب الثروات والمال عن طريق الاتجاه إلى الكفاف والزهد «كالمانوية»، أو عن طريق الدعوة إلى نوع من اشتراكية المال «كالمزدكية». وحين جاء الإسلام، لم يتعرض لأوضاع أهل الذمة، ولكنه رفع الاضطهاد الذي كان يتعرض له مثل أصحاب هذه الحركات، فيسّر لهم المجال لاستئناف نشاطهم في الوقت المناسب. ويبدو أن الفترة الأموية الأخيرة بما فيها من قلق واضطراب كانت مناسبة لذلك.

١٣ ـ قامت الدعوة العباسية في الثلث الأول من القرن الثاني للهجرة، وهي

فترة يمكن وصفها بأنها فترة أزمة، ناشئة عن تطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية تجاوزت الأوضاع القائمة وأورثت قلقاً وتخلخلاً.

بدأت الدعوة حوالي سنة ٩٨هـ، أي قبيل مجيء عمر بن العزيز إلى الخلافة، وقد لاحظنا محاولاته الإصلاحية، ولكن المشاكل التي واجهها استمرت بعده وزادت تعقيداً في بعض الأحوال. إن توسع انتشار الإسلام، أدى إلى ازدياد عدد الموالي باطراد، وقوي معه الشعور بضرورة المشاركة في الإدارة، والمساواة في العطاء على الجبهتين الشرقية والغربية. وزادت الأحزاب السياسية قوة وتغلغلاً بين القبائل بتوقف الفتوح وبتحضر القبائل. كما ازدادت العصبية القبلية حدة في هذه الفترة لتأخذ صيغة التكتل السياسي والصراع على السلطة بين قيس ويمن، ولم يعد ممكناً حفظ التوازن بينهما وبخاصة بعد مقتل الوليد الثاني (سنة ١٢٦هـ). وتمثلت هذه العصبية بقوة في خراسان، حيث أكد استمرار القتال على الحدود الروح العسكرية، وأبقى القبائل قوة مقاتلة، في حين أنهكت القبائل في العراق، ومزقتها الحزبية السياسية، إضافة إلى ركونها للحياة الحضرية. وهذا يمثل خطورة الدعوة العباسية في خراسان وجهودها لاستغلال العصبية القبلية لكسب تأييد بعض القبائل هناك. وتمثلت حدة العصبية القبلية في سوريا، مركز الحكم، إذ أدى مقتل الوليد الثاني إلى اضطراب زلزل الكيان القائم، وبخاصة حين تخلى الحكم عن اليمانية واتجه إلى القيسية، في حين أن اليمانية كانوا دوماً أقوى دعامة للكيان القائم، ولم يكن للقيسية ذلك الولاء أو الضبط.

في هذه الظروف نشطت الدعوة العباسية، وهي سرية، وحاولت أن تستقطب القوى المعارضة لضرب الحكم القائم وللاستيلاء على السلطة، ونادت بأهداف فيها استجابة للتحول الحاصل في المجتمع ولما يتطلبه من تغيير. ودراسة الدعوة، تساعد بدورها على معرفة الكثير عن التطورات الاجتماعية، وعن القوى التي وراءها.

أكدت الدعوة العباسية على أهداف ثلاثة:

أولها، السير على الكتاب والسنة في الحكم، وهذا كما لاحظنا، كان هدفاً للأحزاب والثورات المناوئة للسلطة. **وثانيها**، التأكيد على المساواة بين المسلمين، وبصورة أوضح المساواة في الإدارة والحكم، أو إشراك الموالي في السلطة، وهذا ما لم تسر عليه الإدارة الأموية وما لم ترض عنه القبائل العربية. **وثالثها**، الدعوة إلى أفضل آل البيت، من دون الجهر بالدعوة في كسب تأييد أو عطف جماعات لا ترتبط بها. وحين ننظر إلى الأحزاب الإسلامية لا نرى للقدرية أو للمرجئة دعوة لجهة معينة، في حين أن الخوارج كانوا يدعون للانتخاب المطلق، وكان للشيعة وحدهم اتجاه واضح في هذا الصدد، وهو الدعوة إلى آل الرسول، وهذا ما أفاد منه العباسيون.

إن تأكيد الدعوة على الكتاب والسنة، وعلى إقامة حكم إسلامي من حيث عناصره دليل على قوة التحول الحاصل، والخروج الكلي عن المفاهيم القبلية إلى الاتجاه الإسلامي.

وإذا نظرنا إلى مراكز نشاط الدعوة، نرى أنها وجدت مجال نجاحها في خراسان. وينسب إلى محمد بن علي العباسي تحليل للبلاد الإسلامية ينتهي بتفضيل خراسان، وهو تحليل اتخذ الولاء السياسي والحزبية مقياسه الرئيسي. إذ وصف محمد البصرة بأنها عثمانية، تدين بالكف «عن القتال»، والعثمانية هم الذين نصروا قضية عثمان، ثم كانوا موالين للأمويين، وأصبحوا في هذه الفترة بعيدين عن الفتن وليس لهم استعداد لقبول دعوة جديدة. واعتبر الجزيرة «شمال العراق» «حرورية مارقة وأعراب كأعلاج»، وقد كانت الجزيرة مسحاً لنشاط الخوارج. أما مكة والمدينة، فقد «غلب عليهما أبو بكر وعمر»، أي أنهما تتمسكان بذكرى الراشدين وتنظران إلى دور عزهما ولا مجال فيهما له. وأما الكوفة، فوصفها بأن حب آل علي غلب عليها. والواقع أن العباسيين لم يستطيعوا تحقيق نجاح فيها لقضيتهم، ولم يتجاوز عدد أنصارهم هناك، بنهاية القرن الأول الهجري، الثلاثين شخصاً، جلهم من موالي بني مسلية «من بني الحارث اليمانيين». وهذا التحليل له أهميته، لأنه يبين مدى انتشار الحزبية، ويشعر بنطاق التحول من القبلية إلى الحياة الحضرية. ومن الواضح أن التحليل لا ينصب على الموالي، كما رأى البعض، بل يشير إلى اتجاهات القبائل العربية.

ثم يعود محمد بن علي ويثني على خراسان لأنها لم تتقسمها الأحزاب، أو النحل، ولأن هناك شكوى ونقداً للسلطة، كما إن هناك الشجاعة. وهو تحليل قصد به العرب، فالقبائل بقيت هناك محاربة، ولم تركن للدعة، وبقيت في الغالب بعيدة عن الدعوات الحزبية، ما يترك المجال مفتوحاً لدعوة جديدة. ومع أن العصبية القبلية في خراسان كانت قوية، إلا أن أساسها كان التنازع بين مضر واليمن على السلطة، في حين أن ربيعة، كانت أميل إلى الخوارج. ولم تعد العصبية هذه حائلاً دون انتشار الدعوات في صفوف القبائل كما لاحظنا في العراق وغيره. وحين ننظر إلى مجلس النقباء في خراسان، وهو من اثني عشر، نجد أن الموالي فيه كانوا مبدئياً ثلاثة والباقون عرب، ثم نقص عدد الموالي إلى واحد، وهذا يعني أن القيادة كانت عربية صريحة. ويمكننا أن نفهم ذلك، إذا تذكرنا أن الصراع على السلطة كان بين العرب، وأن مدى الاستجابة لجهة أو أخرى يتوقف على الأهداف والاتجاهات الرئيسية. وقد كانت القيادة العسكرية للقوات العباسية عربية، وبقيت عربية خلال الثورة العباسية، كما إن قواتهم اشتملت على العرب. ولكننا نلاحظ أيضاً وجود أعداد ليست قليلة من الإيرانيين في قواتهم، إذ انضمت إلى دعوتهم جماعات كبيرة من الإيرانيين. وهذه

الظاهرة ليست جديدة، فقد شارك عدد كبير من الموالي في ثورة ابن الأشعث، كما شارك الكثير منهم في حركة عبد الله بن معاوية. وهذه الجماعات انضمت لأسباب مختلفة. فهناك مجموعة من الخرمية، انضمت حين بث الدعوة بينهم أحد الدعاة (اسمه خداش) وكان خرمياً، والخرمية إنما هم امتداد للحركة المزدكية في المجتمع الإسلامي، ولم يكونوا في الحقيقة مسلمين، وكان لأبي مسلم أثره في توسيع الدعوة بينهم كما يبدو. ومن المعلوم أن المزدكية، والخرمية بعدهم، كانت لهم اتجاهات اشتراكية ووجهة اجتماعية خاصةً جعلت الآخرين يتهمونهم بالإباحة. ويتبين لنا مدى ارتباطهم بالعباسيين، ونطاق انتشارهم، من الثورات التي قاموا بها ضد العباسيين بعد مقتل أبي مسلم وطيلة العصر العباسي الأول، حتى صاروا رمز الثورة على السلطان العباسي في إيران بذلك العصر. وهناك جماعات من الهاشمية (الغلاة)، انضموا إلى الدعوة في خراسان، وكانوا في جيش أبي مسلم الذي دخل مرو، في أوائل الثورة، ويبدو أن أبا مسلم كان من الغلاة، قبل انضمامه إلى الدعوة العباسية، وكان الكثير من هؤلاء، من ذيول الحركات الاجتماعية الإيرانية القديمة. ويبدو أن الخرمية وبعض الغلاة، وجدوا مجالاً حسناً لمضاعفة نشاطهم وتوسيع فاعلياتهم في إطار الدعوة العباسية في أواخر العصر الأموي. ولدينا إشارات إلى وجود نزعات قومية دينية إيرانية لدى بعض الجماعات في إيران، وأن الدعوة العباسية حاولت أن تستقطب هؤلاء، وأن تفيد منهم في خدمة أغراضها، من دون نظر إلى الآثار التي تترتب على ذلك. ووجدت هذه النزعة فرصتها للنشاط أيضاً، ولعل هذا يفسر بروز النزعة العنصرية والزندقة في العصر العباسي الأول. هذا وطبيعي أن يكون بين الموالي أتباع الدعوة جماعات انضموا إليها باسم المبادىء الإسلامية، وحباً بالمساواة، وطمعاً في إقامة مجتمع إسلامي تتكافأ عناصره في الحكم والإدارة.

إن الدعوة العباسية حاولت أن تجتذب لتأييدها اتجاهات وجماعات متباينة الأهداف، في سبيل الثورة ضد الأمويين. فقد حاولت كسب القبائل اليمنية وربيعة بخاصة من دون أن تستثني مضر في خراسان، وحاولت كسب الجماعات الدينية الإسلامية، كما حاولت التأثير في عواطف الشيعة العلوية، وأفادت من الغلاة في الدعوة السرية، وأثارت النزعات الإيرانية، ولم تمتنع عن قبول اتباع فئات إيرانية يشك في إسلامها، لتزيد في أعداد مؤيديها، فكان لذلك آثاره بعد وصولهم إلى الحكم.



الفصل الثالث

المجتمع التجاري وازدهار المدن



١٤ ـ انتصر العباسيون، ولم يجعلوا مركزهم في خراسان، فالسلطة عربية كما ذكرنا، وكان لا بد من اختيار المركز في مصر من الأمصار العربية. ولم يكن ممكناً اتخاذ المدينة أو مكة، ولا دمشق، بالنسبة إلى ولاء كل منها، ولذا اتخذوا الكوفة على مضض أول الأمر.

وكان نجاح العباسيين يعني انتصار تلك المجموعات المتباينة كلها، نظرياً على الأقل، أو بحسب مفهوم كل جماعة. وكان لما حصل في الواقع دلالته، إذ اعتبرت كل جماعة انتصار العباسيين نصراً لمبادئها وأهدافها، وحاولت أن تنشط على هذا الأساس، ما واجه العباسيين بمشاكل من أنصارهم لم يشهد لها المجتمع الإسلامي مثيلاً من قبل. وكان على العباسيين أن يركزوا وجهتهم، وأن يحددوا موقفهم منها بوضوح. وهذا يفسر كثرة الثورات والحركات ضد العباسيين في العصر العباسي الأول.

ولننظر إلى وجهة الدولة الجديدة، لنرى مدى الاستجابة فيها للتحولات المهمة، ولنتبين بعدها التناقضات في الوضع.

اتخذ العباسيون مفهوماً للسلطة يستند إلى دعوتهم، وهو التأكيد على القرابة من الرسول، ووجهوا ذلك إلى الأسرة العباسية وحدها، وبدأوا بتطبيق مفهوم الوراثة المباشرة في الحكم وساروا عليه.

وأعلنوا أنهم سيسيرون على كتاب الله وسنة رسوله، وحاولوا التقرب من الفقهاء، وسعوا إلى كسب تأييدهم. ولم يكتف العباسيون بتعيين القضاة بل أحدثوا منصب قاضي القضاة ليتولى الإشراف على شؤون القضاة، كما أحدثوا مجلساً للنظر في المظالم، تعبيراً عن اهتمامهم بتحقيق العدل.

والتفتوا إلى المسلمين من غير العرب، وبخاصة الفرس، وحاولوا التعاون معهم، وتكوين جيش إسلامي من العرب وغيرهم، وبخاصة الخراسانيين. ولكننا يجب أن نلاحظ، أن العمود الفقري للفرق الخراسانية بجيشهم في البدء كان من العرب، وأن الصفة الفارسية لم تغلب في الفرق الخراسانية إلا زمن المأمون، حين عاد

إلى بغداد من مرو بجيش خراساني جديد، هذا مع أن محاولات جرت من قبل البرامكة لتكوين فرق خراسانية إيرانية قبل ذلك.

وأقاموا إدارة إسلامية، وإذا كان الخليفة عربياً فإن الوزير يختار من غير العرب، وبهذا عبروا عن إشراكهم في السلطة. ويبدو أن العباسيين حاولوا أن يحققوا ذلك عن طريق التعاون مع أشراف الفرس، ومنهم من له صلة بالدعوة العباسية، مثل آل برمك. ولعل الشعار كان «الشريف من كل قوم، نسيب الشريف من كل قوم».

ورفض العباسيون القبلية في خطتهم العامة، بل وحاولوا ضربها أحياناً. وتمثل ذلك في إحداث جيش دائم بدلاً من القوات القبلية. وهذا يشعر بأن القبلية استنفدت إمكاناتها عسكرياً، بعد أن تحولت المجتمعات القبلية إلى مجتمعات حضرية مستقرة، وبعد أن أصابها التمزق نتيجة الحزبية، ونتيجة العصبية الحادة. ولكن هذا الاتجاه لم يخل من مفهوم التراجع بالنسبة إلى البعض من العرب، وكانت له ردود فعل سلبية لدى القبائل. إلا أن هذا المفهوم لم يظهر بشكل جدي إلا بعد أن لجأ المعتصم إلى الأتراك، وحين صار هؤلاء القوة الأساسية في الجيش والدولة.

وفكر العباسيون في بناء عاصمة جديدة، تمثل هذا الاتجاه الإسلامي، وترمز لكيان الدولة الجديدة، فوقع اختيارهم على موقع بغداد حيث أقاموا عاصمتهم. والذي نلاحظه أنهم راعوا وقوعها في مركز وسط للمواصلات البرية والمائية، وأن التجارة كانت عاملاً في هذا الاختيار. وهذه نقطة جديرة بالانتباه بالنسبة إلى التحول الاقتصادي، إذ نشعر بازدياد النشاط التجاري جنب النشاط الزراعي، وباتجاه العباسيين إلى دعم هذا النشاط. وإذا فحصنا تخطيط بغداد نجد الاهتمام واضحاً بالأسواق من ناحية تنظيمها وتخصيص محلات مناسبة لها.

لقد تحول المجتمع القبلي في العصر الأموي تدريجياً إلى الاهتمام بالزراعة، كما لاحظنا، ووصل إلى العناية بالأرض بتملكها، وباستصلاح الأراضي وحفر القنوات والترع، وبتوسع الملكيات. وربما كان جل الملاكين العرب يقيمون في المدن، ويديرون مزارعهم بالوكلاء، ولكن بعضهم بدأ يقيم على الأرض ويتولى زراعتها. كما إن بعض القبائل بدأت تستقر في الريف، وتتولى الزراعة، وبخاصة منذ مطلع القرن الثاني للهجرة. وإذا كانت القبلية تنفر من الزراعة، فإن النظرة إلى التجارة كانت حسنة. ولكن التجارة لا يكون لها دورها إن لم تنشط على الصعيد الخارجي. ويبدو أن هذا الاتجاه ظهر قبل نهاية العصر الأموي، وأن العباسيين أدركوا ذلك وعملوا على دعمه وتشجيعه حتى أصبح النشاط التجاري من أبرز جوانب الفاعليات الاقتصادية في العصر العباسي. والتفت العباسيون إلى الضرائب. والمشكلة هنا (كما يبدو من

كتاب **الخراج** لأبي يوسف) هي مشكلة التطبيق العملي وسوء سلوك العمال والجباة. وقد حاول العباسيون تثبيت الأسس الإسلامية في الضرائب، فوضع لهم أبو يوسف الأراضي الخراجية في بعض الجهات كخراسان وسوريا لتحديد ما يجبى. أما في العراق، فإنهم تخلوا عن الضريبة النقدية على مساحة الأرض الصالحة للزراعة، وأحلّوا محلها ضريبة عينية، تمثل نسبة من الحاصل، وهذا يعني أخذ الضريبة من الأرض المزروعة فقط، واعتبر ذلك من التدابير المخففة عن كاهل الزراع. وهذا يجعلنا نميل إلى أن المساحات المزروعة تقلّصت خلال الفترة القلقة المتأخرة من العصر الأموي، وربما كان لذلك التقلص صلة بالهجرة إلى المدن. وعلى كل حال فإن العباسيين جددوا الاهتمام بنظام الري وبفتح القنوات لتنشيط الزراعة.

ويعنينا بصورة خاصة أن العباسيين لم يخرجوا عن الأسس المستقرة للضرائب في أواخر العصر الأموي، بل أبقوها، وحاولوا مراقبة الجباية. ويمكننا أخذ صورة عن واقع الجباة وسلوكهم من كتاب أبي يوسف عن الخراج.

ومن المفيد أن نشير إلى بعض الجوانب الخاصة بالزراعة. ذلك أن الأراضي كما لاحظنا تحددت بثلاثة أصناف: **أولها** أراضي الصوافي، وتعود ملكيتها لبيت المال، وللخليفة أن يتصرف بها عن طريق الهبة أو الإقطاع أو الاستغلال. ويبدو أن اتجاه بعض الأمويين كان نحو إقطاع قسم منها إلى أنصارهم، في حين أن البعض كعمر بن عبد العزيز كان يريد استغلالها لفائدة بيت المال. ويبدو أن مساحاتها تقلصت كثيراً قبل مجيء العباسيين.

والصنف **الثاني** من الأراضي، هو أراضي الخراج، أو جل أراضي البلاد المفتوحة. وهذه تزرع مقابل دفع الخراج، ويبدو أنها تقلصت بدورها نتيجة انتقال قسم منها بالشراء إلى العرب الذين امتنعوا عن دفع الخراج عنها واكتفوا بالعشر. كما إن بعضها وصل إلى العرب عن طريق الإقطاع من قبل المسؤولين. وقد استقر وضعها إثر الحدود التي رسمها عمر بن عبد العزيز، وثبتها في سنة ١٠٠هـ، وجعل الخراج ضريبة الأرض الخراجية بصرف النظر عن دين المالك أو جنسه.

أما الصنف **الثالث** من الأرض، فهو الأرض الموات التي تستصلح، وهذه اعتبرت عشرية، أي أنها ملك خالص لمن يستصلحها. ويبدو أن مساحات واسعة حول البصرة وفي سواد الكوفة كانت من هذا الصنف. ومع أن الباب كان مفتوحاً بادىء الأمر للاستصلاح، إلا أن الإدارة الأموية صارت تشترط الإذن أولاً، وتؤكد على ضرورة استصلاح الأرض خلال ثلاث سنوات وإلا سحبت من صاحبها. وهذا بذاته يدل على توسع الاهتمام بالزراعة، وعلى الإقبال على استغلال الأراضي. وكان

لبعض الأمويين دور فاعل في احياء أراض واسعة كانت تغمرها الأهوار في جنوب العراق.

ويبدو أن تحرير الفلاحين من سطوة الدهاقين أو الأمراء المحليين ساعد على اتباع طريقة شبه تعاونية في كثير من القرى في السواد وفي مصر. فكان أهل القرية يتوزعون الأراضي الزراعية في ما بينهم بحسب إمكاناتهم المادية وقدرتهم على الزرع، وكانوا يتعاونون في دفع الضريبة من جهة، وفي تخصيص نسبة من المال أو المحصول لأغراضهم المشتركة. وكانت مثل هذه القرى تسعى إلى أن يمثلها أحد أبنائها في جباية الضريبة، بعد أن يوزعوا المبلغ المطلوب في ما بينهم.

وبجنب هذه القرى كانت توجد الملكيات الزراعية، كبيرة أو صغيرة، وكانت هذه دائماً تدفع ضرائبها للجباة مباشرة. ويظهر أن بعض الملاكين الصغار كان يتحاشى عسف الجباة، أو يحاول تقليل الضريبة الواجبة الدفع، وذلك بالاحتماء بأحد المتنفذين في الدولة، بل كان أحياناً يسجلها باسمه (وهم ما يسمى بالإلجاء) تحقيقاً لذلك. وقد ظهر هذا الاتجاه في العصر الأموي وقوي في العصر العباسي، وكان بدوره سبباً في توسع نطاق الملكية الكبيرة، ذلك أن بعض من ألجئت الأراضي إليهم كانوا يستولون عليها فعلاً.

١٥ ـ واجه العباسيون مشاكل خطيرة، وقامت ثورات وحركات ضدهم، وهي تمثل اتجاهات وتيارات انطوت عليها الدعوة، أو شجعتها، ولكنها لم تستطع التعاون معها، أو لم تحقق أهدافها. فهذه التيارات كانت موجودة وفاعلة، وإن كانت مستورة نسبياً، فأدخلها الدعاة في نطاق الدعوة، وأعطوها مجالات وآمالاً جديدة.

وكان من المنتظر أن تقف بعض الأحزاب السياسية العربية ضدهم. نشير هنا إلى الخوارج بثورتهم المستمرة، ودعوتهم للانتخاب. ونشير إلى الشيعة العلوية التي رأت الدعوة لآل البيت تقتصر على العباسيين، ولا يكون نصيبهم إلا المطاردة والتقييد. وقد قاد العلويون من الاتجاه الزيدي ثورات خطيرة في هذا العصر.

واشتعلت نار الثورة في جهات من إيران، وكان حملة لوائها بالدرجة الأولى من الخرمية وأنصارهم. فالعباسيون عند مجيئهم إلى الحكم تنكروا للخرمية وللغلاة، لأن وجهتهم وآراءهم تناقض الإسلام، ولا يمكن السكوت عنها حين يعلنونها. وقد تبنى الخرمية آمال الفئات الفقيرة في إيران ضد العباسيين وحلفائهم من الأشراف الفرس، وقاموا بسلسلة ثورات، منها ثورة المقنع (١٥٩ ـ ١٦٣هـ)، وكان آخرها وأخطرها في العصر العباسي الأول، ثورة بابك الخرمي (٢٠١ ـ ٢٢٢هـ). ولا بد من أن نبين أن جل المشاركين في هذه الثورات لم يكونوا من المسلمين إلا بالاسم، وحين سنحت

الفرصة لم يترددوا في الكشف عن هويتهم لمهاجمة الإسلام ذاته، والتنكيل بالمسلمين. وهؤلاء كانت لهم برامج اشتراكية متلونة بثوب إيراني، وبروح دينية ثنوية. وكان من جملة أعمالهم مهاجمة الملاكين الكبار، وقسم مهم منهم من العرب، وتجريدهم من أراضيهم، وإعطاء الأراضي للفلاحين. ولما كان شعار العباسيين السواد، فإنهم اتخذوا البياض (المبيضة) والحمرة (المحمرة) شعاراً لثوراتهم. ومن الجدير بالذكر أن جل هذه الثورات، ارتبطت بأبي مسلم أو بآثار دعوته، ما يدل على انفتاح مجال واسع لنشاطهم أثناء الدعوة العباسية وبعيد انتصار العباسيين. ويبدو أنهم فهموا الدعوة سبيلاً لتحقيق أهدافهم. فلما رأوا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق قاموا بثوراتهم الواسعة. ونرى في هذا العصر نشاط الزنادقة والشعوبية. ومع أن الحركتين تتميزان عن بعضهما، إلا أن بينهما صلة واضحة في بعض الخطوط.

فالزندقة في الأساس إنما هي مانوية مبرقعة، والمانوية المزدكية كانت مضطهدة في العصر الساساني، كامنة في العصر الأموي، ولا نسمع بنشاط لها في أواخره وبصورة محدودة. ولكنها وجدت فرصتها الآن. والمانوية دين تبشيري نشط، ومن أخطر صفاتها تظاهرها بأنها إسلامية، وهي في الواقع تحاول نسف الإسلام من الداخل والتشكيك في قيمه ومثله الخلقية. ولم تقتصر الزندقة على محاولة إفساد المفاهيم الإسلامية، بل حاولت تفسيخ الأخلاق بالتدريج للتحلل والانحراف. والمانوية تدرك أن السلطان العربي إنما قام بالإسلام، فهي بمهاجمته إنما تهاجم قاعدة السلطان القائم للقضاء عليه. وكانت الزندقة أخطر حركة تعرضت للإسلام وهددته إلى هذا العصر. والذي يجلب الانتباه أن أصحاب ديانات أخرى ساهموا في الترويج للزندقة، وفي بث آرائها وأدبها[١].

حاول العباسيون التنكيل بالزنادقة. ولكنهم وجدوا ذلك غير مجد فاستعانوا بالفقهاء، وبدرجة أوسع وأهم بالمتكلمين، للرد عليهم ولكشف آرائهم ووجهتهم. وقد تصدى المتكلمون للزنادقة وبذلوا جهوداً كبيرة في الرد عليهم. ولعل هذا يفسر جانباً من اعتماد العباسيين على الاعتزال واتخاذه مذهباً رسمياً من زمن المأمون إلى أيام الواثق.

أما الشعوبية، فإنها حركة ثقافية اجتماعية، قام بها غير العرب وبخاصة الفرس. وقد حاول هؤلاء نقل التراث الإيراني إلى المجتمع العربي الإسلامي، ساعين إلى طبع المجتمع بطابعهم الحضاري القديم. وعملوا على التقليل من شأن العرب والزراية

---

(١) انظر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **ثلاث رسائل**، سعى في نشره يوشع فنكل (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٤هـ/[١٩٢٥م]).

بثقافتهم التي ازدهرت بالإسلام، والدعوة إلى نبذها واطراحها. وقد ساهم في الحركة أدباء وشعراء، وكان لكّتاب الدواوين من الفرس دور يذكر في هذه الحركة. وقد ظهرت بوادر الحركة الشعوبية في أواخر العصر الأموي، ولكن دعاتها لم يكونوا يجرأون على التصريح فتستروا وراء الدعوة إلى المساواة الإسلامية، وتظاهروا بالتسوية، فلما جاء العباسيون ودعوا للمساواة وعملوا لها كشفوا القناع، وراحوا يهاجمون العرب، ويركزون على تشويه تاريخهم وأدبهم، ويتهمونهم بالبربرية قبل الإسلام وبالبداوة بعده، ويفضلون الشعوب الأخرى عليهم، ويمجدون ثقافاتهم على حساب الثقافة العربية الإسلامية، بل وتدرج بهم الكره للعرب ولثقافتهم أنهم انجروا إلى الهجوم على الإسلام، وهذا ما عملت الزندقة له. وقد وجدت الشعوبية عطفاً وحماية من بعض الوزراء.

وهكذا يتضح أن الشعوبية والزندقة تمثلان حملة على العرب والإسلام، وأنهما تنطويان على نزعة إيرانية على هامش الحياة الإسلامية. ونفهم هذا إذا تذكرنا الترابط الكلي بين العروبة والإسلام بنظر الأعاجم. فحين سأل المنصور أحد الموالي عن أصله بصورة استنكارية أجاب «إن كانت العروبة ديناً (يقصد الإسلام) فقد دخلنا فيه، وإن كانت لساناً (يقصد العربية) فقد نطقنا به».

لقد كان الاحتكاك قبل الآن بين الاتجاهات القبلية وبين المبادىء الإسلامية، ولكنه انكشف الآن بين الإسلام والديانات الأخرى، وبين وعي إيراني وسلطان عربي. ولا بد أن نوضح أن الوعي الإيراني الذي نلمسه في هذه الفترة متلون بلون غير إسلامي في الغالب. ولم يكن الصراع بين سلطة وشعوب، بل أنه شمل المجتمع كله. وكان من آثاره المهمة، التأكيد على دور العرب في الإسلام، والاهتمام الواسع بالثقافة العربية، والتأكيد على استمراريتها قبل الإسلام وبعده، وتكوين مفهوم أوضح للعروبة. فلم تعد العروبة مجرد سلسلة أنساب، بل هي لغة وسجايا وطباع وثقافة، واستقر هذا المفهوم على مر العصور.

وقد قام الكتاب من عرب، ومن مسلمين من غير العرب، بدور أساسي في ذلك، كالجاحظ بتحليلاته وكتاباته، والبلاذري في تواريخه، وابن قتيبة في رسائله.

ولن نطيل في هذه النقطة، فقد تناولناها في مكان آخر[٢]. ويكفي أن نؤكد على التحول الكبير المتمثل في هذا الاتجاه، من النظرة العربية القبلية، إلى النظرة العربية الشاملة التي تكونت في هذه الفترة، والتي تستوعب مفهوم العروبة على أساس ثقافي

(٢) عبد العزيز الدوري، **الجذور التاريخية للشعوبية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠).

لا عنصري، والتي تضع العرب في مكانهم بين الشعوب الأخرى.

١٦ ـ وحصلت في العصور العباسية، تطورات حضرية واسعة، إذ ازدهرت الحياة الثقافية، وتقدمت الحياة الحضرية، واتخذ المجتمع الإسلامي طابعه المميز، ومقوماته الراسخة.

ويهمنا أن نتابع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكننا الوقوف عند القرنين، الثالث والرابع للهجرة/ التاسع والعاشر للميلاد، حيث نرى تكامل التحولات الجديدة.

ونلاحظ مبدئياً نمو المدن، وتطور الحياة فيها، واتخاذ المدن الإسلامية صفاتها الرئيسية. ولنا في بغداد خير مثل. فقد اتسعت المدينة، وتمثل فيها امتزاج الناس من مختلف الألوان والأصول، وازداد نشاط الحرف والمهن، واتسعت أسواقها ومحلاتها، إضافة إلى اختصاص كل حرفة بسوقها. وظهرت لديهم تنظيمات تعبّر عن تماسكهم وتعاونهم، وصار يشار إليهم بـ (الأصناف)، و(أصحاب المهن)، و(أهل الصنايع)، وهي تعابير تشعر بطبيعة تنظيماتهم. وكان أهل كل صنعة يعتزون بها، ويتعصبون لها تجاه غيرهم من فئات المجتمع، وحتى تجاه الأصناف الأخرى. وفشت النسبة إلى الصنعة أو الحرفة جنب النسبة إلى المدينة أو القبيلة.

ويدخل أصحاب الحرف في غمار العامة، وهم في مرتبة دنيا في المخطط الاجتماعي، ويصدق عليهم القول المأثور «الحرفة أمان من الفقر، وأمان من الغنى». ويعطي الحريري فكرة واضحة، عن وضعهم المعاشي حين يقول: «وإما حرف أهل الصناعات، فغير فاضلة عن الأقوات، ولا نافقة في جميع الأوقات، ومعظمها معصوب بشبيبة الحياة»[٣]. ولعل أبرز مظاهر المدن، ازدياد أهمية العامة، وبروز دورها في الحياة العامة، منذ أوائل القرن الثالث الهجري وما بعد. وهذا يصدق بصورة خاصة على العيارين والشطار، كما سنرى.

ويبدو أنه استقر لكل حرفة عرفها وأصولها، حتى كان هذا العرف مقبولاً لدى القاضي والمحتسب في فض مشاكلهم المهنية. ويتدرج الفرد من (مبتدىء)، إلى (صانع)، إلى أستاذ (أو معلم في القاهرة)، ولكل حرفة زيها. ويكون الصناع جمهور الصنف، فهم الذين تعلموا الحرفة، ولهم فتح حوانيت خاصة وممارسة الصنعة مستقلين، وعلى أيديهم يتدرب المبتدئون. وكانت الحرف مفتوحة للناس من الديانات المختلفة، وتعتبر المهنة رابطة أساسية بين أصحابها، فهم يتساندون ويتعاونون.

(٣) أبو محمد القاسم بن علي الحريري، **مقامات الحريري**، طبعة دي ساسي، ج ٢، ص ٦٥٨.

وللحرفة شيخ أو رئيس، تعترف به الحكومة أو تختاره أحياناً، وتنظر إليه ممثلاً للحرفة. وقد شمل تعاون أصحاب الحرف، ضمان سوية مقبولة للمهنة، وإقرار مستوى أسعار الصناعة، وحماية أصحابها من التعدي. وقد يقوم الصنف بدوره في أوقات الأزمات لحماية أعضائه، ولدينا إشارات إلى وقوف الأصناف ضد السلطة لحماية أصحابها من التعسف. ومن أمثلة ذلك ثورة صناع المنسوجات القطنية والحريرية في بغداد عام ٣٧٤هـ، حين فرض البويهيون ضريبة العشر على هذه المنسوجات ببغداد، ولم تهدأ الحالة حتى ألغيت الضريبة. وقاموا ثانية عام ٣٨٩هـ، حين أعيد فرض هذه الضريبة، وقصدوا المسجد الجامع بالمدينة، ومنعوا الخطبة والصلاة، واستمر هياجهم أربعة أيام من دون جدوى. وفي عام ٤٢١هـ اقتتلت جماعات من الصناع مع الجند التركي بالكرخ، دفاعاً عن أنفسهم[٤].

وكانت الحرف والأسواق تحت إشراف المحتسب، ومهمته مراقبة معاملات البيع والشراء والأوزان والمكاييل، ومنع التطفيف في الكيل والوزن أو الغش في الصناعة. كما إنه كان يراقب الأخلاق العامة، ويبدو أن هذه الناحية شملت المحافظة على الهدوء، والرقابة على الحركة ومنع حوادث الاضطراب.

وكان أهل الصنايع يشاركون في بعض المناسبات العامة، ولهم مواكبهم واحتفالاتهم، فيظهرون فيها روائع إنتاجهم، ويؤكدون كيانهم في نطاق حياة المدينة.

وتتضح التطورات إذا نظرنا إلى الجوانب الأخرى للحياة الاقتصادية. إن مركز العراق الجغرافي ووقوعه على طرق المواصلات البرية والبحرية، وتشجيع العباسيين للتجارة، والتطور الاجتماعي، أدت إلى ازدياد الاهتمام بالتجارة وتوسع فاعلياتها. وقد امتد النشاط التجاري إلى المغرب الأقصى، والأندلس وشرق افريقيا من جهة، وإلى الروسيا وحوض البلطيق من جهة ثانية، وإلى الهند والصين وكوريا من جهة ثالثة.

وسلك التجار الطرق البرية، كما نشطوا في الطرق البحرية، وسيطروا على

---

(٤) انظر: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ١٠ ج (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف الإسلامية، ١٣٥٧ ـ ١٣٥٨هـ/[١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م؟])، ج ٨، ٤٧ و٦٢ ـ ٦٣؛ أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **تاريخ الكامل**، ١٢ ج في ٦ (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٠٣هـ/[١٨٨٥])، ج ٩، ص ٣٣؛ إبراهيم بن هلال الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** = *The Historical Remains of Hilal al-Sabi*: **ويليه الجزء الثامن من كتاب التاريخ له**، [حرره مع ملاحظات ومفردات هـ. ف. آمدروز] (بيروت: مطبعة الأدباء الكاثوليكيين، ١٩٠٤)، ص ٣٦٨، وأبو علي أحمد بن محمد بن مسكويه، **تجارب الأمم: مع نخب من تواريخ شتى تتعلق بالأمور المذكورة فيه**، وقد اعتنى بالنسخ والتصحيح هـ. ف. آمدروز، ٧ ج (القاهرة؛ أكسفورد: [د. ن.]، ١٩٢٠ ـ ١٩٢١)، ج ٣، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

الجانب الرئيسي منها مع الهند والشرق الأقصى. ولدينا معلومات حسنة عن البضائع التجارية في القرنين الثالث والرابع للهجرة، نذكر على سبيل المثال بعض الواردات، فالذهب والرقيق تجلب من شرق افريقيا، والرقيق والفرو والدروع والسيوف من أوروبا الشرقية ومن الترك، وغراء السمك من الخزر، والمسك من التبت، والرصاص القلعي من ملقا، والثياب الحريرية والغضائر والكاغد من الصين، والبسط والسجاد من أرمينيا، والتوابل والأحجار الكريمة والعقاقير والرماح والكافور من الهند، والقطن والمنسوجات الحريرية والكاغد والفرو والرقيق من ما وراء النهر، والسجاد والقلانس والفواكه والأشربة من إيران، والديباج الرومي والثياب الكتانية والأزر والبسط من الروم.

وكان نشاط الحيريين والبصريين مضرب المثل. وكان التعامل إما بالمقايضة، أو بالنقد مباشرة. وللتجار وكلاء ومراكز تجارية في مختلف الجهات، في الهند (في صيمور)، وفي سيلان، وفي الصين (كانتون وهانج شو)، وفي بلاد الخزر (في العاصمة اتل)، وفي شمال سومطرة، وفي جزر النيكوبار.

وتكونت طبقة من التجار تمتلك الأموال الطائلة، وقد بلغت ثروات البعض الملايين. وظهرت فئة رأسمالية نشطة، وكونوا أنواعاً من الشركات، مثل شركة الضمان (تشبه شركة المساهمة)، وشركة المفاوضة (حيث تبقى رؤوس الأموال مستقلة)، وشركة الوجوه. وتكون اختصاص بين التجار، من المجهز (الذي يستعين بالوكلاء ويجمع البضائع من جهات عدة من دون أن يغادر مركزه)، والركاض (وهو الكثير الأسفار المتعامل مع بلدان مختلفة بعد دراسة أوضاعها)، والخزان (الذي يركز على نوع يشبه الاحتكار)، إضافة إلى السماسرة.

وكانت التجارة حرة، ولكن الدولة تعامل التجار من البلاد الخارجية معاملة حكوماتها للتجار المسلمين من حيث الضريبة. ولا يخفى أن الخليفة وكبار موظفيه زادوا الطلب على البضائع الأجنبية، حتى أن ابن خلدون يسمي الدولة «السوق الأعظم للتجارة». وساعد نفوذ الدولة السياسي على تيسير التجارة مع البلاد الخارجية، وعلى حماية التجار من التجاوز. ولم تتدخل الدولة في التسعير، إلا في حالات الضرورة، وفي نطاق المواد الغذائية فقط. وصار للتجار نفوذ اجتماعي كبير، بل أن بعضهم كان يؤثر في رجال الحكم تأثيراً ملحوظاً.

ومما يسَّر نشاط التجارة ووسعها، نشاط المؤسسات المالية والصيرفية. فقد كان للصرافين دور مهم في تسليف التجار، وفي تنشيط معاملاتهم، وفي توسيع نطاق معاملات الائتمان، بل اننا نجد التعامل التجاري في بعض الموانيء كالبصرة يتم عن

طريق الصرافين الذين يسددون الحسابات بين التجار من دون اضطرارهم إلى الدفع المباشر في كل صفقة تجارية. وكان للصرافين مراكز خاصة بهم أحياناً مثل درب عون في بغداد، وحلقة أصحاب العينة في البصرة.

وكان التجار يستعملون السفاتج (جمع سفتجة)، للدفع في البلاد الأخرى، وتقوم بدور الحوالات وصكوك المسافرين، كما يستعملون الصكوك للدفع أو للكمبيالات. وكانت السفاتج والصكوك تقبل من قبل التجار حتى خارج نطاق الأراضي الإسلامية. وقد أدت معاملات الائتمان دورها الكبير في التجارة. وظهرت مؤسسات صيرفية تقوم بدور البنك في العصر الحاضر، ومن هذه بيوت الجهابذة (جمع جهبذ) الذين خدموا التجارة، كما دعموا اقتصاد الدولة في بعض الفترات. وإذا كان الإسلام يحرم الربا وأخذ الفائدة في النقد على المسلمين، فإن أهل الذمة تولوا ذلك، هذا إضافة إلى اللجوء إلى بعض المخارج والحيل الفقهية لتيسير بعض أنواع التعامل الائتماني (مثل بيع العينة)[٥]، وقد استمرت هذه في بعض البلاد إلى أواخر القرن التاسع عشر[٦]. وينعكس دور التجارة وأثرها في الحياة العامة في الأدب المعاصر. ويكفي أن نلقي نظرة على كتاب الجاحظ **التبصر بالتجارة** لنرى سعة النشاط التجاري[٧]، وإلى كتاب **الاكتساب في الرزق المستطاب** للشيباني، وإلى كتابه **المخارج في الحيل** لنرى تشجيع الفقهاء للتجارة وعملهم على تيسيرها[٨]، وإلى كتاب الدمشقي **الإشارة إلى محاسن التجارة** لنرى النظرة إليها وإلى أساليبها[٩]. ولا حاجة بنا هنا إلى الإشارة إلى أساليب التجار وطرق التعامل، ودور الوكلاء في التجارة، ويكفي أن نشير إلى ظهور طبقة متوسطة تجارية ورأسمالية نشطة.

وفي هذه الفترة تطورت الحياة الزراعية. فقد توسعت الملكيات الزراعية، وظهر إقطاع زراعي بصورة واضحة وواسعة. وقد كان لبعض التجار دورهم في ذلك. واتجه

---

(٥) «بيع العينة»: أن يبيع المقرض للمقترض أي سلعة بسيطة بمبلغ مرتفع مؤجل، ثم يعود ويشتريها منه بثمن معجل أدنى.

(٦) انظر: مكسيم رودنسون، **الإسلام والرأسمالية**، ترجمة نزيه الحكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٨٣ و٨٧ ـ ٨٩.

(٧) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **التبصر بالتجارة** (دمشق: نشر حسن حسني عبد الوهاب، ١٩٣٢).

(٨) محمد بن الحسن الشيباني: **الاكتساب في الرزق المستطاب**، تلخيص محمد بن سماعة؛ عرف الكتاب وترجم للمؤلف وعلق حواشيه محمود عرنوس (القاهرة: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٩٣٨)، و**المخارج في الحيل**، نشره يوسف شخت (هانوفر: [د. ن.]، ١٩٤٣).

(٩) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديها وغشوش المدلسين فيها** (القاهرة: مطبعة المؤيد، ١٣١٨هـ/[١٩٠٠م]).

الملاكون إلى تطوير الزراعة باستعمال الأسمدة، وبكسح السباخ لاستصلاح الأراضي، وظهرت الزراعة المركزة. ولم يكتف الملاكون الكبار بالفلاحين الاعتياديين، بل عملوا على شراء الرقيق بأعداد كبيرة لاستخدامهم في استصلاح الأرض وفلاحتها. ولنا مثل قوي لذلك في منطقة البصرة، إذ استخدم الآلاف من الزنوج المستوردين من افريقيا فيها. وشهد سواد الكوفة قيام اقطاعيات كبيرة، واستغلال الفلاحين بصورة ظهر أثرها في حركة القرامطة.

وكان من نواحي الازدهار الاقتصادي ارتقاء الصناعة، وتعدد الصناعات في العراق. ولكن الصناعة كانت محدودة الإمكانية، بين عمل فردي، وصناعة يشترك في عملها عدد محدود من الأفراد، في حانوت أو مصنع صغير. ولم تتطور الصناعة إلى حد يؤدي إلى غنى ملحوظ يكون تفاوتاً طبقياً. ويبدو أن الحكومة كانت لها مصانع واسعة نسبياً، كدور الطراز، التي تصنع البنود والأعلام والملابس الرسمية، ومثل دور السكة وضرب النقود. كما كانت هناك مصانع أهلية كبيرة كمصانع الزجاج ومصانع النسيج. وهكذا يتبين أن المجتمع شهد قيام فئات من المثرين، من تجار، وملاك زراعيين إقطاعيين، هذا جنب توسع العامة، ووجود تفاوت اقتصادي كبير بين هذه الفئات. وقد صنف إخوان الصفا الناس إلى ثلاث طبقات، أغنياء ومتوسطي الحال، وفقراء.

١٧ ـ إن التفاوت الاقتصادي، أدى إلى قلق اجتماعي، وإلى قيام حركات اجتماعية، وثورات تكشف عن طبيعة الأوضاع القائمة. فقد شهد المجتمع خلال القرن الثالث الهجري وبعده قيام حركة العيارين والشطار، كما وقعت ثورة الزنج، وظهرت حركة القرامطة والإسماعيلية، ولكل خطورتها ودلالتها.

فحركة العيارين والشطار، لم تكن إلا جزءاً من حركة يمكن وصفها بأنها حركة العامة. هذا جانبها الثوري العنيف، في حين أن جهود أهل الحرف تمثلت من ناحية أخرى في أصنافهم وتنظيماتهم السلمية.

أما ثورة الزنج فهي نتيجة لتوسع الإقطاع في منطقة البصرة، واستخدام الآلاف من الرقيق المستوردين من افريقيا. وهي ثورة طبقية محدودة الأفق، لم تهدف إلا إلى تحرير الرقيق الأسود في المنطقة، ولكن أصحابها لم يترددوا في استرقاق السادة البيض حين أمكن ذلك. ويلاحظ أن جماعات الزنوج، وقد تجاوزوا الثلاثمئة ألف عداً، كانوا في الغالب وبقوا غرباء عن المجتمع الذي يعملون فيه، بل أن الكثيرين منهم كانوا لا يعرفون العربية. وثورتهم تشعر بوضعهم المعاشي السيىء وبفظاعة الاستغلال الذي تعرضوا له، ما جعلهم يتفجرون حقداً، ويرتكبون فظائع منكرة.

ولكننا نلاحظ أن قيادة الثورة أعلنتها باسم المبادىء الإسلامية، وباسم العدالة التي دعا الإسلام إلى تحقيقها.

أما حركة القرامطة والإسماعيلية، فلعلها أوسع حركة اجتماعية شهدها المجتمع الإسلامي. وقد قامت باسم المبادىء الإسلامية، وتحت راية الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، وبثت آراءها في مختلف البلاد الإسلامية، عربية وأعجمية، وتوجهت إلى الأقوام والمذاهب والنحل كافة، تغلغلت بين البدو والحضر. وانتشرت الحركة بين إيران شرقاً والمغرب العربي غرباً، فأقامت كيانات سياسية في البحرين واليمن والمغرب ومصر، إضافة إلى حركة القرامطة في السواد وفي بادية الشام، وإلى مراكز أخرى في سوريا وإيران.

وحاولت الحركة أن تستغل مختلف نواحي التذمر، وأن تخاطب كل فئة بما يناسب وضعها وحاجاتها. ومع أن مبادئها الأساسية وأهدافها الرئيسية واحدة، إلا أنها اتخذت أشكالاً تتناسب والبيئات التي نشطت فيها. وتدل فاعلياتها على ظاهرة مهمة في المجتمع، وهي اتفاق المصلحة بين الفئات الفقيرة من جهة، وبين الأغنياء والأشراف من جهة أخرى، بصرف النظر عن أصولهم، وذلك نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية. وليس هذا محل تحليل مبادىء الحركة وأساليبها، ويكفي أن نشير إلى بعض الخطوط العامة في برامجهم الاجتماعية والاقتصادية.

ولنلاحظ مبدئياً أن دعوتهم وجدت رواجاً بين الفلاحين، وبين عامة المدن، وبين القبائل. وهناك من يرى أنهم أوجدوا تنظيمات الحرف، أو النقابات، ووجهوها لخدمة الحركة، إلا أن هذا تنقصه البينات، لكنهم نشطوا تنظيمات الحرف، وحاولوا الإفادة منها كقوة اجتماعية.

ويمكننا أن نلاحظ نشاط الحركة في السواد حيث كونوا كياناً مؤقتاً. وفي البحرين حيث أقاموا دولة استمرت لقرون، وفي مصر حيث أقاموا الدولة الفاطمية. ففي السواد، نجد خليطاً بشرياً ليس له طابع محدد، يصحبه الفقر والجهل بمبادىء الإسلام. وهنا اتصفت دعوتهم بالغلو، وبتأويل مبادىء الإسلام بشكل عطّل بعض فرائضه. وأما من الناحية الاقتصادية، فقد بدأوا بفرض ضرائب متصاعدة، وانتهوا بإلغاء الملكية الفردية، وبإقامة اشتراكية مطلقة للأموال، إذ ينتظر من كل فرد ـ حتى النساء والأولاد ـ العمل، ويؤخذ من كل إنتاجه، ويعطى لكل حسب حاجته. وكان مركزهم في سواد الكوفة، وكانت فترة نشاطهم في الربع الثالث للقرن الثالث الهجري، فترة ثورة ومعارك مع الخلافة انتهت بالقضاء عليهم. ومن يطالع **فضائح الباطنية** للغزالي، يرى أنه اتهمهم

باستغلال جهل العامة، وبأنهم فسّروا الدين تفسيراً مادياً، وربطوا بين العقائد وبين المصالح المادية[١٠].

أما نشاط القرامطة في بادية الشام، فلم يكن أقل غلواً في المفاهيم، ولا أقل عنفاً في الثورة المسلحة، ويكاد تاريخهم القصير يقتصر على معارك متصلة انتهت بقمع حركتهم بكل قوة. وإذا كان طابع الحركة أممياً في السواد، فإن طابعها كان عربياً في البحرين. ففي البحرين تغلب القبائل العربية، مع وجود زراعة يسودها الاستغلال الإقطاعي. وهنا اتخذوا تدابير اشتراكية معتدلة، إذ ألغوا الإقطاع، وأعادوا النظر في توزيع الأراضي، كما يظهر، وألغوا رق الأرض، وقدموا السلف للفلاحين لتشجيعهم على استغلال الأرض. كما إنهم شجعوا الصناع، وقدموا إليهم المساعدات المالية. وسيطروا على التجارة الخارجية، وساروا على خطة الاكتفاء الذاتي، وعززوا ذلك بضرب نقودهم من الرصاص ليمنعوا انتقال الثورة إلى الخارج. أما السلطة فكانت بيد مجلس من الرؤساء، له طابع شورى في الحكم.

أما في مصر، فقد عمل الفاطميون في مبدأ دولتهم هناك، على معالجة الضائقة الاقتصادية القائمة آنذاك، وحاولوا إدخال إصلاحات اقتصادية لتحسين الوضع المعاشي. فقد أفسحوا المجال للحرف والأصناف لتمارس نشاطها في جو مفتوح، وسمحوا للفلاحين، كما يبدو، في التنقل، وأكدوا إشراف الحكومة على الخراج وتحديده من قبل المركز، وإعادة النظر فيه بصورة دورية، وكان ذلك في صالح الفلاحين. واتجهوا إلى التسعير الرسمي للحاجات المعاشية، وتدخلوا وبخاصة في أوقات الغلاء، لمكافحة المحتكرين ولتحديد الأسعار. هذا إلى جانب أنهم شجعوا التجارة الخارجية، وبخاصة مع الشرق الأقصى والهند. ولم يذهبوا أبعد من ذلك، وتكاد آثارهم الفكرية الظاهرة لا تختلف عن تفكير غيرهم من المسلمين، إلا بدرجة بسيطة.

لقد وجدت دعوة القرامطة والإسماعيلية استجابة قوية وحماسةً في البلاد المشار إليها. ولكننا نرى اختلافاً في نجاح الحركة ودوامها بين بلد وآخر. ففي السواد وبادية الشام كان ابتعادهم عن المفاهيم الإسلامية حاداً، وكان غلوهم واضحاً، كما إنهم أعلنوا شيوع الأموال كلياً، فكان رد الفعل لحركتهم عنيفاً وقاسياً، وكانت نهايتهم سريعة وقاضية. أما في البحرين، فإنهم اتخذوا تدابير اشتراكية معتدلة، واكتفوا في مصر بتدابير اقتصادية إصلاحية، وقد استقر حكمهم

---

(١٠) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **فضائح الباطنية**، [تحرير اغناس غولدتسهير] (ليدن: مطبعة بريل، ١٩١٦).

في القطرين المذكورين، وكان لهم دور في تاريخهما. وهذا يدل على أن اتجاه الحركة في البلدين فيه استجابة لمشاكل اجتماعية اقتصادية قائمة، ووضع حلول مقبولة لها.

١٨ ـ ويبدو أن تطور الحياة في المدن أدى إلى ظهور تنظيمات جديدة بين العامة، غير الأصناف، وكان لها دور يذكر في حياة المدن. وهذه هي تنظيمات العيارين والشّطار التي اتخذت خطاً يتميز بالثورة على السلطة وأصحاب المال وبخاصة التجار. وقد ظهرت فاعلياتهم لأول مرة أثناء حصار بغداد من قبل الجيش الخراساني الذي أرسله المأمون (١٩٦ ـ ١٩٧هـ)، حين هبوا بتنظيم شبه عسكري، وبأعداد كبيرة للدفاع عن المدينة. ثم نراهم ثانية (في حوالي خمسين ألفاً) يقاتلون ببسالة دفاعاً عن بغداد حين حاصرها الجند التركي القادم من سامراء أثناء الفتنة بين المستعين والمعتز (سنة ٢٥٠هـ).

وليس هذا مجال تسجيل فاعلياتهم[١١]، ويكفي أن نلاحظ أنهم كانوا يبرزون في أدوار التخلخل السياسي، وبخاصة بعد تسلّط العناصر الأجنبية من جند تركي ومن بويهيين وسلاجقة، وأن حركاتهم كانت متصلة ـ مع فترات قصيرة من الركود ـ منذ أوائل القرن الرابع الهجري، إلى ما بعد الغزو المغولي.

---

(١١) أمثلة: بعد مقتل الأمين، وانتشار الفوضى في بغداد سنة ٢٠١ هـ، قامت جماعات من العامة بحفظ النظام والسيطرة على الوضع. انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، [تحقيق ميخائيل جان دو غويه]، ١٥ ج (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٧٩ ـ ١٩٠١)، ج ٣، ص ١٠٠٩ ـ ١٠١٠. وفي عام ٢٣٤ هـ استعان ابن شيرزاد بالعيارين والعامة لمحاربة معز الدولة البويهي، انظر: ابن الأثير، **تاريخ الكامل**، ج ٨، ص ١٢٩ و٢٠٤. وفي عام ٣٦١ هـ، إثر فضائح البيزنطيين على الحدود، استنفر سبكتكين العامة والعيارين بأمر من الأمير البويهي، لمحاربة البيزنطيين «فثار من العامة عدد كبير بأجناس السلاح والرماح والقسي حتى استعظم ما شاهده منهم»، وبدلاً من أن يذهبوا للغزو وجدوها فرصة للخروج على السلطة «وعجز السلطان عن إصلاحهم وإطفاء ثائرتهم». ولما ثار سبكتكين على بختيار البويهي، استعان بالعامة والعيارين «فقود من رؤسائهم القواد وعرف العرفاء ونقب النقباء. . . وصار له منهم جند» ما يدل على قوتهم. انظر: ابن مسكويه، **تجارب الأمم: مع نخب من تواريخ شتى تتعلق بالأمور المذكورة فيه**، ج ٢، ص ٣٠٦، وج ٨، ص ٣٢٤، وابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج ٦، ص ٦٨، وج ٨، ص ٧٨. وفي عام ٣٨١ هـ اشتد نشاط العيارين و«كثرت الفتن بين العامة ببغداد، وزالت هيبة الفتى العيار البرجمي، وهو أبرز متقدمي العيارين أن يكسف السلطان البويهي وأن يسيطر على بغداد مدة خمس سنوات (٤٢١ ـ ٤٢٥هـ)»، وبلغ من عجز الحكومة أن «العوام ثارت بجامع الرصافة ورجموا الخطيب وقالوا: إن خطبت للبرجمي، وإلا فلا تخطب لخليفة ولا لملك». وهدأوا موقتاً بعد مجيء السلاجقة، ثم استأنفوا حركاتهم بعد وفاة ملكشاه (سنة ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٦٥)، واستمروا إلى مجيء الناصر لدين الله. وكان منهم من اشترك مع الغزاة على الحدود. ونشطت الحركة في المدن الإيرانية المختلفة، وكانت وراء قيام الأسرة الصفارية في سجستان، كما يبدو.

وطبيعي أن تتعرض حركتهم لسوء الفهم، وأن يشار إليهم بأنهم «أوباش» و«رعاع» و«عراة» و«باعة الطرق» و«أهل زعارة»[١٢] إلا أننا نرى في وضعهم وفي استمرار حركتهم ما يبين أنهم يمثلون حركة اجتماعية ثورية بين العامة، نتيجة التباين الاقتصادي وسوء الوضع المعاشي للعامة، وفيهم أهل الصنايع، و«باعة الطرق» و«أهل السوق». فكانت حركتهم ثورة على السلطان (وهو أجنبي) وعلى أسياد المال. وكانت هجماتهم موجهة بالدرجة الأولى ضد المثرين والتجار في الأسواق، وضد السلطة وممثليها أصحاب الشرط.

كان العيارون والشطار من العامة، وبينهم أهل الصنايع والحرف والباعة. وكانوا يخرجون للقتال بتعبئة شبه عسكرية، ولهم عرفاء ونقباء وقادة، ونراهم في القرن الرابع الهجري برئاسة قائد أو أمير، ولهم في كل محلة «مقدم» أو «متقدم». وتؤكد أخبار العيارين والشطار على فتوتهم، وتترادف كلمة الفتى مع العيار والشاطر. ولكن تنظيمهم الداخلي في جوهره تنظيم حرفي، ولهم مراسيم في الانتماء تشبه مراسيم الأصناف، وهي ذاتها أساس مراسيم الفتوة، كما نراها حين ظهرت على المسرح. ومع أن الأسواق تضررت بحركاتهم، إلا أن هدفهم كان التجار لا الصنّاع، حتى كانوا لا يتعرضون لصغار التجار. وكانت لهم مبادىء أخلاقية، منها المروءة، والرفق بالضعفاء والفقراء، وحماية النساء. وكانوا يسمون طريقتهم الفتوة، ويعتزون بالشجاعة والكرم. وهم يرون أن الأغنياء والتجار أناس جشعون، سيطروا على الأموال من دون أداء حقها، وأن السلطة تحميهم، وتظلم، وبهذا المفهوم وجهوا حركاتهم. وما يؤكد الجانب الاجتماعي لحركتهم، توسعها في الفترة البويهية بدخول جماعات من غير العامة في صفوفهم، حتى نرى بينهم بعضاً من العباسيين والعلويين، ذلك لأن الحكم البويهي نزل بأهل البلاد عامة إلى سوية ثانوية.

ويسترعي الانتباه، أن حركة العيارين ـ الفتيان كونت لنفسها مفاهيم أخلاقية وقيماً مشتركة. ويبدو أن الحركة تأثرت بالمفاهيم الصوفية في فترة مبكرة من تاريخها.

وأدى توسع حركة العيارين والشطار إلى تعدد فئاتها وأحزابها، وقد أشار

---

(١٢) يقول الطبري في حديثه عن حصار بغداد سنة ١٩٧هـ: «ذلت الأجناد وتواكلت عن القتال، إلا باعة الطرق، والعراة، وأهل السجون والأوباش والرعاع والطرارين وأهل السوق». انظر: الطبري، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٧٢.

ابن الأثير إلى ذلك في عرضه لأحداث سنة ٣٦١هـ (بعد استنفار العامة للغزو)، بقوله: «فتولدت بينهم من أصناف النبوية، والفتيان السنة والشيعة والعيارين، فنهبت الأموال»[١٣].

وجاء الناصر لدين الله، وأراد أن يكون مؤسسة فوق الانقسامات القائمة، وأن يدعم الخلافة تجاه الأخطار. ويبدو أنه كان على صلة بمجموعات الفتيان من قبل. فحاول الآن توحيد منظمات الفتوة وتعزيز التماسك الداخلي، وتأكيد سويتها الأدبية والخلقية، وبعبارة أبسط تكوين حركة شعبية موحدة تتخطى نطاق رقعته التي يحكمها. ونجح في ذلك، ومد رئاسته للفتوة، إلى الأمراء المجاورين بإدخالهم في التنظيم وجعلهم مسؤولين عن جماعات الفتيان في بلادهم. وكان من أثر محاولته تجديد الفتوة، وجعلها شاملة، وظهور أدب جديد يحدد مفاهيمها ويبلورها بما يبعد الانتقادات السابقة.

واستمرت خطة الناصر بعد وفاته. وجاء الغزو المغولي ليضرب الفتوة الناصرية، ولتعود الحركة إلى صفاتها الشعبية السابقة، وإلى عدائها للسلطة وللطغاة.

وإذا كانت الفتوة عمت القسم الشرقي من البلاد الإسلامية، فإن حركة موازية للفتوة ومتداخلة معها، ظهرت في الشام والجزيرة الفراتية، منذ أواسط القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، هي حركة الأحداث، واستمرت في فاعلياتها إلى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي.

نشطت حركة الأحداث في دمشق وحلب بصورة خاصة، وإن عمت المدن الأخرى. وكوّن الأحداث شبه ميليشيا شعبية، واتخذوا موقفاً عدائياً أو سلبياً من السلطة الخارجية. ونجحوا أحياناً في فرض سيطرتهم، وتولية رئيس منهم على المدينة، كما حصل في دمشق حين تولاها آل الصوفي بين (٤٨٨ ـ ٥٤٨هـ)، وفي حلب (آل بديع)، وفي آمد (الأسرة النيسانية في مطلع القرن السادس). وكانوا أحياناً يسندون أميراً ثائراً (كما في صور سنة ٣٨١ ـ ٣٨٨هـ)، أو يسندون الأمير المحلي، كا فعلوا مع المرداسيين في حلب ضد الفاطميين.

وكان للأحداث تنظيمهم، ولهم رؤساء يدعى أحدهم رئيس ونقيب ومقدم، كما لاحظنا للعيارين، وحين يسيطرون في مدينة، يتوزعون السلطة في المحلات، كما يفعل العيارون. وكانوا يفرضون ضريبة على الأسواق، ويتولون حفظ الأمن.

---

(١٣) ابن الأثير، المصدر نفسه، ج ٨، ص٢٢٠.

وكانوا على العموم يعبّرون عن نظرة أهل المدينة تجاه السلطة الخارجية[١٤]. ولكننا لا نجد لهم الإطار الفكري الذي رأيناه للعيارين الفتيان[١٥].

يبدو بعد ذلك أن الغزو الأجنبي رافقه ضرب هذه الحركات الشعبية، وأحدث تغييراً في الأوضاع حين هبط بأهل البلاد إلى درجة ثانية، وأربك حركة التجارة، وعاد بالبلاد إلى اقتصاد زراعي، وفرض الإقطاع العسكري. ويبدو أن وجهة المقاومة صارت تتمثل في الأصناف، وفي ثورات الفلاحين والقبائل الرحالة أو شبه المستقر التي تقوم بالزراعة.

إن الحركات الاجتماعية التي مرت بنا نشأت في مجتمع ساده الاستغلال وأربكه التباين الطبقي الذي جر إلى الاصطدام بين فئاته، وتأزمت شؤونه نتيجة الاضطراب السياسي وما رافقه من فوضى.

وقد عرف المجتمع جوانب من الفعاليات، وهي تمثل محاولات الدولة لتقديم بعض الخدمات الاجتماعية. فقد أنشئت المستشفيات الحكومية (بخاصة في بغداد) في القرنين الثالث والرابع للهجرة، للعناية بالمرضى ولتوفير العلاج المجاني. وأفردت الوقوف الخيرية الواسعة التي خصصتها الحكومة بالدرجة الأولى لأغراض التعليم ولمساعدة المسافرين والمحتاجين. وعملت الحكومة أحياناً على مكافحة الغلاء وتخفيض الأسعار تيسيراً للناس. وجرت محاولات في بعض الفترات لتسليف الزراع وتقديم المعونة لهم لغرض تنشيط الزراعة وتشجيع تربية الماشية. واتخذت التدابير أحياناً لتخفيض الضرائب على بعض البضائع المستوردة من الخارج تشجيعاً على توفيرها. أما التعليم فإنه لم يكن بيد الدولة، بل ترك للأفراد والجماعات، ووجد عناية خاصة، وتشجيعاً من الفئات الشعبية، ومن الحكومات، وكان مفتوحاً للجميع من دون تحديد. وجرت محاولات لمكافحة الاحتكار، وبخاصة في الأطعمة والمواد الغذائية، لوضع حد للاستغلال.

١٩ ـ لقد كانت للمجتمع العربي الإسلامي قيم أساسية، ونظرة إنسانية، وكان المبدأ الأساسي في هذا المجتمع هو مبدأ العدالة.

---

(١٤) مثل حركات أحداث دمشق ضد الحامية الفاطمية المغربية بين ٤٦٣ ـ ٤٦٨هـ.

(١٥) عن الأصناف وحركات العيارين والفتوة، انظر: عبد العزيز الدوري: «نشوء الأصناف والحرف في الإسلام،» **مجلة كلية الآداب** (بغداد) (حزيران/يونيو ١٩٥٩)، ودراسات **في العصور العباسية المتأخرة** (بغداد: شركة الرابطة، ١٩٤٥)، ص ٢٨٢. وقد صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٧ ضمن سلسلة الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ (٤). انظر أيضاً: Claude Cahen, «Mouvements populaires et autonomisme urbaine dans l'Asie musulmane au moyen age,» *Arabica*, vol. 5 (1958), and Bernard Lewis, «The Islamic Guilds,» *Economic History Review*, vol. 8, no. 1 (1937-1938), p. 193.

وقد تجلت روح العدالة الشاملة في الحضارة العربية، وتمثلت في جوانبها المختلفة، في السياسة والتشريع، وفي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى هذه الناحية، في الفكر بصورة واضحة وقوية.

وتبدو فكرة العدالة في سيادة الشريعة على الحاكم والمحكوم، في استنادها إلى النصوص من جهة، وإلى آراء الفقهاء والعلماء من جهة أخرى. والشريعة تؤكد على العدل، وتنكر الجور، وترى أي خروج على ذلك ضلالاً مهما كان مصدره.

وتبدو الفكرة في التأكيد على الشورى، وعلى حرمة رأي الأمة، وتتمثل الشورى في مجموعة أهل الحل والعقد التي توجه وتدبر. وما دامت الأمة أساس الكيان العام، وجب أن يمثل أهل الحل والعقد، جماعاتها المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك الرأي الشامل للأمة، كما يتمثل في مبدأ الإجماع. فمتى اتفقت الأمة، أو آراء فقهائها ومجتهديها، على شيء وعدَّ ذلك إجماعاً كان ملزماً. وبهذا اكتسب الإجماع أو رأي الأمة صفة الإلزام، وفتح الباب للأمة لتجابه مشكلاتها بأفق مفتوح بعد مراعاة مصالح الجماعة أوالخير العام.

ويتأكد مفهوم العدالة في استقلال القضاء عن السلطة، وفي صلابة بعض القضاة في الحق، وفي وقوفهم لتحقيق العدالة تجاه المتنفذين وتجاه الكافة.

و تظهر فكرة العدالة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فهناك إنكار الاستغلال الذي يؤدي إلى اكتناز الأموال، والإمعان في التسلط على الآخرين. لقد أنكر الإسلام ذلك كي لا تكون هناك دولة بين الأغنياء. ويتصل بذلك تحريم الربا، وهو ضرب حاد من ضروب الاستغلال، فقد هاجم الإسلام الربا بقوة لأنه كان سبيل الأغنياء لاستبعاد الفقراء. وأنكر الإسلام الاحتكار خصوصاً في ما يتصل بمعاش الناس. وأكد الإسلام على حرمة العمل بأنواعه وضروبه، وهي وجهة تخالف النظرة القبلية التي تحتقر أنواعاً من العمل. وفضل الإسلام العمل على العبادة مع التواكل، وهي نظرة ازدادت قوة في الفكر العربي الإسلامي على مر الأيام. وحث على الكسب على أن يكون بطرق سليمة وشريفة، وعلى أن لا يكون سبيلاً للإضرار بالآخرين.

واتجه المجتمع الإسلامي في فترته الأولى، حين فرض لكل من شارك في الفتوح والهجرة إلى خارج الجزيرة أعطيات وأرزاقاً، إلى تقليل الفوارق بين الرواتب، مع ملاحظة أن الحد الأدنى لها يتناسب ومتطلبات العيش الضرورية. وهو اتجاه استمر أثره في الفكر العربي الإسلامي. واعتبر الإسلام الموارد الطبيعية

الرئيسية ملكاً مشتركاً للأمة، تشرف عليها الحكومة باسمها. وهذا شمل الماء والكلأ والوقود، كما شمل الأراضي المفتوحة. واعتبرت المعادن في جوف الأرض ملكاً للأمة في الأصل.

وبجنب ذلك ترك الإسلام مجالاً للنشاط الفردي. فالأرض الموات في الأصل للأمة لها أن تحييها وتفيد منها، ولها أن تسمح للأفراد بإحيائها. وكذا الأمر بالنسبة للمعادن في جوف الأرض، فهي في الأساس ملك الأمة تستغلها مباشرة إن أرادت، أو تسمح باستغلالها للأفراد على أن يكون خمس الوارد لبيت المال.

وفرض الإسلام تقسيم الميراث، فلم يتجه إلى حصره في وارث واحد كما حصل في مجتمعات أخرى، وكان ذلك من أسباب تحقيق العدل ومنع تكديس الثروة بأيد قليلة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرضت ضرائب على الإرث في بعض الفترات، ومع أن الفكر لم يستقر على شرعية مثل هذه الضرائب، إلا أن البعض أقر ذلك وأجاز التوسع في فرض الضريبة لمصلحة بيت المال.

ومع تأكيد الإسلام على حرمة الكسب باليد والعمل، فقد اعتبرت الملكية في الأصل وظيفة اجتماعية يمكن الحد منها بفرض الضريبة، أو بغير ذلك، بالتأكيد على الرعاية الاجتماعية ومسؤولية الجماعة تجاه الأفراد. فهناك حق معلوم للضعفاء في أموال القادرين، وهذا يتعدى ما يقدم في الزكاة والهبة إلى إلزام الأمة بمكافحة الفقر والمجاعة.

وفي الناحية الاجتماعية، تبدو فكرة العدالة في التأكيد على حرمة الإنسان وكرامته، وعلى احترام الرأي والتسامح مع الجماعات الأخرى ما دامت لا تهدد الكيان المشترك، وتبدو الفكرة في التأكيد المطلق على المساواة.

وتتمثل فكرة العدالة أيضاً في اعتبار أساس الكيان الاجتماعي. وتتجلى هذه الناحية بقوة في فترات الإبداع الحضاري، في بناء المدن والريازة، وهي فنون جماعية؛ وفي الفقه والأدب والتاريخ، في المدارس الفكرية التي تكونت، والتي تربطها الفكرة والمعرفة لا الشخصيات.

ومن قيم المجتمع المهمة، تقدير العلم وتشجيع طلبته، وتقديم الهبات والمنح لهم، وفتح مجالات التعليم للجميع من دون تمييز. وصحب ذلك حب للمعرفة لا يكترث بالمشاق والقلة، وينعكس هذا في احترام رجال العلم بين العامة والخاصة.

ومن هذه القيم الأخوّة الإنسانية، وعدم التفاضل إلا بالعمل والخدمة، واعتبار العقيدة أسمى أنواع الروابط بين الأفراد والجماعات.

إن النظرة الأساسية التي نادى بها الإسلام، وتخللت المجتمع، كانت من القيم الأساسية التي جنبت المجتمع التمايز بين الناس بسبب ألوانهم وأجناسهم، وحدّت من ظهور مثل هذه الاتجاهات المدمرة فيه. وهذه النظرة الإنسانية، كانت أساس التعاون بين الجماعات وسبباً لاحترام عقائد الآخرين.

إن المبادىء والقيم العربية الإسلامية تمثلت قبل كل شيء في الفكر، وتمثلت بدرجات في مظاهر من حياة المجتمع. وعلى الرغم من التحولات والانحرافات، فإن الفكر العربي استمر في تأكيده عليها، بل لقد كان التأكيد يزداد كلما اتسعت الشقة بين الواقع وبين الفكر.

ولا بد أن نلاحظ أن حياة المجتمع العربي الإسلامي، وإن تأثرت بهذه المبادىء والقيم، إلا أن الواقع يكشف عن انحرافات خطيرة وتناقضات شهدنا أمثلة منها في ما سبق.

الفصل الرابع

التسَلط الأجنبي وبدء الإقطاع العسكري



٢٠ ـ كان القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) قمة وبداية تراجع في التطور الاقتصادي. إذ شهد أوج نشاط المؤسسات التجارية والصيرفية، حتى رأى البعض في التاجر رمز التمدن في ذلك العصر. وشهد ازدهار الزراعة وتقدم فنون الصناعة. ولكن الخلافة غزيت في عقر دارها، بعد أن تعرض كيانها للتجزئة بالحركات الانفصالية. وطبيعي أن يؤدي الضعف في المركز وتحكم الجند التركي المرتزق، وما رافق ذلك من ارتباك وتمزق، إلى هذه النتيجة الخطيرة. ففي الثلاثينيات من القرن الرابع الهجري (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م) دخل البويهيون بغداد، وأقاموا حكماً وراثياً في قلب الخلافة.

كان البويهيون في وضع حضاري متخلف، ألفوا في بلادهم حياة إقطاعية تقوم على رؤساء العوائل (كتخدا). وقد جاءوا على رأس جيش أجنبي من ديلم وترك يعتمدون عليه، وغلب الاتجاه العسكري في الدولة، وسلبوا الخليفة كل سلطة، ولم يبقوا على الخلافة العباسية إلا لاعتبارات سياسية.

وكان الغزو البويهي حدثاً تاريخياً بعيد الأثر، إذ إنه كان فاتحة عهود السيطرة الأجنبية في البلدان العربية، وبداية انحراف في التطور الاقتصادي، من الاعتماد على التجارة والنقد إلى الاعتماد على الزراعة، وإلى نشوء نظام من الإقطاع العسكري.

وحكم البويهيون كأجانب، لا تهمهم شؤون الأهلين، ولا يعنيهم إلا الحصول على أكبر ما يمكن من الوارد بالضرائب وبغيرها، وبدلاً من أن يدفعوا رواتب لجندهم، ذهبوا إلى اقطاعهم الأراضي والقرى، يأخذون من وارد ضرائبها بدلاً من الرواتب. ويصف ابن مسكويه ابتداء ذلك بقوله: «وفي هذه السنة (٣٣٤هـ/ ٩٤٦م) شغب الديلم على معز الدولة شغباً قبيحاً . . فضمن إطلاق أموالهم (أي رواتبهم) في مدة ضربها لهم، فاضطر إلى خبط الناس واستخرج الأموال من غير وجوهها. فأقطع قواده وخواصه وأتراكه ضياع السلطان وضياع المستترين وضياع ابن شيرزاد وحق بيت المال في ضياع الرعية (أي عامة الأراضي)، وصار أكثر السواد مغلقاً، وزالت أيدي العمال عنه، وبقي اليسير منه من المحلول، فضمن ـ أي أعطي بالضمان ـ واستغني عن أكثر الدواوين فبطلت». ولا يكفي أن يفسر هذا الإجراء بعدم توافر النقد اللازم، بل أن جهل البويهيين، وإرثهم القبلي، وما ألفوه في بلادهم من إقطاع

وراء مثل هذا التدبير. وهكذا قامت بداية الإقطاع العسكري، إذ إن الأراضي والقرى وزعت بالإقطاع على الجند والقادة، كما أعطيت نسبة أقل بالضمان لبعض المدنيين.

وكان المفروض أن يدفع المقطع شيئاً من المال إلى الخزينة، وأن يتكلف بنفقات الري، وأن تشرف الدواوين على الجباية، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، وتصرف المقطعون وكأن الأرض ملكهم، فأدى ذلك إلى خراب قسم من الإقطاعات لأن الجند لا يهمهم إلا جمع المال، ولذا كانوا يطلبون غيرها «وصار الرسم جارياً أن يخرب الجند إقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون». وزاد في سوء الحال اعتماد المقطعين على وكلائهم وغلمانهم لإدارة أقطاعاتهم «فلا يضبطون ما يجري على أيديهم ولا يهتدون إلى وجه تثمير ومصلحة، ويقطعون أموالهم بضروب من الفساد، واعتاض أصحابهم مما يذهب من أموالهم بمصادراتهم وبالحيف على معامليهم». وأهملوا متطلبات الري وبه قوام الزراعة، فأدى ذلك إلى خراب الكثير من القرى[(١)]. وتدهور وضع الزراع، وساءت أحوال الفلاحين، وتعرضوا للظلم والإفقار، فتخلى بعض الملاك عن أرضهم، وهرب الكثير من الفلاحين. يقول ابن مسكويه، وهو معاصر «فسدت المشارب، وبطلت المصالح (منشآت الري)، وأتت الجوائح على التناء (الزراع)، ورقت أحوالهم، فمن بين هارب جال، وبين مظلوم صابر لا ينصف، وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شره ويوافقه. فبطلت العمارات»[(٢)].

وأعطيت الأراضي التي لم يشملها الإقطاع بالضمان، وتفنن الضامنون في العسف والتلاعب، إذ زادوا في الضرائب، واستحدثوا رسوماً جديدة، وذهبوا إلى مصادرة الزراع ظلماً، ولم يعنوا بالري، ومنعوا الموظفين من الإشراف عليهم، ولم تستطع الإدارة محاسبتهم أو مراقبة تصرفهم، وبقي الناس تحت وطأتهم[(٣)].

---

(١) بدأ إهمال نظام الري في الفترة التي سبقت مجيء البويهيين بسبب فوضى الجند التركي، فكثرت البثوق في القنوات، وخربت مساحات غير قليلة من الأراضي. وحاول بعض البويهيين كمعز الدولة وعضد الدولة إصلاح مؤسسات الري، ولكن إهمال الآخرين، وسوء تصرف الجند والطمع أدى إلى تدهور الحال وإلى الإضرار البالغ بالزراعة وبالسكان.

(٢) أبو علي أحمد بن محمد بن مسكويه، **تجارب الأمم: مع نخب من تواريخ شتى تتعلق بالأمور المذكورة فيه**، وقد اعتنى بالنسخ والتصحيح هـ. ف. آمدروز، ٧ ج (القاهرة؛ أكسفورد: [د. ن.]، ١٩٢٠ ـ ١٩٢١)، ج ٢، ص٩٧ ـ ٩٨. وقد أعطى صورة حية للوضع، وهو معاصر لها وعلى اطلاع تام على الحالة.

(٣) يقول ابن مسكويه «واقتصر في محاسبة الضمناء على ذكر أصول العقد وما صح منه وبقي من غير تفتيش عما عوملت به الرعية وأجريت عليه أحوالها من جور أو نصفة ومن غير إشراف على احتراس من الخراب، أو خراب يعاد إلى العمارة، وجبايات تحدث على غير رسم (أي إضافية)، ومصادرات ترفع على محض الظلم، وإضافات إلى الارتفاع (مجموع الضريبة) بغير عبرة (أي زيادة على المعدل) وحسابات في النفقات لا حقيقة بشأنها».

ولم تسلم الأراضي التي كانت ملكاً خاصاً من هذا الوضع. إذ أدى التجاوز والعسف في الجباية إلى انتشار نظام الإلجاء احتماءً من الظلم، فتحولت ملكية كثير من الأراضي عن هذه الطريق إلى القادة، خصوصاً من الأتراك، «فملكوا البلاد واستعبدوا الناس، واستمر ذلك إلى اليوم (نهاية القرن الرابع)»، كما يقول ابن مسكويه[٤].

وكان من آثار إهمال نظام الري، حدوث فيضانات متكررة، أضرت بالزراعة في السواد. كما إن الاضطراب في المركز ساعد على زيادة فاعليات الأعراب وتكرار تجاوزهم. فمنذ أواخر القرن الرابع استولت عقيل على منطقة الموصل وغرب الفرات، واستولى بنو أسد على منطقة الحلة وتنفذت المنتفك وخفاجة في جنوب العراق. وكانت هذه القبائل في منازعات متصلة نشرت الفوضى والخراب، كما إنها كانت تغزو المدن والقرى، ولاقى التجار والفلاحون الأمرين منهم. كل ما مر أدى إلى تكرار الغلاء والمجاعات بشكل لا سابق له.

ونود أن نبين هنا أن هذا الاقطاع يختلف عن النوعين المعروفين من قبل، وهما إقطاع التمليك وإقطاع الاستغلال. فإقطاع التمليك يفترض فيه أن يكون من أرض الموات لإحيائها، أو من أرض الصوافي، ويعطي صاحبه حق الملكية ويدفع عنه العشر. أما إقطاع الاستغلال[٥] فهو مؤقت، وشبيه بالمزارعة، ويدفع صاحبه عادة الخراج. أما إقطاع البويهيين فهو في الأساس إقطاع لوارد الأرض، في أراض لها زراعها وملاكوها، إلى الجند والقادة. نحن نعرف عن إقطاعات محدودة أعطيت للبعض كالوزراء في مطلع القرن الرابع يقدم واردها بدلاً من الراتب، ولكنها كانت خاضعة كلياً للإدارة الاعتيادية. ولكن هذا الإقطاع، أدى إلى تكوين بعض الحقوق في الأراضي، وإلى أن يصبح الزراع والفلاحون تحت رحمة المقطعين العسكريين، وإلى شلل الإدارة. وهو يختلف عن الضمان لأن هدفه الأساسي لم يكن جباية الضرائب بل معالجة قضية رواتب الجند.

إن هذا الوضع أدى إلى تغيير كبير في الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأراضي الخلافة الشرقية. فتدهور الاقتصاد النقدي، وعجز الحكومة عن النهوض بواجباتها العامة، وجذورها القبلية الإقطاعية، دفعتها إلى أن تعهد إلى الجند والقادة أخذ الوارد مباشرة. ولكن ضعف السلطة المركزية تجاه الجند اضطر الأهلين إلى طلب حماية

---

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٢ و١٧٥.

(٥) إن تفسير الماوردي لإقطاع الاستغلال واضح في دلالته، على الرغم من قوله إن هذا يصلح بصورة خاصة لمكافأة الجند.

المتنفذين فقوي مركز المقطعين، ولم يقتصروا على الجباية، بل صاروا إلى تولي الأرض نفسها وجر ذلك إلى زيادة قوة الإقطاعيين، وإلى تقلص الملكيات الصغيرة وتلاشي ملكية الفلاحين. لقد تأثر وضع الزراع والفلاحين، فمنهم من تخلى عن أرضه، ومنهم من استمر على الزرع وبقيت له نظرياً حقوق الملكية أو التصرف، يدفع الضريبة وما يفرضه المقطع. وبعد أن كانوا مستأجرين للأرض من الدولة، أو ملاكاً، صاروا مستأجرين من المقطع. وقد يقال إن ما حصل هو تطوير للإقطاع المدني، كإقطاع أرض لوزير أو كاتب ديوان مقابل الراتب، ولعل هذا كان مفهوم رجال الدواوين في البدء، ولكن نظرة البويهيين، كما يبدو، كانت نظرة قبلية إقطاعية ترى الأرض ملكاً للغالب وترى حق الجيش في اقتسام خيراتها، وهي نظرة كانت مألوفة، كما يبدو، في بلاد الديلم.

٢١ ـ ومن ناحية أخرى تراجع النشاط التجاري والصيرفي زمن البويهيين نتيجة اعتمادهم على الأرض، وتقلّص التعامل بالنقد في نطاق الدولة، هذا إضافة إلى تعرض التجار للمصادرات وللضرائب الكثيرة نتيجة تجزئة أراضي الخلافة. ثم إن اضطراب الأوضاع العامة وعدم إدراك البويهيين لدور التجارة في الحياة الاقتصادية زاد في تقلصها. هذا ولم يتورع البويهيون عن التلاعب بالنقد أحياناً، وذلك بتخفيض نسبة المعدن الثمين فيه، كوسيلة حسب فهمهم، للتوفير للخزينة. وهذه ناحية حساسة، لأن قيمة النقود، ذهبية وفضية، كانت ذاتية تعتمد أصلاً على نسبة المعدن الثمين فيها، وكل تلاعب تنعكس آثاره بسرعة في إرباك معاملات البيع والشراء. ومن المنتظر أن نرى تقلص دور المؤسسات الصيرفية، ومعاملات الائتمان، فلم يعد لها ذلك الدور الواضح في تيسير التجارة وتنشيطها مما أثر بدوره بصورة سلبية في حركة التجارة.

وبعد هذا، فإن خيرات البلاد صارت تستغل لفائدة البويهيين وأتباعهم، في حين تدهور وضع أهل البلاد المعاشي، كما قلت الخدمات الاجتماعية التي كانت الدولة تقدمها. وازداد الاضطراب في المدن لتردي حالة العامة وتوسع الهجرة من الريف كما لاحظنا. ثم أن سياسة البويهيين الاجتماعية في إثارة التفرقة والنعرات الضيقة، لتثبيت سلطتهم، زادت في حالة الاضطراب في المدن وفي تدهورها. وهذا يفسر ازدياد فاعليات العيارين والشطار في العصر البويهي، وازدياد أعدادهم. ويجلب انتباهنا وجود عباسيين وعلويين بين العيارين والشطار ما يشعر بفقرهم وبتدهور أحوالهم المعاشية. وربما كان لهذه الأوضاع أثرها في نشاط التصوف. ونلاحظ أن العيارين والشطار بدأوا يبلورون مفاهيمهم في مهاجمة السلطة الأجنبية، وفي الدفاع عن الضعفاء والمرأة، وفي اتخاذ طابع أكثر شعبية من

قبل. وكثرت هجماتهم على الشرط (ممثلي السلطة)، وعلى دور المتنفذين والمثرين. ومن جهة أخرى كثرت الاصطدامات بين الجند البويهي وبين العامة في بغداد بخاصة وخارجها، ما يشعر بالسخط على الحكم الأجنبي، وتعرضت المدينة لأضرار بالغة نتيجة ذلك[٦].

إن الفترة البويهية كانت فترة سيادة أجنبية في دار الخلافة، تسلّط الأجانب فيها على الحياة العامة في العراق، وعملوا على الاستئثار بخيراته من دون نظر جدي إلى متطلبات النشاط الاقتصادي، أو إلى حاجات الأهلين، فأهملوا نظام الري، وشلوا الفعاليات الاقتصادية، وهبطوا بالمستوى المعاشي لأهل البلاد[٧].

حاول الخلفاء في هذه الفترة التمسك بما لهم من تأثير معنوي في الناس، فاهتموا بالنواحي الدينية، واعتبروا القضاة والوعاظ والمؤذنين ممثلين لهم بين الناس، وحاولوا التقرب إلى العامة وكسبهم، وهي ظاهرة تسترعي الانتباه. وفي الوقت نفسه توسعت الحركات الشعبية واتجه نشاطها ضد الأجنبي بخاصة.

وقاست المدن كثيراً من جو عدم الاستقرار والتعرض للتعدي والنهب من الجند حيناً، ومن القبائل أحياناً. ولذا نجد الروابط المهنية والسكنية تزداد قوة. فهناك رابطة المحلة جنب رابطة المدينة. وكان للمحلات أبوابها، ولها في بعض الأحيان أسوار خاصة لحمايتها. وكان لكل محلة رئيس يمثلها ويرعى أمورها. كما إن أصحاب الحرف ازداد تماسكهم في حرفهم وفي أعمالهم، يجدون في ذلك سبيلاً لحماية أنفسهم من التجاوز أو الفروض الاعتباطية. ونحن نسمع عن ثورات قام بها بعض أهل المحلات ضد السلطة، كثورات محلة الحربية حين زاد البويهيون الضرائب على النسيج. وعلى العموم خضع التقسيم الطوبوغرافي للمدينة في الغالب إلى أصناف من الروابط لضمان التعاون والحماية، من روابط بشرية إلى مذهبية إلى مهنية. وكان من مظاهر الحيوية في المدن نشاط أهل الحرف في أصنافهم (وهي تقابل النقابات)، وتوسع

---

(٦) يصف المقدسي (حوالى ٣٧٥هـ) الحالة في بغداد بقوله: «فأما المدينة فخراب، وهي كل يوم إلى الوراء، مع كثرة الفساد والفسق وجور السلطان (الحكومة)». انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، حققه ميخائيل جان دوغويه، المكتبة الجغرافية العربية؛ ٣ (ليدن: [مطبعة بريل]، ١٨٧٦)، ص٢٠.

أين هذا من وصف معاصر لها في مطلع القرن الرابع: «بغداد.. جنة الخلد.. كأن محاسن الدنيا فيها مفروشة.. واسطة البلاد وسرتها ووجهتها وغرتها». انظر: محمد بن أحمد أبي المطهر الأزدي، **حكاية أبي القاسم البغدادي**، باعتناء متز (هيدلبرج: مطبعة كرل ونتر، ١٩٠٢)، ص ٢١.

(٧) لعل هذا يوضح وصف المقدسي للعراق حين يقول: «إنه بيت الفتنة والغلاء، وهو في كل يوم إلى الوراء، ومن الجور والضرائب في جهد وبلاء، مع ثمار قليلة . . . ومؤن ثقيلة». انظر: المقدسي، المصدر نفسه، ص ١١٣.

فعالياتهم الاجتماعية، وتعقد مراسيمهم في الانتساب للصنعة والتدرج فيها. وصارت لها مناسبات عامة تقيم فيها مهرجانات وتعرض الوقت نفسه روائع انتاجها وبخاصة في بغداد. أما العيارون والشطار، فإن دورهم اتسع زمن البويهيين وزمن السلاجقة حتى صاروا قوة يحسب لها الحساب. ومن ناحية أخرى تحسنت مقاييسهم الأخلاقية كثيراً، وصارت الفتوة مثلهم، فلا نصل إلى أواخر الفترة السلجوقية حتى نرى تنظيمات الفتوة هي السائدة والمنتشرة، وتنظيمات الفتوة تركز على القيم الدينية والخلقية من جهة، وعلى الفروسية وما يتصل بها من جهة أخرى. وهي تنظيمات شعبية، ولكنها لم تخل من احتكاكات في ما بينها. وحين جاء الناصر لدين الله إلى الخلافة، ورأى ما يواجهه من أخطار أجنبية، حاول أن يوثق صلته بهذه التنظيمات الشعبية، وأن يكسب تأييدها. دخل الناصر الفتوة وتدرج فيها، حتى ترأس تنظيماتها، وأزال الخلافات والتجزئة في صفوفها، فوحدها وركز مقاييسها في الأخلاق والفروسية ووسع نطاقها إلى البلاد الأخرى كسوريا ومصر. وبهذا أصبح الخليفة الناصر رئيس حركة شعبية واسعة، وأراد بذلك تدعيم الخلافة وترسيخ وضعها.

ولاحظ الناصر آثار فترات التسلط الأجنبي من الناحية الاجتماعية، وذلك بإثارة الخلافات المذهبية وتوسيعها. فحاول أن يوحد الكلمة ويجمع الصفوف. وعمل في سبيل ذلك على توثيق صلته بالمثقفين من جهة، وبالعامة والفتوة من جهة ثانية، وتعاون مع مختلف المذاهب، كل ذلك لإعادة وحدة الكلمة.

٢٢ ـ وهنا يحسن بنا الإشارة إلى نظرة المجتمع لفئاته. فقد كان النسب أساس المنزلة الاجتماعية بين القبائل قبل الإسلام. وقد ظهرت بالإسلام فئة تميزت بتضحياتها للدين الجديد من الصحابة وأبنائهم. وكان الجيش يتألف من القبائل، واستمر النسب والعمل مقياس الكيان الاجتماعي، طيلة فترة صدر الإسلام. واستعمل تعبير (الأشراف) للإشارة إلى الارستقراطية العربية من القبائل المختلفة، وهذا واضح في كتاب **أنساب الأشراف** للبلاذري[٨]. وحين حاول العباسيون جعل الحكم إسلامياً بعناصره الحاكمة، نجد إشارات إلى أشراف العجم، وإن بقي النسب العربي يتمتع بمنزلة خاصة. فهذا عضد الدولة البويهي، على الرغم من سلطانه، يحاول أن يتلمس لنفسه نسباً عربياً، ويهدد أبا إسحق الصابي ليعمل له مثل هذا

(٨) أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، **أنساب الأشراف**، حرر الجزء ٤، القسم ٢ مع الشروح والفهارس ماكس شلوسينغر والجزء ٥ مع الشروح والفهارس سولومن غويتن، ٢ ج في ٤ (القدس: مطبعة الجامعة العبرية، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠).

النسب، فلا يرى إلا نسبته إلى بني ضبة. وفي العصر العباسي، ومع التحول الاقتصادي ونشاط التجارة، ظهرت قوة أصحاب المال وأثرهم الاجتماعي، وإن بقيت للنسب بعض قوته الأولى. وكان من آثار هذا التحول الانتساب إلى المهن (المبرد، الفراء، الثعالبي) والتوسع في ذلك، بل واعتبار المهنة نسباً، وتأكيد التماسك الاجتماعي بين أعضاء هذه المهن ما كان له أثره في تركيز التنظيمات المهنية الشعبية. والذي نلاحظه، أن لقب (الأشراف) تركز في العصر العباسي على العباسيين والعلويين، وأصبح صفة ملازمة لهم، وبذلك تحدد مفهومه. وحين تسلط الأجانب من بويهيين وسلاجقة وتلاهم المغول، نجد أن تعابير (الأعيان) و(الكبراء) و(الخاصة) تشيع، مقابل تعابير (العامة) و(العوام) و(السوقة). ونرى في **وفيات الأعيان** لابن خلكان خير تعبير عن مفهوم الأعيان، إذ نجد بينهم رجال الأدب والفكر والقضاء والسياسة والإدارة[٩]. ونجد عند ابن الفوطي في **مجمع الآداب** الاتجاه نفسه، بل ويضيف التجار[١٠].

ونحن نعرف أن الثروة كانت للحكام، ولكبار الموظفين والتجار، ولقادة الجند. كما كانت الفجوة واسعة بينهم وبين عامة الشعب وسواده. ومن ناحية ثانية فإن المجتمع كان مفتوحاً، فلم يكن التعليم قاصراً على طبقة أو فئة، بل كان مفتوحاً للجميع، وهو بدوره يفتح مجالات في العلم والإدارة. كما إن الجند لم يكونوا من فئة معينة، بل أنهم كانوا في الكثير الغالب من المماليك في أواخر الدولة العباسية. ثم إن المجتمع لم يصبح مجتمعاً إقطاعياً بالمفهوم الغربي الذي يربط الفلاح بالأرض ويعطي السلطة الوراثية المطلقة للإقطاعي، لعدم ظهور هذا النوع من الإقطاع، ولوجود التجارة دائماً ولسعة فعالياتها. وحين تسلط الأجانب وصارت السلطة بيدهم، من بويهيين وسلاجقة، صارت الثروة لهؤلاء الحكام وأعوانهم. ولما دخل المغول، صار الشعب كله محكوماً، بل أنهم في البدء فرضوا الجزية على العرب المسلمين جميعاً. وصار التقابل واضحاً بين أجانب مستغلين ومجموعة قليلة تتعاون معهم، وشعب محكوم في وضع اجتماعي اقتصادي صعب يريد الخلاص. وبضوء هذا نفهم التطور في وضع حركات الفتوة وبعض الطوائف الصوفية بعد الموجة المغولية. فإننا نراها تجمع بين العمل الحرفي والمهني، وتتساند كلياً في شؤون الحياة، ولكنها تؤكد على مفاهيم الفروسية، ويتحول بعضها إلى تنظيمات شبه عسكرية من مبادئها ضمان

---

(٩) شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، **وفيات الأعيان**، تحقيق فرديناند وستنفلد، ٣ ج (غوطا: دويرليخ، ١٨٣٥ ـ ١٨٥٠).

(١٠) كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن الفوطي، **مجمع الآداب في معجم الألقاب**.

الأمن ومحاربة الطغاة والمستبدين. ولنا في رحلة ابن بطوطة وصفاً شيقاً لتنظيمات الأخية والفتيان في الأناضول، وبضوء ذلك نستطيع أن نفهم دور (البكتاشية) في قيام إمارة آل عثمان على حدود الروم، وأن نقدر دور (القزلباشية) في نشأة الدولة الصفوية في إيران.

٢٣ ـ وجاء السلاجقة، وكان أمامهم الإقطاع العسكري البويهي والغزنوي، بما رافقه من مشاكل، فحاولوا، وبخاصة الوزير نظام الملك (ت ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م) تنظيمه وتركيزه. وإن كان الإقطاع البويهي تعرض لبعض المفاهيم الإدارية في أرض الخلافة، فإن السلاجقة انطلقوا من نظرتهم القبلية إلى الملكية المشتركة للأرض، وطوروها بضوء المفاهيم الإيرانية المحلية لتلائم متطلبات سلطان مطلق يستند إلى قوات عسكرية غازية.

بنى السلاجقة نظامهم على فكرة إعطاء الإقطاع مقابل الخدمة. وكان لديهم أكثر من صنف من الإقطاع، ولكن أشملها وأبعدها أهمية الإقطاع العسكري. فهناك إقطاع لأفراد الأسرة الحاكمة، وقد تصحبه السيطرة المالية وجباية الضرائب، ويبدو أنه لم يقصد به أن يكون وراثياً، ولكن الاتجاه نحو الوراثة ظهر لدى بعض أفراد الأسرة، وهذا الإقطاع يشبه الإقطاع الإداري عادة. أما الإقطاع الإداري فهو في الواقع، ولاية على منطقة، وللمقطع (أو الأمير) السلطة التامة في إقطاعه، وله أن يعطي إقطاعات بدوره. وبمرور الزمن زادت سلطة الأمراء بالنسبة إلى السلطان، وغلب بينهم العنصر العسكري، حتى صارت التولية أحياناً اعترافاً بسيطرة أمير على منطقة. وبزيادة سلطة الأمراء بدأ الاتجاه إلى الوراثة في الإقطاع الإداري، وكان ذلك يحدث بالقهر. وكان جل هؤلاء الأمراء من المماليك والموالي، وبغلبة العناصر العسكرية لم يعد هناك حد بينه وبين الإقطاع العسكري.

ولكن السائد في الإقطاع السلجوقي هو الإقطاع العسكري، وفيه استمرار لما جرى زمن البويهيين لحد ما. ويفترض في الإقطاع العسكري أنه إقطاع للوارد، وأنه لفترة محدودة، ولكنه اتجه في ما بعد نحو الوراثة، وهذا الإقطاع حل لمشكلة الجند، ذلك أن الدولة لم تعد تستطيع الاعتماد على القبائل التركمانية، كما كان الحال في البدء، وصارت قوتها بالدرجة الأولى من المماليك والرقيق، فكان الإقطاع العسكري وسيلة لمواجهة نفقاتهم. وصار الإقطاع يقاس بعدد الجند الذين يعيلهم. وكان المقطعون يقيمون في المدن ويديرون الإقطاع بالوكلاء، وهذا يعني أن الزراع والفلاحين أصبحوا تابعين للمقطعين، يهيئون لهم الموارد المالية لينصرفوا إلى الخدمة العسكرية ولإعداد الجند. وكان مفهوم نظام الملك أن حقوق المقطع على الناس مالية فقط، ولكن الواقع اختلف بسيطرة المقطعين، إذ إن حرية الزراع والفلاحين في

الحركة كانت محدودة في الغالب، وكانت تفرض عليهم رسوم إضافية، وقد يجبرون على السخرة، وكثر التجاوز عليهم، ما اضطر الكثيرين من أصحاب الأراضي إلى إلجاء أراضيهم للعسكريين طلباً للحماية، ما وسع ملكية المقطعين، وقلص الملكيات الصغيرة. ومع أن الدولة حاولت ـ كما فعل نظام الملك ـ أن تحمي الفلاحين والزراع من التجاوز والظلم بإصدار تعليمات مشددة، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً يذكر.

وتطور الإقطاع العسكري في أواخر الفترة السلجوقية، فلم يعد ينصبّ على الضرائب، بل صار إقطاعاً وراثياً للأرض، يمارس فيه المقطع صلاحيات واسعة مقابل الخدمة العسكرية وأعداد الجند الذين كانوا في الواقع جنده يستلمون منه راتباً أو قطعاً من الأرض، ويدينون بالولاء له. وهناك من يرى أن فكرة الوراثة في هذا الإقطاع عرفت قبل السلاجقة. وعلى كل، فإن مبدأ الوراثة في الإقطاع العسكري بدا واضحاً زمن السلاجقة. واستقرت فكرة الوراثة زمن الزنكيين والأيوبيين، وربطت بالخدمة العسكرية وبتقديم عدد من الجند إلى جيش السلطان يتناسب ومساحة الإقطاع.

وحين انحسر ظل السلاجقة عن العراق، بانتعاش الخلافة في النصف الثاني للقرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، استمر الإقطاع سبيلاً لدفع رواتب القادة أو الولاة، ولكنه عاد نوعاً من التولية الإدارية، وكان المقطع مسؤولاً عن إرسال وارد الإقطاع إلى بيت المال بعد أخذ نصيبه. وكان المقطع يتولى الإشراف المباشر على إقطاعه، أو يرسل نائباً عنه لإدارته. وكان بعض الأراضي يعطى بالضمان مقابل دفع مبلغ إلى بيت المال. وهناك أرض تجبى ضرائبها من قبل الإدارة مباشرة.

وتدل كثرة الإشارات إلى الإقطاعات زمن الناصر لدين الله (٥٧٥ ـ ٦٢٥هـ/ ١١٨٠ ـ ١٢٢٥م) على توسعه فيها، وكانت تعطى من الأراضي الديوانية (الخراجية). وهناك إقطاعات تمليك محدودة. هذا بالإضافة إلى الضياع السلطانية.

ويبدو أن الناصر تشدد في الضرائب أحياناً ـ نتيجة الحاجة ـ ولكن أخلافه رجعوا إلى المعتاد. إلا إنه توجد إشارات إلى عسف الضامنين وتجاوزهم على الناس وإرهاقهم لهم، وإلى إحداثات لعمال السوء «من المكوس والتقسيطات والمؤن والتأويلات»، ما استوجب تدخل الخلفاء أحياناً لإزالتها.

ونشير هنا إلى قيام الحروب الصليبية في فترة ضعف السلاجقة وانقسام امبراطوريتهم، ووصول أول الحملات عام ١٠٩٦م. وكانت هذه الحروب في الأساس تجربة أولى في التوسع الاستعماري تدفعها عوامل مادية وتستظل بشعار ديني. فمن الصليبيين تجار من الجمهوريات الإيطالية تهمهم التجارة التي كانت لهم مع بيزنطية، ومع الفاطميين، ويريدون السيطرة على مصادرها، ومنهم البارونات

الطموحون المحاربون، ومنهم أبناء أمراء صغار سعوا وراء إمارات جديدة، ومنهم مخطئون وراء توبة مريحة ـ هؤلاء، لا الأتقياء كانوا العناصر الدافعة وراء الغزو من الغرب[١١].

وكان الأثر المهم الثابت لهذه الحروب التجارة. فقد ازدهرت مستعمرات غربية تجارية في موانىء البحر الأبيض المتوسط، تحت السلطة الصليبية. واستمرت هذه المراكز بعد عودة المسلمين وكونت تجارة واسعة للتصدير والتوريد، حتى أن صلاح الدين كتب سنة ١١٨٣م إلى الخليفة يؤكد فوائد هذه التجارة.

٢٣ ـ واجتاح المغول الخلافة العباسية، وقامت الإدارة الإيلخانية في العراق (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م ـ ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م)، وتحول إلى ولاية تابعة، وفصل عن بقية البلدان العربية. وسيطر الإيلخانيون على الأراضي، وإذا تركنا الوقوف وجل الأملاك الخاصة، فإن جل الأراضي صار تحت تصرفهم.

وفي زمن المغول توسع الإقطاع، إذ إنهم أقطعوا أراضي وقرى واسعة لجندهم وأمرائهم مقابل الخدمة العسكرية ويعود وارد الإقطاعات لهم[١٢]. كما أقطعوا قطاعات مقابل دفع مبلغ معين للخزينة، في حين أن بعض المدن والمقاطعات أعطيت بالأمانة، تدار ويرسل واردها إليهم، كما إن بعض الجهات أعطيت بالضمان لقاء مبلغ متفق عليه. والمهم هو توسع الإقطاع واتخاذه طابعاً عسكرياً وشيوع الوراثة فيه.

أما الزراعة فقد تقلصت، كما إن إنتاج الوحدة الزراعية هبط كثيراً ـ وأحياناً إلى النصف ـ عما قبل، نتيجة إهمال نظام الري، حتى نقص المزروع أو صار في وضع متدهور، وبان أثر ذلك في توسع الأراضي القاحلة، وفي غمر المياه لأراض جديدة في جنوب العراق. ومع ذلك فقد بقيت بعض الجهات عامرة بزروعها وبساتينها. وازداد ثقل الضرائب المألوفة كالخراج. وعقد الوضع جشع الجباة والحكام وطمع الضامنين وسرقتهم لقسم كبير من الوارد، واحداث ضرائب جديدة كالتمغة (على البضائع التجارية والمبيعات) وضريبة البيوت والعقارات وضريبة التركات، هذا

---

(١١) انظر: Bernard Lewis, *The Arabs in History*, Hutchinson's University Library, General History (London; New York: Hutchinson's University Library, 1950), pp. 150-153.

(١٢) يقول ابن فضل الله العمري عن نظام المغول: «ذكر أن لكل طائفة من العسكر أراضٍ لنزولهم توارثها الخلف عن السلف، منذ ملك هولاكو البلاد، فيها منازلهم، ولهم بها مزدرع لأقواتهم، لكنهم لا يعيشون بالحرث والزرع». ويؤكد صفة الوراثة حين يقول: «والذي للأمراء والعسكرية لا يكتب به مرسوم لأن كل طائفة ورثت مالها من ذلك عن آبائها». ثم يبين نطاق حقوقهم بقوله: «وأما الإدرارات من المبالغ والقرى فإنها تبقى لصاحبها كالملك يتصرف فيه كيف يشاء من بيع ووصية ووقف لمن أراد». أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الانشا**، ج ٤، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٧.

بالإضافة إلى فروض أخرى باسم مساعدات وفروض تفرض قسراً، وبصورة غير نظامية ولا محدودة. كما إن الجزية فرضت على أهل البلاد جميعاً لفترة من الزمن.

إن ثقل الضرائب وقلة العناية بنظام الري، أدت إلى تردي أحوال أهل البلاد اقتصادياً، حتى تدهور الكثير من المدن، كما إن ضعف السيطرة المركزية ساعد على توسع فاعليات البدو، وقطع الطرق التجارية، والإضرار بالحياة عامة.

وكان من أثر الغزو المغولي قطع العراق عن البلدان العربية، وربطه بإيران والشرق الأقصى، وتوجيه التجارة إلى الشرق براً. فتوسعت التجارة البرية مع إيران، وكذلك مع أواسط آسيا والصين. واتصل النشاط التجاري البحري مع الهند، ولكن التجارة مع سوريا ومصر انقطعت تقريباً. ثم إن نشاط البدو أدى دوراً كبيراً في عرقلة التجارة، وعزز ذلك توتر العلاقة بين المغول والمماليك. يضاف إلى ذلك أن ثقل الضرائب كان يرهق التجار، كما إن التلاعب بالعملة أحياناً واختلاف أوزانها وارتباك ضربها أثر بصورة سلبية ومربكة في التجارة.

ومع أن الغزو المغولي أضر بالصناع، بنقل جماعات منهم، وبمقاومة تنظيماتهم، إلا أن الصناعة استعادت سويتها من ناحية فنية، بل وازدهرت أحياناً، فكانت الصناعات العراقية متنوعة ومرغوبة. واشتهر بعض أنواعها في الخارج. فالزجاج العراقي اشتهر بجودته وبالإقبال عليه، والأسلحة العراقية وجدت طريقها حتى الهند، والثياب الحريرية كانت تصدر إلى الخارج، وكان الورق البغدادي أشهر أنواع الورق وأجودها للمصاحف(١٣).

ولكننا نذكر أن البلاد خضعت لحكم غريب عنها كلياً، وأنها فقدت مركزها وحريتها، وخسرت ما كانت تجده في ظل الخلافة من مجالات وتشجيع وعناية، ولهذا كان طبيعياً أن يحصل انحدار في مختلف نواحي حياتها الاقتصادية والعامة.

٢٤ ـ وفي هذه الفترة سيطر المماليك في مصر سنة (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م ـ ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م). ومن المفيد لفهم سياستهم، استعراض سياسة الفاطميين والأيوبيين قبلهم. لم يحدث الفاطميون في مصر (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م ـ ٥٦٧هـ/ ١١٧١م) تغييراً يذكر في نظام الأراضي، بل استمر النظام السابق، وأساسه ضمان الأراضي والمقاطعات. ويصف المقريزي ذلك بقوله: «إن متولي خراج مصر كان يجلس . . . في الوقت الذي تتهيأ فيه قبالة الأراضي، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن، فيقوم رجال ينادون

---

(١٣) انظر: جعفر حسين خصباك، **العراق في عهد المغول الايلخانيين، ٦٥٦ ـ ٧٣٦ هـ/ ـ ١٢٥٨-١٣٣٥م: الفتح ـ الادارة ـ الأحوال الاقتصادية ـ الأحوال الاجتماعية** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٨).

على البلاد صفقات صفقات، وكتاب **الخراج** بين يدي متولي الخراج، يكتبون ما ينتهي إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس». وكانت مدة القبالة عادة أربع سنوات، مراعاة لضرورة الري ولمتطلبات إعمار الأرض، ويكون المتقبل مسؤولاً عن الزراعة وإصلاح الجسور والترع، ويخصم من حسابه ما ينفقه على ذلك بحسب تقديرات في ديوان الخراج، ويدفع اللازم في أقساط ثلث سنوية عادة. كما يجرى مسح شامل للأراضي كل ثلاثين سنة لملاحظة حالتها وإعادة تقدير ضرائبها تبعاً لذلك[١٤].

ويبدو أن الفاطميين أنشأوا أكثر من «ديوان» لشؤون الضرائب، وأن كل ديوان مسؤول عن منطقة أو ضريبة أو أكثر. وتولى هذه الدواوين بإحدى طرق ثلاث: بالأمانة أو البذل أو بضمان. فإن ولي الشخص الديوان أمانة «فله اجتهاده وهو محمول على أمانته ما لم تظهر عليه خيانة» وإن ولي ببذل، فذلك يعني أنه يأتي بوارد أكثر ممن سبق أو بقدره على الأقل، وأن ولي بضمان فهو ملزم بمبلغ محدد نتيجة مزايدة[١٥].

وحصل تطور في أواخر الفترة الفاطمية نتيجة تسلط العناصر العسكرية (ابتداء بسنة ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م)، إذ أخذوا يقطعون (الإقطاعات) للأمراء والجند مع بقائها تحت إشراف الديوان. ويبدو أن هذه الإقطاعات كانت من الأراضي الحكومية، ولعلها بدأت عن طريق الضمان. وكانت إقطاعات الأمراء ممتازة من حيث الوارد، في حين أن إقطاعات الجند كانت متواضعة. والظاهر أن البعض من الأمراء تصرف بالأرض وكأنها ملكه، فغرس البساتين وأنشأ الأبنية والمعاصر، كما إن البعض تجاوز على أملاك الديوان وأضافها إلى أملاكه ـ كل ذلك أدى إلى إعادة مسح الأراضي سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧ ـ ١١٠٨م، وأعيد وضع الإقطاعات بالمزايدة بين العسكريين، ولكن مدة الإقطاع جعلت ثلاثين سنة. ويبدو من المقريزي أن بعض المقطعين و(أصحاب الضمان) كانوا يدفعون أقل من الوارد المنتظر، وأن الدولة اضطرت لشطب مبالغ كبيرة مما يسمى (البواقي). ولعل هذه التطورات مهدت لإدخال الإقطاع العسكري زمن الأيوبيين. ولكن من الواضح أن الإدارة المالية كانت لا تزال بإشراف الدواوين.

---

(١٤) انظر: أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ٢ ج (القاهرة: دار الطباعة المصرية، [١٢٧٠ هـ/ ١٨٥٣م])، ج ١، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٥) انظر: أبو المكارم أسعد بن أبي مليح بن مماتي، **قوانين الدواوين**، جمعه وحققه عزيز سوريال عطية (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٣)، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠، و Baker, «Egypt,» in: *Encyclopedia of Islam*

وتمثل الفترة الأيوبية (٥٦٧هـ/ ١١٧١م ـ ٦٤٨هـ ١٢٥٠م)، مرحلة جديدة من تسلط العناصر العسكرية، وإدخال الإقطاع العسكري وفق الخط السلجوقي. يقول المقريزي: «وأما منذ كانت أيام صلاح الدين بن يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا، فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده»[١٦]. وقد وزعت الأراضي والقرى إقطاعات للأمراء والجند، وترك بعضها إقطاعات للسلطان، كما أعطى بعض الأراضي إقطاعات للقبائل (كما في الشرقية والبحيرة). ويبدو أن المكوس والرسوم الإضافية كثرت في أواخر أيام الفاطميين، وشملت الأطعمة والمنسوجات والدواب وجملة المبيعات، وإنها كانت مرهقة للناس، فأبطلها صلاح الدين، ولكنها أعيدت فيما بعد. وكان للمركز الإشراف العام، ولكن الإدارة المدنية ضعفت، ولم يعد لها شأن تجاه العسكريين. وهذا الوضع، مع اعتماد الأيوبيين المتأخرين على المماليك، وشدة الخلافات العائلية والانقسامات بين الأيوبيين، أدت إلى انتقال السلطة إلى المماليك سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م وبذلك تمت سيطرة العسكريين، ورافقها تغيير كلي، وزالت الإدارة المدنية.

ورث المماليك (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م ـ ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) خط الأيوبيين السياسي، فضموا سوريا، وتابعوا المعركة ضد بقايا الصليبيين، حتى استولوا على آخر معاقلهم في عكا عام ١٢٩١م. وأهم من ذلك أن المماليك كونوا سداً أوقف تقدم المغول، إذ حازوا أول انتصار إسلامي عليهم، في عين جالوت سنة ١٢٦٠م، وردوا حملات الإيلخانيين مراراً. لقد أنقذوا القاهرة من مصير بغداد، وحققوا لمصر استمرارية في التطور الحضاري، وحفظوا مؤسساتها، كما أقاموا ظل خلافة عباسية، فكان ذلك رمزاً لانتقال مركز الثقل في العالم العربي الإسلامي إلى مصر.

كانت دولة المماليك إقطاعية[١٧]، ولكنه إقطاع لا يقوم على ملكية الأرض، بل على وارد الضرائب. واسندت سلطتها إلى رقيق مجلوبين، يدربون ويحررون بعدئذ، ويحتكرون السلطة، وبذلك كونوا طبقة ارستقراطية أجنبية حاكمة فوق سكان البلاد.

---

(١٦) المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٧.

(١٧) عن المماليك، انظر: Nicola A. Ziadeh, *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*, Publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 24 (Beirut: American Press, 1953); A. N. Poliak, *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon, 1250-1900* (London: Royal Asiatic Society, 1939), and Maurice Gaudefroy-Demombynes, *La Syrie à l'époque des Mamelouks d'aprés les auteurs arabes*, haut-commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, service des antiquités et des beaux-arts, bibliothéque archéologique et historique; t. III (Paris: P. Geuthner, 1923).

عم الإقطاع العسكري زمن المماليك مصر وبلاد الشام «سوريا وفلسطين ولبنان»، وكان الإقطاع يعطى بدلاً من الراتب ومقابل الخدمة العسكرية، وتتناسب سعته وعدد الجند الذين يعتمدون عليه. وكان السلطان على رأس أصحاب الإقطاع، وهناك إقطاع الأمراء[١٨]، وكل منهم يقدم عدداً من الجند يتراوح بين خمسة ومئة بحسب مركزه، ويفترض فيه أن يخصص ثلثي وارد إقطاعه إلى مماليكه. وهناك إقطاعات أصغر لأجناد الحلقة وللمماليك السلطانية. ويقيم المقطع في القاهرة، أو في مركز المملكة التي فيها إقطاعه، وكل ما يعنيه هو الوارد. وهناك إقطاعات تمنح لشيوخ القبائل، اعترافاً بأوضاعهم الخاصة، ومقابل خدمات يؤدونها مثل حفظ الأمن ومراقبة السواحل والمساهمة في بعض الحملات مع الجيش المملوكي.

كان الإقطاع لدى الأيوبيين وراثياً، ويبدو أن الاتجاه للوراثة كان مألوفاً منذ أيام نور الدين زنكي (١١٤٦ ـ ١١٧٣م). ولكن المماليك اتجهوا إلى إبطال ذلك، وإلى ربط المقطعين بالمركز بصورة متزايدة، واتخذوا من (الروك) أو مسح الأرض وإعادة توزيعها بين فترة وأخرى، سبيلاً عملياً لتأكيد سلطان المركز. بل وذهبوا أبعد من ذلك في مطلع القرن الرابع عشر (١٣١٣ ـ ١٣١٥م) حين أخذوا يوزعون إقطاعات المقطع في أماكن عدة، لا في محل واحد، تأكيداً لصفتها بأنها إقطاعات خدمة، ولعل تسميتها بإقطاع (الأرفاق)[١٩] يعبر عن هذا المعنى.

لقد تحدث المقريزي عن الأراضي زمن المماليك، ولاحظ سبعة أصناف، وهي:

(١) أراض تعود إلى ديوان السلطان ويعود واردها للخزينة. (٢) إقطاعات الأمراء والأجناد. (٣) و(٤) وقوف، المجموعة الأولى منها جعلت «وقفاً محبساً على الجوامع والمدارس والفرانك وعلى جهات البر، وعلى ذراري واقفي تلك الأرض وعتقائهم»، والمجموعة الثانية (الأحباس)، و«هذا الصنف يجري فيه أراض بيد قوم يأكلونها، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع، وإما يكون لهم لا في مقابلة

---

(١٨) كان الجيش النظامي المملوكي يتألف من ثلاث مجموعات رئيسية، وهي ١ ـ أجناد الحلقة، وهم الفرسان «السباهية» ويأتمرون بأمر السلطان دون أن يكونوا ملكاً له. ٢ ـ المماليك السلطانية وهم ملك السلطان وينسبون إليه، ٣ ـ الأمراء ومماليكهم. ويطلق لقب أمير على كل فارس يأمر جماعة من المماليك مؤلفة من خمسة على الأقل. وكانت دولة المماليك مقسمة إلى عدة ممالك على رأس كل منها نائب سلطنة ولكل مملكة أمراؤها وفرسانها.

(١٩) يقول السبكي «إن الإقطاعات المعروفة في هذا الزمان إنما هي إقطاعات أرفاق». انظر: تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم**.

عمل». (٥) أراضي الملك، ويرى أنها مشتراة من بيت المال. أما (٦) و(٧) فهي أرض المراعي والأرض القفر[٢٠].

ومن الواضح أن الأصل والسائد هي الإقطاعات.

ويبدو أن المقطعين حاولوا أن يورثوا بعض إقطاعهم لذريتهم، من دون التزام بخدمة، وذلك بتحويلها إلى أراض جيشية، (وهي أراض تمنح لأرامل المماليك وأيتامهم وللمتقاعدين)، أو بتحويلها إلى ملك، ويسر ذلك الظلم الذي يعاني منه أصحاب الملكيات الصغيرة ما جعلهم يطلبون حماية الأمراء، ويلجؤون أراضيهم إليهم، وبالتالي يصبحون في الغالب مستأجرين، وتصبح الأرض ملك السيد الجديد. وسلك البعض طريق الوقف، بتحويل الأرض إلى رزق إحباسية، وجعل الورثة وكلاء عليها، وبذلك يضمنون مستقبلهم.

ومن جهة ثانية كان للقبائل كيانها ما مكّن بعض الشيوخ من السيطرة على أراض واسعة، وصار بعضهم حكاماً إقطاعيين واسعي الملك والسطوة. وهكذا توسعت الإقطاعات الخاصة والوقوف في أواخر عصر المماليك لدرجة كبيرة.

وتدهور وضع الفلاحين، وأصبحت حالتهم سيئة. فالجو الإقطاعي يسود معاملتهم. فهم ملزمون بإيجار الأرض، وهو حصة المقاسمة في سوريا، وتتراوح بين ١/٨ ـ ١/٢ الحاصل بحسب خصب الأرض وموقعها وطريقة ريها. والخراج في مصر وهو إيجار ثابت بحسب نوعية الأرض. وكان على الفلاح بعد ذلك أن يدفع العشر من نصيبه من الإنتاج، كما كان عليه أن يدفع ضرائب ورسوماً إضافية غير ثابتة أو محددة مثل «الهدايا» ورسوم الطواحين، والفروض الإضافية للحملات في سوريا، ومثل رسوم «الضيافة والهدية»، وضريبة السدود والترع وأجور رعي الماشية في مصر. وإذا أضيفت إلى هذه الرسوم المكوس على الأقمشة والمواد المعاشية كالقمح والزيتون واللحم والسمك، تبين مدى الإرهاق الذي ينوء بعبئه الفلاح. هذا مع تلاعب السادة الإقطاعيين بالإيجار أو المقاسمة وزيادة ذلك. فلا غرو إن كان نصيب الفلاح من كده ضئيلاً. ويصف المقريزي الحالة في عصره بقوله: «فتعدوا إلى الأراضي الجارية في إقطاعات الأمراء.. وزادوا في مقادير الأجور.. فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله.. لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين.. وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره»، وعظمت نكاية الولاة والعمال، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح، وكثرت

---

(٢٠) المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٧.

المغارم في عمل الجسور وغيرها . . فخرب بما ذكرنا معظم القرى وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، ونقصت الغلات . . لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب»[٢١].

وتعرض الفلاح لعبودية جديدة، فلا يمكنه تغيير وضعه أو ظروفه، إذ صار «قناً» دائماً. وقد أنكر بعض المؤرخين المعاصرين، كالمقريزي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م) والسبكي (٧٤٤هـ/ ١٣٤٣م) هذا التطور السيىء وانتقدوه بشدة. فالمقريزي يبين أن البلاد لم تعرف قبل المماليك هذه البدعة «التي يقال لها اليوم الفلاحة، ويسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحاً قراراً فيصير عبداً قناً لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو قط أن يباع، ولا أن يعتق، بل هو قن ما بقي، ومن ولد له كذلك»[٢٢]. وإذا هرب الفلاح لظلم أو شدة أعيد قسراً، وللسيد الإقطاعي حق معاقبته، وتكليفه بالسخرة. إذا تذكرنا هذا مع الضرائب والرسوم الكثيرة أدركنا سبب الثورات الفلاحية المتكررة التي كانت تجد متنفساً في المناطق القبلية بخاصة[٢٣]. ويحلل المقريزي هذه الظاهرة بقوله: «فلما وهي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم، فقلت مجابي البلاد، ومتحصلها لقلة ما يزرع بها، ولخلو أهلها ورحيلهم لشدة الوطأة من الولاة عليهم، وعلى ما بقي منهم . . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار وقطاع الطرق، فخيفت السبل، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم»[٢٤].

٢٥ ـ كانت التجارة نشطة بين الشرق والغرب قبل مجيء المماليك، ولكنها تأثرت في أواسط القرن الثالث عشر للميلاد بعاملين: **أولها** العداء السياسي مع الغرب والحروب الصليبية، و**ثانيها** قيام المغول، وظهور تجارة برية ناشطة بتشجيعهم

---

(٢١) انظر: أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، قام على نشره محمد مصطفى زيادة وجمال الدين محمد الشيال، ط ٢ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٠)، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(٢٢) المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ج ١، ص ٨٥ ـ ٨٦. ويقول السبكي: «ومن قبائح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين في الإقطاعات بالفلاحة، والفلاح حر لا يد لآدمي عليه، وهو أمير نفسه. وقد جرت عادة الشام بأن من نزح من دون ثلاث سنين يلزم ويعاد إلى القرية قهراً، ويلزم بشد الفلاحة، والحال في غير الشام أشد منها فيه. وكل ذلك لا يحل اعتماده، والبلاد تعمر بدون ذلك، بل أنها تخرب بذلك لأنهم يضيقون على الناس». انظر: السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم**، ص ٣٤.

(٢٣) انظر: A. N. Poliak, «Les Revoltes populaires en Egypte a l'époque des Mamelouks et leurs causes économiques,» *R.E.I.*, vol. 8 (1934), pp. 251-273.

(٢٤) المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، ص ٤٤ ـ ٤٥.

ودفعهم، وذلك عن طريق إيران إلى أرمينيا وموانىء البحر المتوسط. ولم تعد طريق التوابل بنشاطها إلى مصر وسوريا حتى حوالي منتصف القرن الرابع عشر.

وحرص المماليك في دور نشاطهم على تشجيع التجارة الخارجية لما تجلبه من رخاء ومن وارد للخزينة. وشجعوا التجارة مع أوروبا، وبخاصة مع المدن الإيطالية وجنوب فرنسا، ونشأت مراكز تجارية للأوروبيين في بعض الموانىء والمدن، وبخاصة الإسكندرية ودمشق وبيروت. وأهم من ذلك تشجيعهم للتجارة مع الهند والشرق الأقصى، حتى أصبحت مصر المركز الرئيسي لهذه التجارة، وجل ما يأتي منها عن طريق البحر الأحمر، وكانت مصدر خير كثير للبلاد. وهناك طريق الخليج العربي إلى الشام، إضافة إلى التجارة مع إيران. فازدهرت التجارة في مصر وسوريا خلال القرن الرابع عشر، وكانت الإسكندرية ودمشق وحلب من أغنى المراكز التجارية.

ولكن فترة الرخاء والاستقرار تزعزعت بعد أن استولى المماليك الجراكسة على السلطة (١٣٨٢م)، وهم جماعة مغامرة طموحة زجت دولة المماليك في أتون حرب أهلية متصلة لربع قرن. وأدى ضعف الحكم إلى تشجيع البدو والتركمان على الثورة باستمرار، فعاثوا في المناطق الزراعية في سوريا ومصر، كما زادت هجمات القراصنة الغربيين إضافة إلى التتار. وجاء تيمورلنك (١٤٠٠ ـ ١٤٠١م) واكتسح دمشق وحلب، وأعمل فيهما الخراب، ونقل آلاف الشبان من الصناع والمهرة إلى سمرقند، بينما كان القراصنة الغربيون يهاجمون السفن الإسلامية والمناطق الساحلية باستمرار. وقد تسببت الحرب الأهلية بخاصة، والغزو الخارجي بعامة، بأضرار كبيرة للاقتصاد العام، وللقابلية الإنتاجية في المدن والريف. ورافق الأزمة انهيار النظام النقدي، إضافة إلى تكرر الغلاء والمجاعات.

ثم تلت فترة من الاستقرار والانتعاش النسبي، بدأت في العشرينيات واستمرت إلى أواخر الستينيات من القرن الخامس عشر، انتعشت فيها التجارة والصناعة واستقرت حالة النقد. ولكن قوى تفوق إمكانيات المماليك لم تبق لدولتهم إلا ظلاً من رخائها السابق. فالخطر العثماني من الشمال والحروب مع الدويلات التابعة لها، وخطر القرصان، وتجدد هجمات البدو وتخريبهم، وضرورة تقوية الأسطول والدفاع ـ هذه كلها مع خطر البرتغاليين، استنفدت الإمكانات. وكانت النتيجة اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى الحصول على أكبر ما يمكن من المال من دون نظر إلى العواقب. فقد فرضت ضرائب على أنواع الإنتاج والبيوع شملت البضائع كلها تقريباً. وحاول

المماليك المشاركة في أرباح التجارة بالتدخل فيها، فزادوا رسم المرور على التجارة، واتبعوا سياسة احتكار المنتجات الرئيسية (من زمن بارسباي ١٤٢٢ ـ ١٤٣٨م) كالسكر والقطن، واحتكروا تجارة التوابل وبيعها بأسعار عالية للأوروبيين ما ولد رد فعل شديد لديهم. وفرضوا على الأهلين شراء بعض البضائع بسعر معين من السلطان أو ممثليه. وكان تحكم ولاتهم في سوريا أشد. يضاف إلى ما ذكرنا تلاعب المماليك بالعملة كوسيلة للربح، وفرضهم على التجار فروضاً خاصة في أوقات الأزمات ما أثر بصورة سلبية وشديدة في التجارة.

ولكن الضربة القاصمة جاءت من البرتغاليين.

أراد البرتغاليون الحصول على السيادة الاقتصادية، بل واحتكار تجارة الشرق، ومع ذلك كان لديهم دائماً الاعتقاد بأنهم يخدمون حرباً مقدسة، يقابل ذلك إحساس لدى المسلمين بالجهاد ضد عدو غاصب[٢٥].

كانت التجارة مع الهند والشرق الأقصى قبل وصول البرتغاليين بيد المسلمين، وجل هؤلاء عرب من سواحل الجزيرة الجنوبية والشرقية. وكانت الطريق البحرية لهذه التجارة تأتي من الهند إلى هرمز، ثم تصعد في الخليج العربي إلى البصرة، وتتجه منها إلى حلب، أو أن تتابع الطريق اتجاهها بحراً إلى عدن وجدة، ثم إلى القاهرة. وهناك فرع لهذه الطريق الرئيسية هو خط التجارة مع شرق افريقيا، وكانت في الغالب بيد العرب. وكانت طريق التجارة هذه تتلاءم مع حالة الرياح الموسمية، كما كان الشأن منذ قرون.

قام فاسكو دي غاما عام ١٤٩٨م بزيارة استطلاعية للمراكز العربية المهمة على الساحل الشرقي لافريقيا من موزامبيق إلى ملندي، وفي عام ١٤٩٩م أبحر إلى الهند من كلوه، بعد أن عبر رأس الرجاء الصالح، ووصل كاليكوت، وفتح طريقاً مباشرةً للتجارة بين أوروبا والشرق الأقصى. وكانت الخطة البرتغالية تتلخص في إنشاء مراكز تجارية في الهند، وفي السيطرة على المراكز الأخرى التي تهيمن على النشاط التجاري، يريدون بذلك السيطرة التامة على تجارة التوابل.

وأقام البرتغاليون مراكز تجارية في الهند، وأخذوا ينقلون البضائع إلى أوروبا رأساً، وبكلفة تقل كثيراً عن أسعارها السابقة ـ نتيجة خضوعها لرسوم المرور الكثيرة

(٢٥) انظر: R. B. Serjeant, *The Portuguese off the South Arabian Coast; Hadrami Chronicles, with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century* (Oxford: Clarendon Press, 1963), pp. 2 ff.

من قبل ـ ولم يكتفوا بذلك، بل عمدوا إلى ضرب التجارة العربية وأعلنوها حرباً على السفن العربية وعلى المراكز التي تتعامل معهم. وكانت المعركة الرئيسية في الواقع مع الموانىء العربية ومع سفن التجارة العربية. أبحر (الميدا) في سنة ١٥٠٥م بأسطول كبير من لشبونة ومعه أوامر بأن يؤسس مراكز عسكرية في ست نقاط حربية وتجارية بين افريقيا والهند، وسقطت سفالة وكلوه وممباسا (في شرق افريقيا) أمام قواته. وفي السنة التالية استولى (البوكرك) على سقطرى لتتخذ قاعدة للسيطرة على مدخل خليج عدن والبحر الأحمر ليسد بذلك هذا البحر أمام السفن الإسلامية. وقرر (البوكرك) ضرب مملكة هرمز ليسيطر على مدخل الخليج العربي فهاجم موانيها، مثل مسقط وخورفكان، ودمرها، وارتكب فضائح منكرة عام ١٥٠٧م، وأخيراً احتل هرمز، وبهذا سيطر البرتغاليون على ساحل افريقيا الشرقي، فما جاءت سنة ١٥٠٩م حتى تم إخضاع هذا الساحل، وأصبحت المراكز والممرات العربية الرئيسية بين سفالة في الجنوب وبروه في الشمال بيدهم. وهوجمت السفن العربية من دون هوادة حتى أصبحت حركتها صعبة ومحفوفة بالمخاطر. وفي هذه الأثناء دأب البرتغاليون على تركيز أنفسهم، من كوشين مركزهم الأساسي، وعلى إيقاف سير التجارة بين مصر والهند، ما أدى إلى آثار اقتصادية قاسية وبعيدة الأثر على مصر. وقد أحس المماليك بالخطر، ولم تفد الدبلوماسية لإيقافه، فوجهوا أسطولاً (بعدالاتفاق مع بعض الأمراء المسلمين المحليين في الهند وسلطان كجرات وصاحب كاليكلوت)، ومع أن أسطولهم هزم البرتغاليين في سنة ١٥٠٨م في شول (جنوب بمبي) إلا أنه هزم في السنة التالية. إن تفوق السفن البرتغالية وبحارتها مكن البرتغاليين من التفوق في البحر.

وحين عين (البوكرك) حاكماً للمستعمرات البرتغالية (١٥٠٩م)، فكر بإنشاء سلسلة حصون ومصانع على الساحل الهندي ليزيد سيطرته على الحكام المحليين، وليقطع المنبع عن التجار المسلمين. وحاول الاستيلاء على عدن التي أصبحت ملجأ التجار من السفن البرتغالية ١٥١٣م، ولكنه فشل. وجدد المماليك جهودهم لمواجهة الخطر البرتغالي، وأرادوا فتح اليمن ليتخذوها قاعدة جديدة، ونجحت الحملة (١٥١٥ ـ ١٥١٦م) في تثبيت قدمهم في اليمن، ولكنها فشلت في الاستيلاء على عدن. وفي هذه الأثناء فتح سليم الأول مصر، وواجه العثمانيون البرتغاليين في جنوب الجزيرة، كما واجهوهم بعد احتلالهم العراق عام ١٥٣٦م في الخليج. ولكن البرتغاليين كانوا قد تركزوا في هذه الفترة في المحيط الهندي. وجرت مقابلات بين العثمانيين والبرتغاليين سنة ١٥٣١م أمام (ديو)، و١٣٥٨م

حين أخذ الأسطول العثماني عدن، وتقدم إلى الهند، ولكن فشل أمام (ديو)، وكانت المحاولة الثالثة في أواسط القرن، حين استولى بيري ريس على عدن (١٥٤٧م) ومسقط (١٥٥١م)، وفكر خلفه بالانطلاق بالأسطول عبر هرمز، فأصيب بأضرار بالغة.

ولا بد أن نبين أنه بنهاية الربع الأول للقرن السادس عشر ختم مصير القسم الشرقي للبحر الأبيض كمركز لتجارة التوابل مع أوروبا، وصارت خير الأسواق الأوروبية تعتمد على البرتغال. وهكذا طوق الشرق العربي، وكان لذلك آثاره الكبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد مجرى التجارة إلى البحر الأبيض إلا في القرن التاسع عشر.

وحين ننظر إلى القرون الثلاثة الماضية نرى انتهاء السلطان العربي وتسلط العناصر التركية على الحكم، كما نلاحظ تحوّل الشرق العربي من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد زراعي إقطاعي.

الفصل الخامس

الركود الاقتصادي والتخلف والإقطاع الجديد



٢٦ ـ في ١٥١٧م أنهى العثمانيون حكم المماليك، ودخلت سوريا ومصر تحت سلطانهم. وبعد قليل امتدت السيادة العثمانية إلى شمال افريقيا حتى مراكش. وفي ١٥٣٥م فتح العثمانيون العراق، وبعد فترة صراع مع الصفويين، أخذوا العراق نهائياً عام ١٦٣٩، وصار جل الوطن العربي في إطار الدولة العثمانية.

نظم العثمانيون إدارة مصر، بأن جعلوا على رأسها والي (باشا، بيلربك) يساعده ويحده ديوان من القادة والرؤساء المحليين، وتركوا فيها حامية. كما استخدموا المماليك، وصار هؤلاء بالتدريج القوة المحلية الرئيسية نتيجة شراء مجموعات جديدة من جورجيا والقفقاس وتدريبهم، وارتفاع بعضهم إلى مراكز القيادة، وصار المماليك المصدر الأساسي للإدارات وللمراكز الرئيسية. وقسمت البلاد إلى اثني عشر سنجقاً، وهي تقسيمات قديمة في الأساس متأثرة باعتبارات تاريخية وجغرافية.

وبعد الفتح مباشرة استولى العثمانيون على الإقطاعات المملوكة كلها، بما فيها تلك التي حولت إلى وقف أو ملك، وضمت للأراضي السلطانية (الخراجية)، ولكنهم اتخذوا النظام الإقطاعي المملوكي أساساً في تنظيم الأراضي مع إبطال صفته العسكرية. فقد قرروا إعطاء الأراضي بمقاطعات، مع بيان حدود كل واحدة والضريبة اللازمة، ولكنها لا تعطى كـ (تيمار) مقابل الخدمة العسكرية، بل كأمانات تدار ويرسل الوارد بعد أن يأخذ المقطع راتبه. ووزعت أكثر الأراضي الخراجية في البدء إلى (أمناء) مدنيين اختيروا من موالي السلطان في اسطنبول، ومن موظفين مدنيين يأخذون رواتب من الخزينة ويسلمون الوارد إليها، ويعين مع الأمين عامل يساعده في تسيير أمور المقاطعة. وبعد عام ١٥٢٤م بدأ الاتجاه نحو تعيين الأمين والعامل من الجند، فتعطى الأرض بالالتزام، وتبقى مهمتهم الأساسية عسكرية، أما العمل الإداري فمحدود. وفي الجهات التي كانت بيد القبائل العربية (في الصعيد) اعتبرت الأراضي مقاطعات للشيوخ، ويلزمون بدفع مبلغ سنوي للسلطان.

وبدأ الاتجاه يقوى بأن يعمل الملتزمون على تركيز سلطتهم، وعلى اللجوء إلى التعسف لزيادة كسبهم، فاتجهت الإدارة إلى اختيارهم من الأمراء والبيكات، وهذا

أدى بدوره إلى أن تزداد قوة المماليك وتتركز. وفي نهاية الربع الأول للقرن السابع عشر ساد الالتزام، وصارت المقاطعات تعطى للبيكات والمماليك. وبازدياد قوة المماليك، وضعف سلطة الوالي، أصبحت ملكية الدولة للأرض خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر شكلية، فكانت الأراضي الخراجية تعطى بالمزايدة لقاء مبلغ من المال (حلوان) يدفع للسلطان، وعلى الملتزم بعد ذلك دفع ضريبة الأرض (ميري) عن التزامه، ولكنه يحتفظ بالفرق بين (الميري) وما يأخذه من الفلاح (فايز)، ويتولى إدارة الأرض والفلاحين بأسلوب إقطاعي في أنه يحق له تسليح رجاله وفرض السخرة والحكم وفق مشيئته، من دون أن يكون هذا إقطاعاً عسكرياً. وكان بعض الملتزمين يعمل على توريث الأرض لابنه أو لمن يشاء، فيمنع بذلك المزايدة، وأحياناً يصر الوريث على حقه من دون وصية، ويدفع للوالي مبلغاً (يسمى المصالحة)، وحاولت الحكومة العثمانية إيقاف هذه التصرفات فلم تفلح. وضعفت ملكية الدولة كثيراً في نهاية القرن الثامن عشر، وصار الالتزام يعطى لا لفترة محدودة كالسابق، بل طيلة حياة الملتزم، بل ويشمل حتى حق التصرف والتوريث (مالكانة)، وأصبح الالتزام قريباً من الملكية الخاصة في الواقع.

وهكذا مر إعطاء الأراضي السلطانية خلال ثلاثة قرون بمراحل ثلاث: (الأمانة)، ثم (الالتزام)، وأخيراً وفي النصف الثاني للقرن الثامن عشر (المالكانة)، وكل مرحلة تعبر عن وجهة جديدة من ضعف السلطة العثمانية في مصر. وكان الالتزام بالدرجة الأولى للعسكريين، ولكن يوجد بين الملتزمين تجار وكتّاب ورجال دين وشيوخ قبائل. وفي أواخر القرن الثامن عشر كان أكثر الالتزام يعطى لأعضاء البيوت المملوكية الكبيرة. ثم إن قسماً كبيراً من الأراضي، صار (رزق احباسية)، أو أراضي وقف، أوقفها السلاطين، أو بعض أصحاب الأملاك، أو ملتزمون أوقفوا من أراضيهم الخاصة لضمان مورد مالي لذريتهم.

حاول العثمانيون عند فتحهم مصر إرجاع الفلاحين الهاربين إلى القرى، وأكدوا على ذلك، وعملوا على إنصاف الفلاح فلا يشتغل إلا في أرضه، أو في أعمال عامة مقابل أجور ومن دون إكراه. وفي أواخر القرن السادس عشر سمح للفلاحين وبخاصة في الدلتا، أن يورثوا حقوقهم في استغلال الأرض (الأراضي الأثرية) إلى أبنائهم. وكانت الجباية خاضعة لإشراف دقيق، وبأن الأثر الحسن لذلك في الزراعة. ولكن تفوق العناصر العسكرية، وشيوع الالتزام بينها، وضعف الولاة أمامهم في القرنين السابع عشر والثامن عشر أبطل الإشراف، وأدى جشع الملتزمين إلى الشطط في الجباية من دون أي حماية للفلاح. وصار للملتزم في كل قرية أرض (وسيَّة)، وهي في الأصل أرض مهملة، ثم توسعت إلى الأراضي

المزروعة، وصار الفلاح يجبر على العمل فيها (في القرن السابع عشر) دون أجر، وأخذ الملتزم يتدخل في الأرض الأثرية فلا يسمح بتوريثها إلا لقاء مبلغ يدفع له، وقد يحرم الورثة منها بحجة أو بأخرى. وفرض على الفلاح البقاء على الأرض وزرعها، ودفع الضريبة مهما تكن الظروف. وتدهور الوضع في أواسط القرن الثامن عشر، فالملتزمون يفرضون ما يريدون من دون رقابة، والقبائل تغير على القرى متى شاءت، والفلاحون يهربون إلى المدن. وقاسى الفلاحون من عبث القبائل، ومن تعديات عصابات الجنود الذين عجزت الإدارة عن تمويلهم، ففرضوا أنفسهم على الفلاح والملتزم. كان هذا هو الوضع في الدلتا، ولعل الوضع يختلف في الصعيد لأن أكثر الفلاحين من رجال القبائل، وحمايتهم واجبة على الشيوخ، كما إنهم لم يتعرضوا للرسوم الإضافية التي يفرضها الملتزم في الدلتا، كما لم يكن للملتزم (وسية) كما في الدلتا. إلا أن ثورة علي الكبير (ت. ١٧٧٣م) وما تلاها أدت إلى تدمير سلطة القبائل، فوزعت أراضيها على الملتزمين، وطبق عليها ما كان سائداً في الدلتا.

٢٧ ـ وجاء محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩م) وأعاد النظر في الضرائب أول الأمر، وفرض ضرائب جديدة مباشرة، ثم بدأ بإصلاحاته الأساسية. وخلال سنوات (١٨١١ ـ ١٨١٤) قضى على المماليك، وألغى نظام الالتزام وأعاد للدولة الأراضي المعطاة بموجبه كلها، ثم استولى على الرزق الاحباسية كلها والوقف الأهلي وبقية أنواع الوقوف. وأجرى مسحاً لبقية الأراضي ليدقق صحة ملكيتها، وصادر الكثير منها على أساس أن أدلتها ليست كافية.

وبعد أن صار محمد علي المالك لعامة الأراضي الزراعية قام بإعادة تسجيل الأرض باسم أهل القرية التي تعود لها، وجعلهم مسؤولين عن دفع الضرائب للحكومة مباشرة. لقد أحدث محمد علي ثورة في نظام ملكية الأرض حين ألغى الالتزام وأزال النظام السائد للملكية المشتركة في القرية وأبدله بنظام صار فيه الفلاح في الواقع صاحب حقوق في الأرض، ولكنه لم يعطه ملكية الأرض، بل حق التصرف فقط. وهذه السيطرة على الأرض تنسجم ونظامه في الاحتكارات في حقول الاقتصاد المصري.

ولم يكن محمد علي يميل مبدئياً إلي إقطاع الأراضي، ولكنه أخذ (بعد سنة ١٨٢٩م) يعطي مقاطعات واسعة من أراض غير مزروعة ولا مسجلة في المسح لأقربائه وأنصاره لاستغلالها بحق التصرف فقط (ابعاديات)، ثم قرر بعد ذلك (سنة ١٨٣٦م) أن هذه الأرض يرثها الابن الأكبر. ولعله أراد بذلك تكوين ارستقراطية ملاكة. وزاد في عدد المنح بعد فشل الاحتكارات، وبدا أثر ذلك في قوانين

الأراضي، إذ سمح محمد علي ببيع (الابعاديات) أو نقل ملكيتها، كما سمح للفلاح برهن أرضه، أو نقل حق التصرف بها.

وفي زمن الخديوي سعيد (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣م) تقرر أن أرض الفلاح تنتقل إلى ورثته. وأصدر سعيد قانون ٥ آب/ أغسطس سنة ١٨٥٨، وبموجبه اعتبرت الأرض الابعادية، ومثلها العشورية (لأنها تدفع العشر) ملكاً لصاحبها، وله حق التصرف بها. وسمح بالنسبة إلى الأرض الأثرية (تسمى أيضاً خراجية) بالتوريث بحسب الشريعة. ثم إن الفلاح الذي يزرع الأرض لخمس سنوات متصلة، ويدفع الضريبة عنها، يعطى حق ملكيتها المطلقة، كما إن كل من يبني أبنية، أو يعمل ساقية على الأرض، أو يزرع أشجاراً تكون له ملكيتها الكاملة.

وفي زمن إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩م)، ونتيجة الحاجة إلى المال، صدر قانون (المقابلة) في ٣٠ آب/ أغسطس سنة ١٨٧١، وبموجبه يستطيع صاحب الأرض الخراجية أن يدفع مبلغاً ويتملك الأرض. ولما رأى الخديوي تردداً من الزراع جعل الدفع بالمقابلة واجباً (سنة ١٨٧٢).

وهكذا صارت أكثر الأراضي ملكاً. وأخيراً تقرر (سنة ١٨٩١) بأن الأرض الخراجية التي لم يدفع صاحبها المقابلة تصبح ملكاً. وبعد سنوات قليلة أعلن توحيد الأرض الخراجية مع الملك، وإعطاء أصحابها حقوق الملكية الكاملة.

لقد اتسعت رقعة الأرض الملك باطراد في مصر، فبعد أن كانت أقل من سبع الأرض الزراعية في منتصف القرن التاسع عشر، تجاوزت الربع في نهاية الربع الثالث للقرن، وما أن انتهى القرن التاسع عشر حتى كانت الأراضي الزراعية كلها، عدا الوقف، مملوكة.

بدأت الملكية الكبيرة تظهر من زمن محمد علي، بإقطاعاته التي منحها من جهة، وبإعطاء قرى تراكمت عليها الضرائب (بالعهدة) إلى متمولين من الأسرة والمقربين مقابل دفع الضرائب. وصارت لأصحاب (العهدة) ملكيات كبيرة في القرى بطريق أو بأخرى. كما إن التوسع في مشاريع الري وإنتاج محاصيل تجارية وعدم تشجيع السلطة على الصناعة، بعد فشل محمد علي، جعل المتمولين يتجهون إلى الأرض. وقد أدت حاجة الحكومة إلى المال، خصوصاً زمن إسماعيل، إلى بيع مساحات كبيرة من الأرض، اشتراها متمولون (بيع ربع مليون فدان بين ١٨٧٩ ـ ١٩٠٠). ثم إن الزيادة في الضرائب أدت إلى هرب كثير من الفلاحين، وإلى إخلاء بعض القرى، فبيعت أراضيهم إلى ملاكين كبار أو شيوخ. كما إن ديون الفلاحين حين تكثر كانت تنتهي بالاستيلاء على الأرض، أو بيعها للمرابين، وكانت هذه مشكلة واضحة في النصف

الثاني للقرن التاسع عشر. وكان جل الدائنين تجاراً أجانب، أو مرابين في فلكهم. ولا يخفى أن غنى الأرض وتساهل حكام مصر، جعل الأجانب يقبلون على شراء الأراضي حتى امتلكوا ١٠ في المئة من الأرض الزراعية الخصبة في نهاية القرن التاسع عشر.

وهكذا ظهرت طبقة خفيفة (عدداً) من الملاكين الكبار تمتلك أفضل الأرض الزراعية من الأسرة الحاكمة، ومن موظفين كبار خدموها، ومن مثرين، ومن شيوخ قبائل. لقد تكونت الملكية الكبيرة عن طريق الحكم، وتركز الملاكون الكبار في القاهرة.

ومن جهة ثانية أدى نظام الميراث إلى تجزئة واسعة في الملكية، ولم تحل هذه المشكلة إلا بقانون الإصلاح الزراعي (سنة ١٩٥٢) الذي منع تجزئة الأرض بالبيع والهبة إلى الوقف لمنع تجزئة الأرض، حتى بلغت أراضي الوقف في النصف الأول للقرن العشرين ١٠ في المئة من الأراضي الزراعية، وهي نسبة عالية جداً بالقياس إلى أي بلد عربي آخر.

٢٨ ـ نظم العثمانيون دولتهم على أساس عسكري إقطاعي، إذ أعطيت أكثر الأراضي السلطانية إقطاعات إلى السباهية (جـ. سباهي = خيال) بشكل (زعامة) أو (تيمار)، ويبلغ وارد الأولى حوالي خمسة أمثال وارد الثانية[1]. وقد أعطيت هذه الإقطاعات مقابل خدمة عسكرية، وتتناسب مساحة الإقطاع مع عدد من الجند الذين يقدمهم المقطع من فرسان. ويكون السباهية مماليك السلطان الذين كانوا يجمعون من أبناء المسيحيين، ويدربون تدريباً خاصاً وشاملاً ليكونوا الفرق الضاربة.

وكان الأصل في هذه الإقطاعات أن لا تكون وراثية، بل تعطى مقابل الخدمة العسكرية، وللمقطع أن يطلب زراعة بعض الأرض له، وله أن يؤجر بعض الأرض أو يترك غيره يزرعها مقابل دفع قدر من المال والحاصل. وكانت الدولة في دور قوتها تشرف بدقة على الزعامة والتيمار، وتمنع سوء التصرف والعسف، وحين يقصر السباهي في الواجبات العسكرية أو واجبات الأمن يصرف. وبمرور الزمن تضعضع هذا التنظيم. فإدخال الأسلحة النارية قلل فائدة الفرسان، في حين بدأ السباهية يتحللون من واجباتهم العسكرية بالرشوة أو بإرسال بديل منهم، مع سعي لجعل الإقطاعات وراثية. أما الانكشارية فإنهم بدورهم فقدوا ميزاتهم، وبدأ عددهم يزداد بسرعة، ونوعيتهم تتدهور بصورة أسرع، وهذا جعل الحكومة تأخذ

(١) كان وارد التيمار في الأصل ٢٠,٠٠٠ آسبر ووارد الزعامة لا يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ آسبر.

الإقطاعات الشاغرة، فتعطيها إلى المقربين والحاشية، بتأثير الرشاوى، أو تقطعها إلى ملتزمي الضرائب. وفي نهاية القرن الثامن عشر شمل قسم كبير من الأراضي بنظام الالتزام.

وكان الملتزمون يتجاوزون المبلغ المحدد للضريبة بسبب نفوذهم، في حين أن ضعف الحكومة وتفسّخ الإدارة، وظهور إمارات محلية، لم يترك مجالاً لإنصاف الفلاح. وكان العسف والابتزاز يتناسب وقصر مدة الملتزم، ما جعل الحكومة تدخل، في القرن التاسع عشر، نظام الالتزام مدى الحياة (مالكانة) على أمل إيقاف سوء التصرف، ولكن التطبيق لم يكن عاماً. وأخيراً اتجهت الدولة في مطلع القرن التاسع عشر، ابتداء بزمن سليم الثالث، إلى إلغاء الإقطاع والالتزام، وجرت محاولة لإدخال مبدأ ملكية الفلاحين لأرضهم، وجباية الضرائب بصورة مباشرة من قبل الحكومة.

ويبدو أن النظام الإقطاعي العسكري، الذي ألمحنا إليه، لم يكن عاماً في الامبراطورية العثمانية، بل أنه تمثل واستقر في الأناضول والأجزاء الأوروبية من الامبراطورية، في حين أن التنظيم في الجزيرة العربية والعراق ومصر اختلف، إذ إن الشائع كان إعطاء مقاطعات أو ولايات مقابل دفع مبلغ للسلطان وقدر محدد من الضرائب للخزينة. وهذا يعني أن الأراضي العثمانية شهدت نظامين، ولعل ذلك يعود إلى أصول تاريخية وجغرافية ساعدت على هذا التمييز.

ولننظر الآن إلى سوريا ـ بما فيها لبنان وفلسطين ـ والعراق، ونلاحظ هنا اختلاف الظروف عنها في مصر، وذلك في تنوع السكان ووجود القبائل السهلية والجبلية، وتوافر أقليات متنوعة، واختلاف البيئة الطبيعية بين السهل والجبل، ما ولد تبايناً في أي محاولة لتطبيق نظام عام.

ففي سوريا أدخلت الإدارة العثمانية تغييراً أكبر مما في مصر. قسمت البلاد مبدئياً إلى ثلاث ولايات، دمشق وحلب وطرابلس، ثم أحدثت ولاية رابعة في أوائل القرن السابع عشر (صيدا). ويتولى كل ولاية باشا، اشترى مركزه، وله نصيب وافر من حرية التصرف. ونظمت الولايات على الأسس الإقطاعية العثمانية، إذ قسمت أكثر الأراضي بين مقطعين أتراك بالدرجة الأولى. وكانت الإقطاعيات شبه وراثية، ويترتب عليها دفع ضرائب سنوية وتقديم خدمة عسكرية مع بعض الأتباع. وأقطعت بعض الأراضي لشيوخ القبائل، وهناك بعض الشخصيات الدينية المتنفذة تتولى أراضي الوقوف.

وبضعف الدولة، تدهور وضع الفلاحين، وصاروا أحياناً شبه أقنان لسادتهم

المباشرين، فليس لهم ترك القرية إلا لفترة محدودة، وبإذن من السيد. ولهذا الأخير إعادتهم بالقوة، وفرض أي عقوبة يراها، وليس للفلاح أن يشتكي على سيده. ومع أن السلطان حدد الخراج، إلا أن المقطع كان يأخذ أكثر من هذا الحد، ويضع فروضاً إضافية من هدايا وعشور وغيرها، بما فيها التشغيل بالسخرة[٢]. وهذه الأوضاع السيئة كانت سبباً لثورات فلاحية.

ولكن إقطاع الأراضي للجند لم يمكن تطبيقه بشكل جدي في المناطق القبلية، سواء أكانت قبائل جبلية أم قبائل تعيش في أرض سهلية أو أهوار مثل جنوب العراق. ثم إن البعد من مركز السلطة، كما هو شأن العراق، أو صعوبة طبيعة الأرض في المناطق الجبلية مثل لبنان، مكن بعض الطموحين من إقامة كيانات خاصة بهم في القرن الثامن عشر. وكان هؤلاء يستأثرون بالسلطة ويتحكمون بالوارد، في حين كان نصيب الفلاح بين إرهاق وتجاوز في الضرائب.

وفي أوائل القرن التاسع عشر، حاولت الدولة العثمانية إدخال إصلاحات جديدة، بدأها سليم الثالث، وسار بها محمود الثاني. فعام ١٨٢٦م ألغى محمود الثاني نظام الانكشارية، ثم أمر بتوحيد الإقطاعات العسكرية مع أراضي الدولة. وبدأ الإصلاحات (التنظيمات) بقانون (خطي شريف كلخانة) سنة ١٨٣٩م، وكان هدفه إلغاء القوانين والتعليمات البالية، وتحقيق المساواة بين الرعية، وإيجاد نظام ضرائب منتظم، وإزالة الفساد في الإدارة. ويلاحظ أن أكثر الأراضي المزروعة كانت بنظر القانون أرضاً حكومية (ميري)، ولكن الواقع هو أن حقوق الحكومة وواجباتها كمالكة انتقلت لحد كبير في الماضي إلى الإقطاعيين، ثم إلى الملتزمين الذين لم يقتصروا على الانتفاع بها، بل صارت لهم شبه حقوق ملكية. وجاء قانون ١٨٣٩ بإلغاء الإقطاع والالتزام وبمبدأ تولي الموظفين للجباية مباشرة. وعام ١٨٤٦ اتخذت خطوة جديدة وهي إحداث نظام الطابو، أي منح حق استغلال أراض للأفراد من قبل الحكومة. وأخيراً صدر قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨.

وجاء تطبيق الإصلاحات بصورة تدريجية في سوريا والعراق. وكان الالتزام قد

---

(٢) يتحدث فولني (Volney) عام ١٨٧٥ عن التلاعب بالضريبة التي تجبى من الفلاحين. فمع أنها محدودة بالميري، إلاّ أن المقطع كان يأتي بفروض جديدة على الفلاح وبتفسيرات جديدة لزيادة الجباية، من اتهامات بنقص في الحاصل، إلى ادعاء بسرقته. هذا والجند لهم طلبات خاصة ويتجاوزون على أموال الفلاحين وحاصلاتهم. وهكذا كان على الفلاح أن يدفع نصف الحاصل إلى ثلثيه. وهناك المرابون وهم جشعون يكلفون الفلاح عن طريق رهن حاصله أرباحاً طائلة، فأقل فائض يأخذونه ١٢ في المئة، وقد يصل إلى ٣٠ في المئة. أما وسائل الزراعة فبدائية، والفلاحون لا يزرعون إلا قدر الحاجة، ووضعهم بائس.

حل كما يبدو محل الإقطاع في سوريا، فألغي بقانون ١٨٣٩، ولكن الصعوبات العملية والمالية أدت إلى إعادته بعد فترة قصيرة (١٨٤٢)، واستمر إلى عام ١٨٥٦ حين ألغي بصدور قانون (خطي همايون). ولكن يظهر أن الالتزام استمر مدة أطول، ولعله توسع في بعض المناطق، كما نرى من الثورات الفلاحية في لبنان عام ١٨٥٨ وفي ١٨٨٦ ـ ١٨٨٧ (جبل الدروز). وكانت نهاية الامتيازات الإقطاعية القديمة في لبنان بعد ثورة ١٨٥٨ وحتى عام ١٨٨٦.

وقد استمرت الأسر المحلية فترة أطول في امتيازاتها. فهناك في القرن التاسع عشر عوائل محلية من الشيوخ حكمت أراضي واسعة في فلسطين. وفي جبل الدروز ظهرت أسر إقطاعية حاكمة، ضعضعت كيانها ثورة فلاحية عام ١٨٨٦ ـ ١٨٨٧. وعلى كل فإن بقايا الإقطاع القديم والالتزام في الأراضي الجبلية في لبنان وفلسطين وشمال العراق استمرت لفترة أطول مما حصل في مصر.

٢٩ ـ لم يبدأ تطبيق قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨م في العراق إلا في زمن مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧١). وقد تضمن القانون[٣] إحداث تغيير أساسي بتحديد مسؤولية الانتفاع بالأرض بصورة شخصية، ورفض الملكية المشتركة، وربط الفرد بالحكومة. ويقرر القانون إمكان منح الأرض الأميرية بالطابو لمن أثبت زراعة متصلة لها لعشر سنوات، أو مقابل دفع مبلغ (معجل)، وإصدار السندات بذلك، وعندئذ يصبح صاحب الطابو مالكاً لحق التصرف بالأرض، ولكن رقبتها تبقى للدولة. ومن ناحية ثانية حدد القانون مجال زراعة الأشجار وبناء الأبنية في الأرض الأميرية، كما اشترط دوام زراعة هذه الأرض، ومتى تركت ثلاث سنوات متتالية من دون زرع فقد الزارع حقه فيها.

وكان جلّ سكان العراق في الوسط والجنوب قبائل مستقرة أو شبه مستقرة، وأكثرهم زراع، ونظرتها إلى الحكومة مزيج من العداء والشك، وكثيراً ما كانت تتمرد على السلطة. وللقبيلة أرضها (ديرتها) التي تعتبرها ملكية مشتركة. وهذه الأرض توزع سنوياً بين أفراد القبيلة، بعد فرز حصة للشيخ باسم مسؤولياته القبلية، وللفلاح أرض يزرعها كعضو في قبيلته، ويتم ذلك وفق العرف الخاص للقبيلة. وكانت الأرض تقسم إلى قطع يشرف على كل منها (سركال)، وتوزع القطع إلى فدادين بين الأسر والأفراد. ومع أن الحكومة العثمانية كانت تقر هذا الوضع في الأراضي بالواقع، إلا أنها لم تعترف به قانوناً.

---

(٣) أراد القانون إعادة تنظيم الأراضي، وصنفها إلى أرض ملك، وأميرية ووقف، وموات، ومتروكة «وهذه للأمور المشتركة». وكان أهم الأصناف هي الأراضي الأميرية «ميري».

حاول مدحت باشا وضع خطة للإصلاح وتطبيق قانون الأراضي، وهذا التطبيق يعني نقل حقوق التصرف للزراع والفلاحين، إما بتثبيت الحقوق المكتسبة، أو عن طريق البيع بأسعار معتدلة.

وبدأ مدحت باشا بتطبيق قانون إدارة الولايات لعام ١٨٦٤، وحاول تطبيق قانون التجنيد الإلزامي فجوبه بثورة قبلية أخمدها بسرعة، ولكن ذلك أثر في خطته بالنسبة إلى الأراضي. وأعاد النظر في الضرائب لتحديدها ولتنظيم جبايتها من قبل الحكومة مباشرة. ثم شرع بتطبيق القانون مبتدئاً بمنح حقوق الطابو في الأرض لمن زرعها لعشر سنوات، ولكن نظام الملكية المشتركة القلق، وأثر العرف القبلي، وربط التسجيل بالجندية في أذهان القبائل ـ كل هذه جعلت الأكثرية لا تحاول، أو لا تستطيع، إثبات الزراعة المتصلة. ثم عرضت الإدارة تمليك الأراضي بالطابو مقابل دفع قيمة مقدرة (اسمية أحياناً)، أو وضعها بالمزايدة. كما عطل مدحت القيد على بناء الأبنية وزراعة الأشجار في الأراضي الأميرية، وشجع على ذلك لأنه يريد دفع القبائل إلى الاستقرار.

ومن جهة أخرى اهتم مدحت باشا بالملاحة النهرية، فكوّن شركة لهذا الغرض، وحسَّن ميناء البصرة، وشجع التجارة مع أوروبا. ولكن خطته لم تستمر بعد استقالته.

كان تطبيق قانون الأراضي العثماني يتطلب تغييراً جذرياً، إذ إنه يعني ضرب القبلية وتقاليدها وإلغاء الملكية المشتركة. أما القبائل فرأت في المشروع مدخلاً للجندية، وسبيلاً للسيطرة العثمانية. وإذا تذكرنا ضعف الجهاز الإداري وفساده أدركنا جسامة المشكل. ومن ناحية أخرى فإن تأسيس النقل التجاري في دجلة، وفتح قناة السويس (١٨٦٩) زاد الطلب الخارجي على الإنتاج العراقي وعزز قيمة الأرض، وبالتالي، فقد أفاد من المجالات الجديدة الآغوات (الشيوخ) الأكراد في الشمال وبعض شيوخ القبائل وأشراف المدن الذين تمكنوا من الحصول على سندات طابو لأراض واسعة فوق رؤوس الفلاحين، باسم الحق المكتسب. وكان أصحاب الأموال من المدن، وبعض المتنفذين أسرع من غيرهم إلى الإفادة بالشراء أو بالاستيلاء على الأرض نتيجة الديون المتراكمة على الفلاحين. هذا إلى أن فساد الإدارة ساعد على التلاعب في إعطاء السندات للمتمولين والمتنفذين على حساب الفلاحين.

لئن أراد مدحت باشا تشجيع الزراعة واستقرار القبائل وتثبيت ملكية الفلاحين للأرض، فإن التطبيق المرتبك أدى إلى تفضيل الآغوات وبعض الشيوخ

وتجار المدن على حساب الفلاحين، وازدادت المشاكل. ولم تمض عشر سنوات حتى أعيد النظر في هذه السياسة، فعام ١٨٨١ صدرت تعليمات تسحب من الإدارة المحلية حق منح السندات وتعلقه على موافقة اسطنبول، فكان ذلك تحديداً يوازي المنع. كما منع أصحاب الأراضي الأميرية من التقرير بشأنها. وما أن جاء عام ١٨٩٢ حتى نقضت السياسة التي بدأها مدحت، إذ تقرر أن تعتبر الأراضي كافة التي لم تسجل بالطابو باسم أحد، وهي حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية، أرضاً أميرية صرفة، للدولة رقبتها والتصرف بها. ويعتبر كل من يزرعها مؤجراً وللدولة أن تخرجه حين تشاء.

وحين نتابع الموضوع نرى الإدارة العثمانية تركزت على اتخاذ الأرض وسيلة لضرب العشائر ببعضها، أو لتحطيم تحالفاتها، أو لضرب الشيوخ الأقوياء، وحاولت إضعاف الشيوخ بعامة، حتى صارت تعتمد السراكيل في بعض المناطق للجباية. ومن جهة أخرى أعطت الحكومة الأراضي للموالين والمقربين لتركيز نفوذها، وتوسعت في صنف الأراضي (السلطانية)، وهي في هذه الحالة، أرض تعود للسلطان، يتصرف بواردها ومآلها إلى الخزينة، وكانت هذه نواة أراضي (السنيَّة) المشهورة أيام السلطان عبد الحميد، إذ وسعت في زمنه بالشراء الرمزي حيناً وبالقسر والأساليب الملتوية أحياناً، حتى شملت أخصب الأراضي الزراعية في الجنوب والوسط، وشملت أراضي أميرية وأراضي قبلية وكان لها أثرها في الوضع الاجتماعي الاقتصادي للبلاد. هذه الاجراءات كلها زادت في البلبلة وفي فوضى القبلية.

لم يحل قانون الأراضي العثماني محل العرف العشائري، ولم يصبح قانون الأرض فعلاً، ولم ير رجال القبائل معنى لشراء حقوق يرونها حقوقهم المألوفة، بل اشتريت السندات من قبل تجار وموظفين، ومن بعض الشيوخ والمتنفذين، وظهرت طبقة جديدة من الملاك تدعي حقوقاً تعتبرها القبائل حقوقها، وليس لهم سابق صلة بالأرض. وهكذا فرض على نظام الأراضي السابق نظام فوقي من ملاكين جلهم غائب، معهم القانون، ولكن الفلاح لا يعترف لهم بشيء إلا قسراً، وحصلت اضطرابات وثورات فلاحية ضد هذه السياسة، وهكذا ازداد تعقيد الأوضاع.

وحين دخل الإنكليز العراق، حاولوا اتخاذ العرف العشائري أساساً، ولكنهم ذهبوا إلى إقرار حصة للسركال قانوناً. كما إن الشيوخ الذين بيدهم السندات صاروا الملاكين القانونيين لأراضي القبائل، وبعد أن كانوا في الماضي يتصرفون باسم القبيلة ويسألون أمامها، صاروا الآن يستندون إلى الحكومة. وكانت

النتيجة استغلال الفلاح وظلمه، في حين كدس الشيوخ الثروات، ونزحوا إلى المدن.

وقلب الإنكليز سياسة العثمانيين بأن استندوا إلى الشيوخ وحاولوا السيطرة على المناطق بواسطتهم. وهذا أدى إلى تركيز السلطة بيد الشيوخ، في وقت تغيرت فيه علائقهم أساساً بقبائلهم، وأصبحت في الأساس اقتصادية، فهي علاقة بين ملاك وأجير. وأدى ذلك بالتالي إلى أن يرتبط الحكم بالإقطاع، وأن يسنده ويزيد بالتالي في استغلال الفلاحين، فكان ذلك من أقوى أسباب الثورة عليه (سنة ١٩٥٨)[٤].

٣٠ ـ وكانت الحياة في المدن أكثر استقراراً، وإن لم تكن أقل محافظة. وكان للمدينة طابعها، يحيطها سورها، ولها حياتها الخاصة. وللمدينة عادة رئيس أو شيخ كبير يمثلها في المناسبات، ولها مناسباتها في الأعياد والمواسم، ويتعاون أهلها في وجه الأخطار.

وتتألف المدينة من وحدات اجتماعية، هي الأصناف والحرف والمهن، ولا شك أن عنصر الحيوية والحركة في المدن هي هذه الحرف. ويبدو أن سكان المدينة عامة صاروا ينتسبون إلى صنف (أو حرفة، طريقة، طائفة، كار)، وكانت الأصناف على درجات بحسب مركز أصحابها الاجتماعي بين شريفة ومتواضعة ومرذولة. ويبدو أن تدخل الدولة لأغراض الإشراف وجمع الضرائب أدخل عنصراً إدارياً في التصنيف. وكانت الأصناف على العموم مفتوحة لمختلف الأديان والأجناس، ولكنا نجد، وبخاصة في القاهرة، أصنافاً موحدة مهنياً ودينياً، وقد تكون طبيعة المهنة سبباً في هذا التحديد أحياناً.

وقد حافظت الحرف على درجاتها التقليدية الثلاث، من «مبتدىء» إلى «صانع» (أو خليفة) إلى «أستاذ» (أسطة أو معلم). وللحرفة شيخ يمثلها أمام السلطة، وهو مرجعها، وهو مسؤول عن «حفظ ارتباط الكار»، ويحاسب من يخل بحق الصنعة، ويلاحظ توفير العمل للأعضاء. ويكون «الصناع» جمهور الحرفة، وإليهم استنادها، وبهم «يحفظ سر المعرفة في الفنون والصنايع». وللحرف شبه

(٤) انظر: Albertine Jwaideh, «Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq,» *Middle Eastern Affairs*, no. 3 (1963), pp. 106-137; George Makdisi, ed., *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A. R. Gibb* (Leiden: E. J. Brill, 1965), pp. 326 ff, and

محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨** (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١٩١ ـ ١٩٩.

مجلس من شيوخها، فهم الذين ينتخبون شيخ الحرفة، وإن أصبحت رئاسة الحرف في الغالب وراثية في عائلة معينة في هذه الفترة، ولهم الرأي في تحديد أسعار الحرفة، وربما في تحديد أجور الصناع. وهناك ما يشعر أن هؤلاء الصناع كانوا يثورون على المعلمين أحياناً طلباً لزيادة الأجور. وقد يكون للحرف كلها رئيس أعلى يمثلها باسم «شيخ المشايخ»، كما هو الحال في دمشق، أو أن يكون لكل مجموعة من الحرف شيخ أكبر.

ولكل حرفة مراسيم في الانتساب والتدرج في المراتب، وهي مراسيم لم تتغير إلا قليلاً عما نراه في القرن السادس الهجري ـ الثاني عشر الميلادي. وللتنظيم الداخلي للحرفة أهميته، ففيه ضمان للوضع المهني للفرد، وحماية للحرفة من التجاوز الخارجي، وتأكيد لمستوى مهني وقيم يلتزم بها أفراد الصنف. وللحرفة قيمها ومقاييسها، وهي مهنية ودينية، متأثرة بوضوح بتقاليد الفتوة، وكان أثر الطرائق الصوفية بيّناً فيها. ولكنه خف في القرن التاسع عشر.

ويبدو أن الرقابة على الأصناف والحرف ازدادت في هذه الفترة، وكثر تدخل الدولة في شؤون الحرف، واشتد في القرن السابع عشر، وبصورة أخص في القرن التاسع عشر ما أفقدها الكثير من استقلالها، وقلل من كفاءتها ومن دورها في الحياة العامة[٥]. وإذا كانت المدينة تنقسم اجتماعياً إلى حرف وأصناف، فإنها من ناحية خططية سكنية تنقسم إلى أحياء. وهذه الأحياء مجموعات سكنية موزعة على أساس النسب أو الدين أو المهنة، ولكل حي أو محلة حارة أو أكثر، ولها سوقها ومسجدها وحمامها، على الرغم من أن المدينة لها أسواقها الرئيسية المشتركة. وللمحلة رابطتها وأهميتها الاجتماعية، ولكنها لا تتعارض بحال مع رابطة المهنة التي تكون عادة أوسع من المدينة. وقد يكون للمحلة أبوابها، ولها ممثلها.

لقد حفظت هذه التنظيمات في المدن نوعاً من الكيان الذاتي لسكانها، وشيئاً من الاعتداد بالشخصية الفردية والعامة، ولدينا أمثلة من مظاهر الحيوية في المدن، أو الوقوف أمام الخطر المشترك، أو مواجهة تعسف السلطة أو رد الاعتداء.

٣١ ـ وحين ننظر إلى التجارة والصناعة نرى الاتجاه للانحدار واضحاً.

لقد سيطر العرب على طرق التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى قروناً، وكان

(٥) انظر: الياس عبده قدسي، **نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية** (ليدن: [بريل]، ١٨٨٥)، ص ٧-٣٤، حيث تجد وصفاً للحرف في دمشق زمن الكاتب. وعن الحرف في مصر، خصوصاً في القرن التاسع عشر، انظر: Gabriel Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times*, Oriental Notes and Studies; no. 8 (Jerusalem: Israel Oriental Society, 1964).

لذلك أثره الكبير في اقتصاد المنطقة. وكانت السفن العربية تسيطر على الملاحة في المحيط الهندي والبحر الأحمر وخليج البصرة. وتؤدي التجارة دورها في رخاء البلدان التي تمر بها، وخصوصاً سوريا ومصر، فبالإضافة إلى الأرباح التجارية، كان لضرائب المرور دورها في المالية العامة.

ولكن النشاط الأوروبي في أواخر القرن الخامس عشر فتح لأوروبا آفاقاً جديدة للتجارة والثراء. بدأ ذلك باكتشاف أمريكا، ومع خطورة هذا الحدث فإنه كان مرحلة على طريق الهند. وفي نهاية القرن الخامس عشر فتح البرتغاليون الطريق المباشرة إلى الهند، وحاولوا السيطرة على التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى من جهة، ومنع وصول البضائع إلى العرب بكل سبيل من جهة أخرى، ودخلوا معركة ضارية استمرت أكثر من نصف قرن، وسيطروا على الملاحة في المحيط الهندي، وعلى مداخل خليج البصرة والبحر الأحمر. ولم يتمكن العثمانيون الذين خلفوا المماليك جزئياً في المعركة من كسر الطوق الذي فرضوه. ومن جهة ثانية تمكن البرتغاليون من إيصال البضائع إلى أوروبا بأسعار تقل عن أسعار البضائع التي كانت تمر بالبلدان العربية وتدفع رسوماً كثيرة. وهكذا وجهوا ضربة شديدة إلى اقتصاد المنطقة ورخائها النسبي.

وفي مطلع القرن السادس عشر بدأ التغلغل الغربي في الدولة العثمانية بصورة أخرى. إذ إن تقرّب الفرنسيين من الباب العالي للتحالف ضد أسبانيا تحوّل بدبلوماسية لبقة إلى معاهدة تجارية سنة ١٥٣٤ تلطف بها الباب العالي بإعطاء التجار الفرنسيين حقوقاً في الدولة العثمانية تضمن لهم حماية أنفسهم وممتلكاتهم وحرية العبادة والتجارة. ولئن بدأ هذا بشكل تفضّلٍ فإنه تحول بعدئذ إلى امتيازات مفروضة. وأنشأ الفرنسيون مراكز تجارية في سوريا ومصر، وسرعان ما حذا غيرهم حذوهم، فأعطيت امتيازات للإنكليز سنة ١٥٨٠، وللهولنديين سنة ١٦١٢ لتتبعهم دول أوروبية أخرى. ونمت التجارة الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في الشرق الأدنى، وتكوّنت لها مراكز خاصة في موانيء ومدن مصر وسوريا تحت حماية القناصل.

ومع ذلك فإن الصناعة، في نهاية القرن الثامن عشر، لم تكن في حالة تأزم بعد، خصوصاً أن صناعة النسيج من القطن والحرير ـ وهي أهم فروع الصناعة ـ كانت في وضع حسن، وكان إنتاجها يكفي حاجة الأسواق، بل ويصدر بعضه. ولكن أساليب الصناعة بقيت تقليدية، وبدا أنها لن تستطيع مجارات الصناعة الأوروبية من حيث الأساليب العلمية والتنوع والأثمان. وسرعان ما بدأ الانحدار في

مطلع القرن التاسع عشر، حين بدأت الصناعات الأوروبية تغزو الأسواق، وبخاصة بعد الحرب النابليونية.

ولم يبد من الدولة العثمانية ما يدل على محاولة لمواجهة الأزمة التي تهدد صناعتها، وجاءت المحاولة الجدية الوحيدة من محمد علي في مصر.

وحاول محمد علي أن ينتقل بمصر من اقتصاد الكفاف (Subsistence Economy) إلى الاقتصاد المركب (Complex Economy) تمثل هذا بثورته في نظام ملكية الأراضي، وبالتركيز على زراعة تعطي محاصيل تجارية، وبتحسين طرق المواصلات لتيسير التجارة. كما إنه سار في التجارة على نظام الاحتكار، إذ كان يشتري الحاصلات من الفلاحين بأسعار محددة، ويبيعها للمصدرين الأجانب بفوائد كبيرة، كما إنه كان يستورد حوالي خمسي البضائع المجلوبة إلى مصر.

وحاول محمد علي عن طريق سيطرته إنشاء صناعة حديثة، وقد بدأ (١٨١٦ ـ ١٨١٨م) باحتكار الصناعات كافة، فتولى تجهيز الصناع بالمواد الأولية، واشترى إنتاجهم بأسعار محددة وتولى بيعه. ولكن رغبته في تنمية قوة مصر الانتاجية، إضافة إلى حاجة قواته المسلحة ونصيحة بعض الخبراء، جعلته يبني (بعد سنة ١٨١٨) صناعة حديثة[٦]، فاستورد المكائن من أوروبا، وكذا الفنيين، وأنشأ معامل عديدة. وحين دخل عام ١٨٣٠ كانت معامله تنتج منسوجات قطنية وصوفية وحريرية وكتانية، وتنتج الورق والزجاج والسكر والمصنوعات الجلدية وبعض المواد الكيماوية[٧]، وبلغ مجموع ما وضعه في الصناعة حتى عام ١٨٣٨ حوالي اثني عشر مليون باون، وكان يشغل ٣٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ عامل في مصانعه. وحاول في الوقت نفسه إعداد أناس مدربين تدريباً حديثاً، فأرسل حوالي ثلاثمئة مبعوث إلى أوروبا، وأدخل أضعاف هؤلاء في المدارس الحديثة التي أنشأها لدراسة الطب والهندسة والكيمياء، إضافة إلى الكلية العسكرية والكلية البحرية.

---

(٦) عبر محمد علي عن وجهة نظره سنة ١٨٣٣ بقوله: «استوليت على كل شيء، ولكن بهدف أن أجعل كل شيء منتجاً. من كان يستطيع ذلك سواي! من كان في وسعه أن يقدم القروض الضرورية! من كان يستطيع أن يحدد الزراعات الجديدة والوسائل التي ينبغي اتباعها! أتظن أن أحداً كان يمكن أن يفكر بأن يأتي إلى هذا البلد بالقطن والحرير وشجرة التوت؟». انظر: مكسيم رودنسون، **الإسلام والرأسمالية**، مع مقدمة خاصة بالترجمة العربية ترجمة نزيه الحكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ١٩٧.

(٧) كان لمحمد علي في سنة ١٨٢٨ ثلاثون مصنعاً لغزل القطن ونسجه، وفي الثلاثينيات من القرن كان الإنتاج السنوي لخيوط القطن حوالي ٢٥٠٠ طن، ولنسيجه مليون متر. وكانت معامل السكر تنتج ألف طن سنوياً، وأخرجت دار صناعة الإسكندرية ١٧ سفينة حربية و٥ سفن تجارية.

وهكذا حاول محمد علي أن ينفذ برنامج تصنيع إجباري، وحصل على المال اللازم من أرباح احتكاراته للتجارة، ومن الضرائب والقروض الإجبارية. ويعود نجاحه بالدرجة الأولى إلى الحماية الإدارية لصناعاته.

ولكن الضغط الأوروبي، بمعونة الباب العالي، أزال هذه الحماية، وعرّض الصناعة الناشئة إلى منافسة الصناعة الأوروبية، وبالتالي إلى انهيارها. فلم يكن محمد علي حراً في فرض الرسوم على الواردات، بل كان مقيداً باتفاقيات الباب العالي مع الدول الأوروبية، وبنتيجة ضغط بريطانيا في سبيل حرية التجارة، وضمان أسواق لتجارتها عقد الباب العالي معاهدة (١٨٣٨) التجارية (يالتا ـ ليمان) معها، وهذه فتحت الباب أمام التجارة الأوروبية لقاء رسم قدره ٥ في المئة فقط، فكانت ضربة قاصمة لنظام الاحتكار. وقد حاول محمد علي تجاهلها أول الأمر، ولكنه لم يستطع ذلك بعد عام ١٨٤٠ حين ضربت القوات الأوروبية قواته، وهكذا تعرضت صناعاته للمنافسة الأوروبية، فبدأت تضعف، ولم تعش بعد وفاته.

إن انهيار مشاريع محمد علي يشير إلى نقطة أساسية، وهي أثر الضغط الأوروبي، وعدم توافر السيادة السياسية. وزاد تعرض مصر للضغط المالي الأوروبي حتى عام ١٨٨٢م حين فرضت عليها الحماية البريطانية. ومن جهة ثانية فإن التباين بين التغييرات التكنولوجية والاقتصادية التي أدخلها محمد علي وبين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الموروث كان له أثره في فشل محاولته.

ولم تجر محاولة أخرى جدية في الدولة العثمانية لمواجهة الخطر الأوروبي بإنشاء صناعات حديثة، وصارت الصناعة تواجه أزمة واضحة بعد الربع الأول من القرن التاسع عشر، وما جاء منتصف القرن حتى تدهور وضعها، وأخذت أنوال النسيج في الموصل وحلب تتقلص، ولم يعد إنتاجها يكفي للسوق المحلية. وتدهورت الصناعات العائلية حتى أوشكت على الانهيار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لقد اكتسحت الثورة الصناعية الأوروبية الأسواق، ولم يبق في البلاد إلا آثار من الصناعات الموروثة.

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تجد في تشجيع الصناعة، وإنما قامت ببعض التدابير البسيطة. ففي عام ١٨٦٢ زادت الرسوم على البضائع المستوردة من ٥ في المئة إلى ٨ في المئة (وأخيراً جعلتها ١١ في المئة في ١٩٠٧)، ولكن ذلك لم يفد إذا تذكرنا أن الضريبة على الصادرات كانت ١٢ في المئة. وحاولت تكوين جمعيات للمنتجين، وأنشأت لجنة لتشجيع الصناعة بإعفاءات من الضرائب وبإعفاء الأدوات المستوردة، وبتفضيل الصناعة المحلية، ولكنها عادت في سنة ١٨٧٤ فألغت اللجنة، ولم تنجح

المحاولة، وكان لقلة رأس المال وقلة الخبرة أثرهما. لقد أستطاعت الثورة الصناعية والرأسمالية الجديدة ضرب الصناعات في الدولة العثمانية، كما كان للامتيازات الأجنبية وللنفوذ الغربي أثرهما الكبير[٨].

وحصلت تطورات في البلدان العربية متماثلة في الاتجاه، مختلفة في الدرجة. فنحن نلاحظ أن الزراعة وتربية الحيوان أصبحتا عماد الحياة الاقتصادية لأهل البلاد، واتجه الوضع إلى التركيز على المنتوجات التي تحتاجها السوق المحلية والخارجية مثل الحبوب والتمور والصوف في العراق، والقطن وقصب السكر في مصر، والحرير والقطن في سوريا. وساعد على هذا الاتجاه طلبات الأسواق الخارجية، وتحسين وسائل النقل مثل إنشاء السكك الحديدية، كما في مصر (١٨٥٣ ـ ١٩١٣)[٩] ولحد أقل في سوريا، وإنشاء خطوط التلغراف، وتوسيع الموانىء، أو إحداث موانىء جديدة (ميناء الإسكندرية، بور سعيد، بيروت) وتوافر النقل بالسفن البخارية مع أوروبا، أو في الداخل (في دجلة)، وتوسع حجم التجارة بصورة ملحوظة.

واتجه الاقتصاد على العموم من اقتصاد طبيعي قائم على الاكتفاء الذاتي الزراعي إلى اقتصاد السوق (Market Economy)، وإلى الإنتاج الزراعي لغرض السوق، وذلك بتأثير الرأسمالية الأوروبية. ولهذا الاتجاه ظواهر مشتركة بان أثرها كلها في فترات متباينة، وهي:

(١) زرع المحاصيل التجارية للتصدير أو لتزويد المدن. (٢) تفكك الملكية المشتركة في الأرض وحلول الملكية الخاصة محلها وهو سبيل يؤدي إلى التفاوت في الثروة. (٣) قيام مجموعة نامية من التجار والمرابين والعملاء الماليين المشتغلين بالتجارة الداخلية والخارجية. (٤) تحسين وسائل النقل. (٥) توسع الحياة المدنية. (٦) انهيار الصناعات اليدوية نتيجة المنافسة الخارجية.

وقد انهارت الصناعات اليدوية، إلا القليل منها، نتيجة غزو الصناعة الغربية

---

(٨) وانحدرت الدولة العثمانية في طريق التبعية لرأس المال الأجنبية، وجاء مرسوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٨٨١ ليعطي السيطرة الكاملة على اقتصاد البلاد لمؤسستين أوروبيتين هما المصرف الامبراطوري العثماني والدين العام العثماني، وليعفي المشروعات الأجنبية من كل ضريبة إلا ضريبة العقارات.

(٩) كان جل المشروعات الرأسمالية في الامبراطورية العثمانية أجنبياً يعمل برأسمال أوروبي، أو برأسمال يملكه أفراد من أقليات وثيقة الصلة برأس المال الأجنبي. ففي عام ١٩١٣ كان في الامبراطورية ٣١٩ مشروعاً صناعياً مسجلاً، منها ٢٤٢ عاملة، فكان ١٠ في المئة من رأسمالها للأوروبيين، و٥٠ في المئة لليونانيين، و٢٠ في المئة للأرمن، و٥ في المئة لليهود، و١٥ في المئة فقط للعثمانيين المسلمين. انظر: *The Economic History of the Middle East, 1800-1914: a Book of Readings*, edited and with introductions by Charles Issawi (Chicago, IL: University of Chicago Press, [1966]), p. 128.

وموقف الدول العثمانية السلبي منها، ومعاداة الغرب لقيام صناعة محلية. ومع أن رؤوس أموال أجنبية دخلت البلدان العربية، فإنها انصرفت عادة إلى التجارة، وأحياناً إلى الأرض (كما في مصر)، ولم يدخل الصناعة منها إلا نزر يسير. ولم يبد أهل البلاد رغبة في دخول هذا الميدان.

وحين ننظر إلى التجارة نلاحظ الظاهرة نفسها، إذ إن جل رأس المال فيها أوروبي، أو مرتبط به. فالمراكز التجارية التي أنشأها الأوروبيون في ظل الامتيازات، وقلة الضرائب التي يدفعونها بالنسبة إلى أهل البلاد، أدت إلى أن تكونت حولها برجوازية من أناس ارتبطوا بهم، وحصلوا بواسطتهم على نوع من الحماية. يقول فولني في وصفه لسوريا عام ١٨٧٥ «كل التجارة تقريباً في سوريا بيد الفرنج واليونان والأرمن، والمسلمون بعيدون عنها لا لسبب إلا لعرقلة الحكومة. فالضريبة على الأوروبي ٣٠ في المئة، بينما هي على العثماني ١٠ في المئة، أو على أحسن حال ٧ في المئة. وبعد أن يدخل الأوروبي بضاعته فإنه حر في نقلها، ولا يدفع أي ضريبة أخرى، بينما العثماني يدفع. والفرنسيون وجدوا أنه يناسبهم أن يستخدموا المسيحيين اللاتين وكلاء (Agents)، وشملوهم بالامتيازات فهم لا يخضعون لسلطان الباشا ولا للعدالة التركية، فلا يمكن نهبهم. ومن كانت عنده شكوى تجارية عليهم جاء بها إلى القنصل الأوروبي. فهل تعجب لتخلي المسلمين عن التجارة لخصومهم!»[١٠]. ونذكر على سبيل المثال أن البيوت التجارية الرئيسية في العراق قبيل الحرب العامة الأولى كان جلها أوروبيةً، والباقية يهودية، وواحد فقط عثماني (عراقي)[١١].

وهكذا نرى أن البلدان العربية فقدت حريتها السياسية، وشهدت قروناً من التبعية والتحكم الأجنبي. واعتمد الأجانب على جماعات محدودة ترتبط بهم من مماليك وفئات متعاونة منتفعة.

وأهمل نظام الري، وهو عماد الزراعة في بعض البلاد، ما أدى إلى تقلّص الأراضي الزراعية. وإذا أضيف إلى ذلك الاستغلال وثقل الضرائب، أدركنا سبب توسع القبلية وإرباك الفاعليات الحضرية.

وأصبحت البلاد وخيراتها نصيب الأجنبي والدخيل. وقد لاحظنا صوراً من

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١١) كان سبعة منها أوروبية (٣ انكليزية، ١ ألماني، ١ نمساوي، ١ فرنسي، ١ مجري)، وخمسة منها يهودية، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٥، وحسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٠٦ وما بعدها.

استغلال خيرات الأرض بطريق الإقطاع ـ العسكري أو الإداري ـ والضمان الذي بدا واضحاً مع التحكم الأجنبي واستحال عامة الزراع إلى درجة ثانية، مؤجرين للمقطع. وحين تقلّص الإقطاع العسكري، ظهر الالتزام ليقوم بدور مماثل. وسرعان ما مهد العثمانيون وأسرة محمد علي لظهور إقطاع جديد، لشيوخ القبائل والملاكين من المدن، وازداد تركزاً وسعة في النصف الأول للقرن العشرين، وأحل استغلالاً جديداً.

ومع أن التجارة بقيت تكوّن جانباً من النشاط الاقتصادي له أهميته، إلا أن ضعف الإدارة، وخطر الطرق، ونشاط البدو، والضرائب أدت إلى تقلصها كثيراً. وساعد على ذلك تدهور الصناعة وعدم عناية السلطة بها. وقد أدى التوسع الغربي ورأس المال الأوروبي إلى السيطرة على طرق التجارة الرئيسية، ثم التغلغل في البلدان العربية، وغزو أسواقها. كما إنه بدوره تعاون مع فئات ترتبط به. وكانت نتيجة ذلك ضرب الصناعة المحلية وتفكيك روابطها. وحين ازداد النشاط التجاري في القرن التاسع عشر كان ذلك بسبب حاجة الأوروبيين إلى المواد الأولية، وإلى تصريف بضائعهم. ورافق ذلك سيطرة الأوروبيين ووكلائهم، أو عملائهم المحليين على التجارة، وانكماش أهل البلاد عن النشاط التجاري، والالتفات إلى الزراعة المعنية بطلبات السوق.

وأما المدن فقد تقوقعت على نفسها في حالة ركود، وتجمع سكانها في أصناف وحرف هدفها الأول حماية نفسها والتعاون بين أفرادها. ولكنها تنظيمات لا تسمح بأي تقدم أو إبداع، كما إنها لم تجد من السلطة إلا الشك والرقابة.

ومن الواضح أن نظرة الأهلين إلى السلطة كانت سيئة، يرون فيها نموذج التحكم والجباية والاستغلال، وكانوا يعبّرون عن ذلك كلما سنحت الفرصة، بثورات أو اضطرابات فلاحية أو قبلية متكررة. وإذا كان الوضع القبلي وما يرتبط به من مفاهيم من أسباب مقاومة السلطة الأجنبية وتحديها، فإن انتظام عامة سكان المدن في أصنافهم وحرفهم يمثل جانباً آخر للمقاومة، حتى كانت هذه التنظيمات جذوة لحركات شعبية.

خاتمـــــة

٣٢ ـ وبعد هذا العرض الموجز العام للتاريخ الاقتصادي، يحسن بنا أن نلقي نظرة شاملة على الموضوع، وبهذا المفهوم نلاحظ ما يلي:

١ ـ إن العرب لم يكونوا في وضع اقتصادي اجتماعي واحد قبل الإسلام، بل كانت بعض مجتمعاتهم تجارية، وبعضها زراعي إقطاعي، وبعضها رعوي، وكانت اللغة الواحدة، وقدر من الثقافة والعرف، هي الرابطة المشتركة.

وجاء الإسلام ليوحد العرب من بدو وحضر في كيان سياسي، وليعطيهم قيماً ومثلاً ونظرة جديدة للحياة ورسالة يحملونها. وكان الإسلام في إطار العربية أساس نشاطهم الفكري وقاعدة بناء مجتمعهم وحضارتهم.

واعتبر الإسلام الموارد الطبيعية الأساسية كالأرض والماء والمعادن ملكاً للأمة. وأنكر الاستغلال، وكره الاحتكار وبخاصة في المواد الغذائية. وأكد على العدالة الاجتماعية.

٢ ـ ونظّم العرب على أساس عسكري للجهاد، فسجلوا في (الديوان)، وخصصت لهم الأعطيات والأرزاق، وأنشئت لهم دور الهجرة والمعسكرات على هذا الأساس، ووضع نظام الضرائب بضوء هذا الاتجاه.

وامتدوا بالفتوح بين أواسط آسيا والأندلس. وكان من آثار الفتح ضرب الإقطاع القديم وتحرير الفلاحين من رق الأرض. ولئن أفاد عرب المدن من المجالات الجديدة لتنمية ثرواتهم بالتجارة، إلا أن ذلك كان لفترة محدودة، إذ انصرفوا إلى الحكم والإدارة والجهاد، وخف نشاطهم التجاري فترة من الزمن.

وانتقل مركز النشاط العربي إلى الأمصار الجديدة، حيث انتقل العرب إلى حياة الاستقرار وإلى الفاعليات الحضرية. وظهر الاتجاه إلى الاهتمام بالأرض وتملّكها، إما

عن طريق إحياء الموات، أو بالشراء، أو التجاوز، أو بإقطاع من أولي الأمر. وأدى ذلك إلى ظهور ملكيات كبيرة للعرب على حساب الملكية الصغيرة، أو الملكية المشتركة، أو على حساب بيت المال، ما ولّد قلقاً لدى السلطة وتذمراً في بعض البلاد. وجرت محاولات للحد من ذلك، فكانت محدودة الأثر، ولكنها أدت إلى تثبيت أرض الخراج.

واتجه الرأي إلى أهمية الأرض حتى أخذ بعض الخلفاء والأمراء يعملون على استصلاح أراض واسعة وتملكها في سبيل تنمية الموارد.

وحين نقترب من نهاية العصر الأموي، نحس بمدى توسع الملكية، وبأثرها الاجتماعي في إحداث فجوة بين أشراف القبائل الذين يمتلكون الأرض وبين عامة الأفراد.

٣ ـ وفي هذه الأثناء انتشر الإسلام في الأمصار، وكثر عدد الموالي (المسلمين من غير العرب)، ولم يكن هؤلاء من طبقة اجتماعية واحدة، فبينهم التجار والصرافون، ومنهم الكتّاب، ومنهم الفلاحون والصناع، ومنهم من برز في العلوم الإسلامية والعربية. وتحالف الموالي مع القبائل العربية لتثبيت محل لهم في المخطط الاجتماعي، وكانوا يوالون قبائلهم ويتعاونون معها ويشاركونها حتى في حروبها وثوراتها.

ويبدو أن جل الحرف والصنايع والفلاحة كانت بيد الموالي. وهذا يصدق أيضاً على التجارة ولحد ما على الصيرفة. وكانت هجرة الفلاحين الموالي من الريف إلى المدينة ظاهرة متنامية، وهي ظاهرة طبيعية بالنسبة إلى الحياة في المدن والمجالات الواسعة التي تقدمها، وقد تزداد في أوقات الاضطراب والثورات.

وليس لدينا ما يشعر بصراع يذكر بين العرب والموالي في صدر الإسلام، أو ما يدل على اضطهاد للموالي. ذلك أن الأحزاب التي تكونت كانت عربية، نشأت حول مفهوم السلطة، وأساسها الخلافة، وشعارها السير على الكتاب والسنّة. وقد انضم البعض من الموالي إلى الأحزاب، كما شارك الآخرون مواليهم (حلفاءهم) العرب في خصوماتهم وثوراتهم. ولكن الموالي لم يجدوا إلا مجالاً محدوداً في المراكز الإدارية العالية أو في الجيش، ولم يسجلوا في الدواوين كالعرب. وعلى الرغم من اشتراك مجموعات منهم في صفوف المقاتلة على الحدود الشرقية والغربية، إلا أنهم لم يعاملوا مثل العرب في العطاء، ويبدو أن هذه الحالة وبضوء مبادىء الإسلام، كانت مثار شكوى بينهم. ويبدو أن وعياً حضارياً وعنصرياً بدأ بين فئات من الموالي قبيل نهاية العصر الأموي، كما يتضح من ثورات البربر في شمال افريقيا أواخر

الربع الأول للقرن الثاني للهجرة. والمهم في الأمر أنه لم تقم ثورات بين الموالي ضد العرب في العصر الأموي.

وأما أهل الذمة، فإنهم تركوا يتبعون شرائعهم وعرفهم بإشراف رؤسائهم. وكانوا يتمتعون بحرية العبادة والملكية. وقد استعان بهم العرب في الشؤون المالية، وأحياناً الإدارية، وانصرفوا إلى الفاعليات السلمية، مالية ومهنية.

وامتلك بعض العرب الأراضي في أرجاء بلاد الخلافة. ومع أن البعض منهم سكن على الأرض، إلا أن الأغلبية كانت في المدن، ولها من يتولى عنها الإشراف على زراعة الأرض. ويبدو المجتمع العربي في أواخر العصر الأموي مجتمعاً منصرفاً للقتال أو الإدارة، مع صخب التقاليد القبلية، إلا أنه في الواقع، ونتيجة الحياة الحضرية، وتغلغل المفاهيم الإسلامية في حياته، شهد تضعضع الأسس والروابط القبلية، وضعف الروح العسكرية، وبدأ يتجه إلى الزراعة، ويرنو إلى الفاعليات الاقتصادية الأخرى.

٤ ـ وجاءت الثورة العباسية، في إطار الصراع على السلطة، ولكنها في الواقع انطوت صراحة أو ضمناً على التحولات الاجتماعية وعلى التطلعات الجديدة، ولذا كانت آثارها بعيدة المدى. فقد أنهت الثورة العباسية انفراد العرب بالسلطة، وأشركت الموالي (أو بالأحرى أشرافهم) في الحكم، كما إنها غيرت أساس تكوين الجيش، فلم يعد الجيش عربياً، ولم يعد يعتمد على استعداد القبائل، بل صار جيشاً نظامياً فيه العرب وغيرهم على أساس دائم. وثبّتت الثورة الحكم على أساس وراثي في الأسرة العباسية، ولم يعد للمناصب الكبرى في الإدارة (كمنصب الإمارة) صلة بالمركز الاجتماعي أو السند القبلي، بل صارت تعتمد على الأسرة الحاكمة والولاء لها بالدرجة الأولى.

٥ ـ ونشطت الفاعليات السلمية، وبخاصة الزراعة والتجارة. وهنا نلاحظ رغبة في التوسع في ملكية الأراضي، يرافقها ازدياد الاستقرار على الأرض. وقد توسعت الملكيات الكبيرة وزادت، ويبدو أن ذلك كان على الأكثر في إحياء الأرض الموات (كما في منطقة البصرة ومنطقة الكوفة) وبالشراء. وليس لدينا ما يدل على تشجيع الحكم لهذا الاتجاه، إذ لم يكن ذلك في مصلحته، بل أنه في البداية صادر الأراضي والضياع العائدة للأمويين ولم يعطها لأفراد الأسرة الحاكمة، بل سجلها أراض (سلطانية) للخليفة، يرجع واردها إلى بيت المال. كما إن الخلافة ـ في دور قوتها ـ كانت تحاول بين الحين والآخر، حماية الفلاحين من عسف الجباة أو تجاوز العمال، كما تحاول إعادة النظر في الخراج لتخفيف وطأته، كما فعل المهدي

والرشيد والمأمون. كما إننا لا نرى الإكثار من منح الإقطاعات من قبل الخلفاء، كما كان الحال في العصر السابق، بل أن التوسع حصل في الأراضي السلطانية، وهي لبيت المال وليست شخصية. ومع ذلك فإن الاتجاه نحو الملكية ازداد قوة بين العرب وبين غيرهم كالفرس في إيران مثلاً، حتى أن بعض الثورات في إيران (كثورة بابك) في العصر العباسي الأول جعلت من برامجها أخذ أراضي الملاكين الكبار وتوزيعها على الفلاحين.

وعلى كل، يبدو أن جل الأراضي كان إما ملكية مشتركة، وهذا شأن الكثير من القرى، أو ملكيات صغيرة، وكان الصنف الأول منها خراجياً. ولكن تطورات أخرى ساعدت على تراجع الملكية الصغيرة، منها عسف الجباة الذي كان يضطر البعض من الملاكين الصغار إلى (إلجاء) أراضيهم إلى المتنفذين وتسجيلها باسمهم للتخلص من الظلم أو للتهرب من الضريبة، ما أدى أحياناً إلى تحول الملاكين الأصليين إلى مزارعين للحماة. حصل هذا بدرجة محدودة في السواد وعلى نطاق أوسع في جهات أخرى مثل فارس. وهذا الاتجاه ينشط حين تضعف الرقابة على الجباة. وأهم من ذلك نشاط التجارة ورغبة التجار في ضمان مورد ثابت لأولادهم، وبخاصة حين تكون أموالهم عرضة للمصادرة، وذلك باقتناء الأرض.

٦ ـ والتطور الرئيسي الذي برز في العصر العباسي هو نشاط التجارة، وظهور طبقة رأسمالية من بين التجار. ولم يكن هذا النشاط قاصراً على بلاد الخلافة المترامية والتي كونت شبه سوق مشتركة، بل امتد خارج أراضيها، وتمثل في مستعمرات ومراكز تجارية امتدت إلى الهند وأواسط آسيا والصين وشرق افريقيا، بل ووسع تعامله مع الأراضي البيزنطية وأجزاء من أوروبا. وظهرت نماذج مختلفة من الشركات، كما حصل تطور كبير في نظام الائتمان، وقام الصيارفة والجهابذة بدور مشهود في تيسير التعامل التجاري، حتى أن التجار لم يحتاجوا في بعض الموانىء إلى الدفع النقدي في التعامل، بل اكتفوا بالصكوك والحوالات (السفاتج)، وكان الصرافون والجهابذة يتولون تصفية المعاملات. وكان هذا النشاط واضحاً منذ النصف الثاني للقرن الثالث الهجري ـ التاسع الميلادي، بل وتطور الأمر إلى إنشاء مصرف رسمي للدولة في مطلع القرن الرابع الهجري لتيسير أمورها المالية وتدعيمها.

وأثّر هذا التطور في الأدب، وفي كتب المخارج والحيل الفقهية، التي حاولت تذليل بعض الصعوبات أمام عمليات الائتمان والتجارة. ولقي التجار تشجيعاً من الدولة، ولكنهم بدورهم أثروا في الإدارة لتيسير مصالحهم ومعاملاتهم المالية.

٧ ـ وظهرت قوة جديدة نتيجة التطورات الاقتصادية هي قوة العامة في المدن. فقد توسعت المدن اتساعاً ملحوظاً في مجالات العمل فيها، وفي تضخم عدد سكانها. وكانت المدن مراكز الحرف والمهن، وصارت مسرحاً لحركة عمالية واضحة، وتمثلت في قيام تنظيمات الحرف والأصناف، وفي ظهور تنظيمات عنيفة هي تنظيمات العيارين والشطار التي نمت وانتظمت إلى حركات الفتوة والأخية، وكان لها دور يذكر في التاريخ الإسلامي (كما في العراق وسوريا والأناضول وإيران).

ونشطت الصناعة في المدن، وساعد على ذلك التبادل التجاري واختصاص كل بلد بصناعات معينة. وكان الصناع يشتغلون في حوانيت، أو في البيوت بمجموعات صغيرة، وقد يكونون بمجموعات كبيرة نسبياً، ولكنها على كل حال صناعات يدوية.

وكان الأساس العام للاقتصاد أساساً نقدياً، يقوم على الذهب (كما في مصر)، أو على الفضة (كما في إيران)، أو على كليهما (كما في العراق)، بحسب اختلاف البلاد وبضوء تطورها.

لقد تبلورت التطورات التي أشرنا إليها في القرنين الثالث والرابع للهجرة/ التاسع والعاشر للميلاد. وبدت خطوط التباين الاجتماعي مرتبطة بوضوح بالإمكانات المادية. فقد صنف إخوان الصفا الناس في رسائلهم على أساس مادي، بين صناع «يعملون بأبدانهم وأدواتهم»، وتجار «يتبايعون بالأخذ والعطاء، وغرضهم طلب الزيادة في ما يأخذون على ما يعطون»، وأغنياء يملكون المواد الأولية ويشترون البضائع المنتجة[1]. وقامت الحركات الاجتماعية تمثل هذا الواقع، فالزنج يثورون على استغلال إقطاعي بشع، والعيارون والشطار يثورون على الأغنياء والسلطة، والحركة الإسماعيلية تقوم باسم العدالة الاجتماعية وتلف حولها الفئات الدنيا من صناع وفلاحين وحتى البدو ضد استغلال التجار والإقطاعيين والسلطة، وإخوان الصفا يتخذون التوعية الثقافية سبيلاً لتغيير المجتمع.

وهكذا نرى قيام رأسمالية تجارية صيرفية نشطة، وإقطاع مستغل واضح، وحركة عمالية لم تكن نتيجة تجمع في مصانع، بل نتيجة تجمع في أسواق وأحياء خاصة، وثورات اجتماعية صاخبة، وبدلاً من أن يسير التطور وجهته، نرى توقفاً فيه ثم تراجعاً.

٨ ـ بدأ التسلط الأجنبي، حين سيطر البويهيون على قلب الخلافة، فضعف

(١) إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا**، ج ١، ص ٢٢١.

النشاط التجاري، وانكمشت المؤسسات الصيرفية، وتقلص دور النقد في معاملات الدولة، وبدأ الاتجاه نحو الإقطاع العسكري، وذلك في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ليصبح الخط السائد في البلدان العربية لحوالى سبعة قرون (بويهيون، سلاجقة، أيوبيون، إيلخانيون، مماليك، عثمانيون). وتدهور الاقتصاد النقدي ليحل محله بشكل أو بآخر وبالتدريج اقتصاد زراعي، إقطاعي.

وتتركز هذه الصورة بسيطرة الغرب في العصر الحديث على طريق التجارة إلى الهند، ثم بتغلغل النفوذ الغربي في البلدان العربية، وغزوها بامتيازاته وبثورته الصناعية، وباندفاع رؤوس أمواله وبضائعه ليضرب صناعتها، وليكرس وضعاً زراعياً يوفّر له المنتجات الأولية ويكون سوقاً له، وليشجع فئة تابعة من التجار والمرابين تدور في فلكه، وليقف في وجه أي نشاط صناعي، حتى إذا تحررت بعض البلدان العربية، وجدت نفسها متخلفة وضعيفة وليس أمامها إلا أن تخطط تخطيطاً اقتصادياً يتخطى التخلف ويسرع الخطو ويوفر لها الرخاء والعدالة الاجتماعية.

٩ ـ إن فقدان الحرية والاستغلال الأجنبي كان لهما دور رئيسي في انحراف خط سير المجتمع العربي عن سبيله السابق. وبعد قرون، وحين بدأ الغزو السياسي الاقتصادي الأوروبي، انهارت المحاولة المفردة التي قام بها محمد علي لمواجهته أمام الضغط الأوروبي، بل التدخل المسلح وتأكيد الامتيازات وفتح الباب للصناعة ورأس المال الغربي المتوثب لغزو البلاد.

إن التسلط الأجنبي واضح الأثر، ولكننا قبل هذا وبعده، نرى عوامل أخرى جعلت خط التحول الاقتصادي في البلدان العربية عبر تاريخها يختلف عن مثيله في الغرب، وهذه تحتاج إلى بحوث ودراسات، ولكننا نرى أن من هذه العوامل:

أ ـ أن العرب ألغوا مفهوم رق الأرض، من (أقنان) في الأراضي الساسانية، و(Coloni) في الأراضي البيزنطية، واعتبروا الفلاحين أحراراً، وبذلك أزالوا ركناً من أركان الإقطاع المعروف.

ب ـ إن جل الأراضي اعتبرت ملك الأمة ووقفاً عليها. وإن حصلت على ملكيات واسعة فهي من إحياء الموات، أو بإقطاع من الخلفاء أو بالشراء. وكان إحياء الموات والإقطاع ظاهرة واضحة في صدر الإسلام، ثم تضاءلت بعد ذلك وبقي مجال الشراء وعوامل ثانوية. ولكن تحديد الأرض الخراجية أو تثبيتها بنهاية القرن الأول، حد من ذلك من ناحية شرعية وما تلاه إنما هو تجاوز. وهذا يشير إلى الحد من توسع الملكية الكبيرة.

وكنتيجة لذلك فإن الدول المتتابعة تمسكت بحق ملكية الدولة للأراضي الخراجية، وحين اتجهت إلى الإقطاع لم تذهب إلى جعله وراثياً، بل اعتبرت وارد الأرض بدلاً من خدمات تؤدى، مدنية أو عسكرية. وهذا أوقف أساساً آخر للإقطاع، وإن حصل ما يخالف ذلك اعتبر تجاوزاً على حقوق الدولة، وأنهي في أول فرصة.

ج ـ إن النظرة إلى الأرض الخراجية ساعدت على بقاء الملكية المشتركة في القرى، ومنعت هي والأوضاع الاجتماعية من تحولها إلى ملكيات خاصة، إلا في ظروف النصف الثاني للقرن التاسع عشر بعد إعلان التنظيمات العثمانية وقيام محمد علي في مصر.

د ـ وكان للتجارة دوماً أثرها الكبير في الحياة الاقتصادية، طيلة فترة السيادة العربية، واستمر لفترة بعد ذلك. فلم ينغلق الاقتصاد العربي على نفسه، ولم ينكمش في دائرة الزراعة أو الإقطاعية إلا في فترات محدودة بعد تعرضه لفقدان خطوطه التجارية وحرية حركته، كما حصل بعد الغزو البرتغالي، وكما وقع وبصورة خاصة في القرن التاسع عشر.

هـ ـ إن مفاهيم العدالة الاجتماعية في الفكر العربي الإسلامي أدت دورها في التطور الاقتصادي للمجتمع. فقد أنكرت الاستغلال، وحدّت التعامل بالربا، وجعلت التعليم مجانياً ومفتوحاً للجميع، وهيأت شعاراً وتبريراً متجددين للثورة على الطغيان والاستغلال، وكانت قوة دافعة للحركات الاجتماعية.

و ـ ومن مفاهيم العدالة الاجتماعية، إن المصادر الرئيسية للثروة هي في الأصل ملك الأمة، وعلى الدولة مسؤولية استثمارها، أو توجيه ذلك باسمها بما يحقق فائدة المجموع ولا يدع سبيلاً للاستغلال، ومتى سلكت سبيلاً آخر فهو انحراف تجب إزالته.

ز ـ ومن مفاهيم العدالة، حرمة العمل وحريته، وقبول التنظيم المهني أداة لحماية المهن ورفع سويتها وإعطاؤها دورها. ومن هنا تتضح أهمية دور الأصناف والحرف في المجتمع، وقبول المهنيين في التنظيمات المهنية، بصرف النظر عن أجناسهم ودياناتهم أحياناً، في أواصر مشتركة من المفاهيم الخلقية. وبضوء ذلك يتضح دورها الخطير في فترات القلق والضعف، كما هو شأنها في القرنين السادس والسابع للهجرة.

ح ـ ويتضح مما عرضنا خطورة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ومسؤوليتها

الرائدة فيها. إن تاريخ المجتمع العربي يكشف عن هذا الدور، كما إن مفاهيم الحضارة العربية تؤكده. وهذه ناحية لها أهميتها ودورها في سير المجتمع العربي.

وبعد، فإن ما ذكر لا يراد به إلا كشف الجذور، وفهم تطور المجتمع العربي وتجاربه.

إنه محاولة لتقديم عرض تحليلي تاريخي (علمي) للمجتمع العربي، تبررها الحاجة لمثلها.

وعسى أن يكون في هذا العرض ما يساعد على وضوح في التفكير، وعلى أصالة تمكّن من رسم طريق أوضح للمستقبل العربي.

المراجـــــع

١ ـ العربيـة

كتـب

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد. **تاريخ الكامل**. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٠٣هـ/[١٨٨٥]. ١٢ ج في ٦.

ابن الإخوة، ضياء الدين محمد بن محمد. **معالم القربة في أحكام الحسبة**. نشره ر. ليفي. [د. م.: د. ن.]، ١٩٣٨. (مجموعة تذكار جب)

ابن تغر بردي، أبو المحاسن يوسف. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٩-١٩٥٦. ١٢ ج.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف الإسلامية، ١٣٥٧-١٣٥٨هـ/[١٩٣٨-١٩٣٩م؟]. ١٠ ج.

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد. **وفيات الأعيان**. تحقيق فرديناند وستنفلد. غوطا: دويرليخ، ١٨٣٥-١٨٥٠. ٣ ج.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن منيع. **كتاب الطبقات الكبير في السيرة الشريفة النبوية**. عني بتصحيحه أوجين منوخ [وآخرون]. ليدن: مطبعة بريل، ١٩٠٤-١٩١٨. ٩ ج.

ابن سلام، أبو عبد القاسم الهروي. **الأموال**. صححه وعلق هوامشه محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة حجازي، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م. ٤ ج في ١.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد. **العقد الفريد**. صححه وشرح غريب ألفاظه أحد أفاضل العصر. القاهرة: محمود شاكر، ١٩١٣. ٤ ج.

ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق. **مجمع الآداب في معجم الألقاب**.

ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد. **تجارب الأمم: مع نخب من تواريخ شتى تتعلق بالأمور المذكورة فيه**. وقد اعتنى بالنسخ والتصحيح هـ. ف. آمدروز. القاهرة؛ أكسفورد: [د. ن.]، ١٩٢٠-١٩٢١. ٧ ج.

ابن المعمار، أبو عبد الله محمد بن أبي المكارم. **الفتوة**. حققه ونشره مصطفى جواد [وآخرون]؛ قدم له مصطفى جواد. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٥٨.

ابن مماتي، أبو المكارم أسعد بن أبي مليح. **قوانين الدواوين**. جمعه وحققه عزيز سوريال عطية. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٣.

أبو بكر الصولي، محمد بن يحيى. **أدب الكتاب**. نسخه وعني بتصحيحه وتعليق حواشيه محمد بهجة الأثري. بغداد؛ القاهرة: المكتبة العربية، ١٣٤١هـ/[١٩٢٢م].

الأزدي، محمد بن أحمد أبي المطهر. **حكاية أبي القاسم البغدادي**. باعتناء متز. هيدلبرج: مطبعة كرل ونتر، ١٩٠٢.

البراوي، راشد. **حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٨.

البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى. **أنساب الأشراف**. حرر الجزء ٤، القسم ٢ مع الشروح والفهارس ماكس شلوسينغر والجزء ٥ مع الشروح والفهارس سولومن غويتن. القدس: مطبعة الجامعة العبرية، ١٩٣٦-١٩٤٠. ٢ ج في ٤.

ـــــ. **فتوح البلدان**. [تحرير م. ج. دو غويه]. [ليدن]: مطبعة بريل، ١٨٦٦.

ـــــ. ـــــ. بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٧.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **التبصر بالتجارة**. دمشق: نشر حسن حسني عبد الوهاب، ١٩٣٢.

ـــــ. **ثلاث رسائل**. سعى في نشره يوشع فنكل. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٤هـ/[١٩٢٥م].

الجرتلي، علي. **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**. القاهرة: دار المعارف، [١٩٥٢].

الحتة، أحمد أحمد. **تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٠

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي. **مقامات الحريري**. طبعة دي ساسي.

حسن، محمد سلمان. **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤-١٩٥٨**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

الحسني، علي. **تاريخ سورية الاقتصادي**. دمشق: [د. ن.]، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣.

الحوراني، جورج فضلو. **العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى**. ترجمه وزاد عليه يعقوب بكر؛ راجعه وقدم له يحيى الخشاب. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، [١٩٥٨].

خصباك، جعفر حسين. **العراق في عهد المغول الايلخانيين، ٦٥٦-٧٣٦ هـ/ ـ ١٢٥٨-١٣٣٥م: الفتح- الادارة- الأحوال الاقتصادية ـ الأحوال الاجتماعية**. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٨.

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **مفاتيح العلوم**. نشر فان فلوتن. ليدن: بريل، ١٨٩٥.

الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. **الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديها وغشوش المدلسين فيها**. القاهرة: مطبعة المؤيد، ١٣١٨هـ/ [١٩٠٠م].

الدوري، عبد العزيز. **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**. ط ٢، منقحة. بيروت: دار المشرق، ١٩٧٤.

ـــــ. **الجذور التاريخية للشعوبية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠.

ـــــ. **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**. بغداد: شركة الرابطة، ١٩٤٥.

ـــــ. ـــــ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٤)

ـــــ. **النظم الإسلامية: الخلافة، الضرائب، الدواوين والوزارة**. بغداد: مطبعة نجيب، ١٩٥٠.

دينيت، دانيل. **الجزية والإسلام**. ترجمه وقدم له فوزي فهيم جاد الله؛ راجعه إحسان عباس. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.

رودنسون، مكسيم. **الإسلام والرأسمالية**. ترجمة نزيه الحكيم. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي. **معيد النعم ومبيد النقم**.

الشيباني، محمد بن الحسن. **الاكتساب في الرزق المستطاب**. تلخيص محمد بن سماعة؛ عرف الكتاب وترجم للمؤلف وعلق حواشيه محمود عرنوس. القاهرة: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٩٣٨.

ـــــ. **المخارج في الحيل**، نشره يوسف شخت. هانوفر: [د. ن.]، ١٩٤٣.

الشيزري، أبو الفضائل عبد الرحمن بن نصر. **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**. تحقيق السيد الباز العريني؛ إشراف محمد مصطفى زيادة. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦.

الصابي، إبراهيم بن هلال. **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** = ***The Historical Remains of Hilal al-Sabi*** : **ويليه الجزء الثامن من كتاب التاريخ له**. [حرره مع ملاحظات ومفردات هـ. ف. آمدروز]. بيروت: مطبعة الأدباء الكاثوليكيين، ١٩٠٤.

ـــــ. **رسائل الصابي**. نشر شكيب أرسلان. بعبدا: [د. ن.]، ١٨٩٨.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **اختلاف الفقهاء**. باعتناء يوسف شخت. ليدن: [مطبعة بريل]، ١٩٣٣.

ـــــ. **تاريخ الرسل والملوك**. [تحقيق ميخائيل جان دو غويه]. ليدن: مطبعة بريل، ١٨٧٩-١٩٠١. ١٥ ج.

طرخان، ابراهيم علي. **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ١٣٨٢-١٥١٧**. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥٩.

العزاوي، عباس. **تاريخ الضرائب العراقية (من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني): (١٢ هـ ـ ٦٣٣ م/ ١٣٣٥ هـ ـ ١٩١٧م)**. بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٥٨.

ـــــ. **تاريخ النقود العربية لما بعد العهود العباسية**. بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٥٨.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. **فضائح الباطنية**. [تحرير اغناس غولدتسهير]. ليدن: مطبعة بريل، ١٩١٦.

العلي، صالح أحمد. **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٩].

فلهاوزن، يوليوس. **الدولة العربية وسقوطها**. ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٨.

فلوتن، غيرلوف فان. **السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية**. ترجمه عن الفرنسية ونقده وعلق عليه حسن ابراهيم حسن ومحمد زكي ابراهيم. ط ٢. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٥.

قدامة بن جعفر، أبو الفرج. **الخراج وصناعة الكتابة**. باعتناء جان دو غويه. ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٩. (المكتبة الجغرافية العربية؛ ٦)

قدسي، الياس عبده. **نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية**. ليدن: [بريل]، ١٨٨٥.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. **صبح الأعشى في صناعة الانشا**.

كاشف، سيدة اسماعيل. **مصر في فجر الإسلام: من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية**. [القاهرة]: دار الفكر العربي، ١٩٤٧.

الكرملي، انستاس ماري. **النقود العربية وعلم النميات**. القاهرة: المطبعة العصرية، ١٩٣٩.

كريستنسن، آرثر. **إيران في عهد الساسانيين**. ترجمه يحيى الخشاب؛ راجعه عبد الوهاب عزام. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٩.

متز، آدم. **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**. نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٠-١٩٤١. ٢ ج. المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. حققه ميخائيل جان دوغويه. ليدن: [مطبعة بريل]، ١٨٧٦. (المكتبة الجغرافية العربية؛ ٣)

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي. **إغاثة الأمة بكشف الغمة**. قام على نشره محمد مصطفى زيادة وجمال الدين محمد الشيال. ط ٢. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٠.

ـــــ. **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**. القاهرة: دار الطباعة المصرية، [١٢٧٠ هـ/ ١٨٥٣م]. ٢ ج.

ـــــ. **شذور العقود في ذكر النقود**.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. **كتاب الخراج**. اعتمد في هذه الطبعة على نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ٦٧٤ فقه مع معارضتها بطبعة بولاق سنة ١٣٠٢ هـ. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٧٦.

دوريات

الدوري، عبد العزيز. «نشوء الأصناف والحرف في الإسلام.» **مجلة كلية الآداب** (بغداد): حزيران/ يونيو ١٩٥٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aghnides, Nicolas Prodromou. *Mohammedan Theories of Finance*. New York: [n. pb.], 1916.

Amin, A. A. *British Interests in the Persian Gulf*. Leiden: E. J. Brill, 1967.

Al-Aqiqi, Antun Dahir. *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840-1868; a Contemporary Account*. With notes and commentary by Malcolm H. Kerr. Beirut: American University of Beirut, 1959. (Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 33)

Baer, Gabriel. *Egyptian Guilds in Modern Times*. Jerusalem: Israel Oriental Society, 1964. (Oriental Notes and Studies; no. 8)

Bazantay, Pierre. *L'Artisanat à Antioche*. Beyrouth: [s. n.], 1932.

Bell, Harold Idris. *Egypt, from Alexander the Great to the Arab Conquest; a Study in the Diffusion and Decay of Hellenism*. Oxford: Clarendon Press, 1948. (Gregynog Lectures; 1946)

Berchem, M. Van. *La Propriété territorial et l'impot foncier sous les premiers kalifes*. Génève: [s. n.], 1883.

Cardon, Louis. *Le Regime de la propriete fonciere en Syrie et au Liban*. Paris: Librarie du Recueil Sirey (societe anonyme), 1932.

Charles-Roux, Fr. *Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIIIème Siècle: Avec 27 planches*. Paris: Libr. orientaliste Paul Geuthner, 1928. (Bibliothèque archéologique et historique/Haut-Commissariat de la République française en Syrie et au Liban, Service des antiquités et des beaux-arts; 10)

Chiha, Habib K. *La Province de Bagdad*. Le Caire: Impr. de Al-Maaref, 1908.

Christensen, Arthur. *L'Iran sous les sassanides*. Copenhague: Levin and Munksgaard, 1936.

Claude Cahen, *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du moyen-age*. Leiden: Brill, 1959.

Crouchley, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt*. London; New York: Longmans, Green, [1938].

Cuinet, Vital. *Syrie, Liban et Palestine: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*. Paris: E. Leroux, 1896.

Davison, Roderic H. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Dennett, Daniel C. *Conversion and the Poll Tax in Early Islam*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1950. (Harvard Historical Monographs, 22)

Dowson, Ernest. *An Inquiry into Land Tenure and Related Questions: Proposals for the Initiation of Reform*. Letchworth, Eng.: Garden City Press Limited, [1932].

The Economic History of the Middle East, 1800-1914; a Book of Readings. Edited and with introductions by Charles Issawi. Chicago, IL: University of Chicago Press, [1966].

Encyclopedia of Islam.

Fahmy, Moustafa. *La Révolution de l'industrie en Egypte et ses conséquences sociales au 19ème siécle (1800-1850)*. Préf. de Charles-H. Pouthas. Leiden: E. J. Brill, 1954. (Recherches d'histoire économique et sociale moderne; 1)

Gaudefroy-Demombynes, Maurice. *La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes*. Paris: P. Geuthner, 1923. (Haut-commissariat de la République Francaise en Syrie et au Liban, service des antiquités et des beaux-arts, bibliothèque archéologique et historique; t. III)

Gibb, H. A. R. *Islamic Society and the West; a Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*. London; New York: Oxford University Press, 1950. 2 vols.

Goitein, S. D. *Studies in Islamic History and Institutions*. Leiden: E. J. Brill, 1966.

Grant, Christina Phelps. *The Syrian Desert; Caravans, Travel and Exploration*. London: A. and C. Black, Ltd., 1937.

Grohmann, Adolf. *From the World of Arabic Papyri*. With a foreword by Shafik Ghorbal-Bey. Cairo: Al-Maaref Press, 1952.

Hasan, Hadi. *A History of Persian Navigation*. With a foreword by Muhammad Iqbal. London: Methuen, [1928].

Hershlag, Zvi Yehuda. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*. Leiden: E. J. Brill, 1964.

Heyd, W. *Histoire du commerce du Levant au moyan-âge*. Leipzig: O. Harrassowitz, 1885-1886. 2 tomes.

Hoskins, Halford Lancaster. *British Routes to India*. New York: Longmans, Green and Co., 1928.

Huzayyin, Suliman Ahmad. *Arabia and the Far East*. Cairo: [n. pb.], 1942. (Société khédiviale de géographie, publications)

Ionides, M. G. *The Régime of the Rivers, Euphrates and Tigris; a General Hydraulic Survey of their Basins, Including the River Karun, Having Particular Reference to their Lower Reaches within Iraq, with Information for the Use of Irrigation Engineers*. London: E. and F. N. Spon, Limited; New York: Chemical Publishing Company of NY, Inc., 1937.

Issawi, Charles Philip. *Egypt; an Economic and Social Analysis*. Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. London; New York: Oxford University Press, 1947.

Johnson, Allan Chester and Louis C. West. *Byzantine Egypt: Economic Studies*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949. (Princeton University Studies in Papyrology; no. 6)

Kammerer, A. *La Mer Rouge, l'abyssinie et l'arabie depuis l'antiquité*. Le Caire: Société royale de géographie d'Egypte, 1928.

Kelly, John Barrett. *Eastern Arabian Frontiers*. New York: Praeger, [1964].

Lambton, Ann K. S. *Landlord and Peasant in Persia; a Study of Land Tenure and Land Revenue Administration*. London; New York: Oxford University Press, 1953.

Lammens, Henri. *Etudes sur le siècle des Omayyades*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1930.

____. *La Mecque à la veille de l'Hégire*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1924.

Lapidus, Ira M. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967. (Harvard Middle Eastern Studies; 11)

Latron, A. *La Vie rurale en Syrie et au Liban*. Beyrouth: L'Institut français de Damas, 1936.

Lewis, Bernard. *The Arabs in History*. London; New York: Hutchinson's University Library, 1950.

____ and P. M. Holt (eds.). *Historians of the Middle East*. London; New York; Toronto: Oxford University Press, 1962.

Lokkegaard, Frede. *Islamic Taxation in the Classic Period, with Special Reference to Circumstances in Iraq*. Copenhagen: Branner and Korch, 1950.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford: Clarendon Press, 1925.

Makdisi, George (ed.). *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A. R. Gibb*. Leiden: E. J. Brill, 1965.

Musil, Alois. *Northern Negd, a Topographical Itinerary*. New York: American Geographical Society, 1928. (American Geographical Society of New York, Oriental Explorations and Studies; no. 5)

Nadvi, Syed Sulaiman. *The Arab Navigation*. Translated by Syed Sòabahuddin Abdur Rahòman. Lahore: Sh. Muhammad Ashraf, 1966.

Poliak, A. N. *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon, 1250-1900*. London: Royal Asiatic Society, 1939.

Rivlin, Helen Anne B. *Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt*. Cambridge, MA: Harvard University Press, [1961]. (Harvard Middle Eastern Studies; 4)

Rockhill, W.W. and F. Hirth. *Chau Ju-Kua: His Work on the Chinese and Arab Trade in the Twelfth and Thirteenth Centuries*. St. Petersburg: Print. Off. of the Imperial Academy of Sciences, 1911.

Ryckmans, Jacques. *L'Institution monarchique en arabie méridionale avant l'islam (ma'in et saba)*. Louvain: Publications universitaires, 1951. (Bibliothèque du muséon; 28)

Sadighi, Gholam Hossein. *Les Mouvements religieux iraniens au II^{ème} et au III^{ème} siècle de l'hégire*. Paris: Les Presses modernes, 1938.

Saleh, Zaki. *Britain and Mesopotamia (Iraq to 1914); a Study in British Foreign Affairs*. With a foreword by W. N. Medlicott. Baghdad: Al-Maaref Press, 1966.

Serjeant, R. B. *The Portuguese off the South Arabian Coast; Hadrami Chronicles, with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century*. Oxford: Clarendon Press, 1963.

Shaw, Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962. (Princeton Oriental Studies; no. 19)

Stripling, George William Frederick. *The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574*. Urbana: University of Illinois Press, 1942. (Illinois Studies in the Social Sciences, vol. xxvi, no. 4)

Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East*. London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]. (Middle East Economic and Social Studies)

Watt, W. Montgomery. *Islam and the Integration of Society*. London: Routledge and Paul, [1961]. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)

Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*. [Paris]: Gallimard, [1946]. (Le Paysan et la terre, collection fondée)

Wilson, A. T. *The Persian Gulf*. Oxford: [n. pb.], 1928

Ziadeh, Nicola A. *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*. Beirut: American Press, 1953. (Publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 24)

Periodicals

Cahen, Claude. «Mouvements populaires et autonomisme urbaine dans l'Asie musulmane au moyen age.» *Arabica*: vol. 5, 1958.

Jwaideh, Albertine. «Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq.» *Middle Eastern Affairs*: no. 3, 1963.

Lewis, Bernard. «The Islamic Guilds.» *Economic History Review:* vol. 8, no. 1, 1937-1938.

Massignon, Louis. «L'Influence de l'Islam au Moyen Age sur la fondation et l'essor des banques juives.» *Bulletin d'Etudes Orientales de Institut français de Damas*: 1931.

Poliak, A. N. «Les Revoltes populaires en Egypte a l'époque des Mamelouks et leurs causes économiques.» *R.E.I.*: vol. 8, 1934.

Conference

Bulletin du sixième Congrès international des Orientalistes, Leiden, 1883. Leiden: [s. n.], 1884.

Thesis

Haidar, S. «Land Problems of Iraq.» (Doctoral Dissertation, University of London, 1942).

فهـــرس

ـ أ ـ

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد: ٦٤

ابن بطوطة، شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله: ٧٨

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٥٧

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد: ٧٧

ابن شيرزاد يحيى بن الحسن بن علي: ٧١

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد: ٣٦

ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق: ٧٧

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: ٥٤

ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد: ٧١-٧٣

أبو إسحق الصابي: ٧٦

أبو بكر الصديق: ١٦، ٤٤

أبو ذر الغفاري: ١٨

أبو مسلم الخراساني: ٤٥، ٥٣

أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم: ٥١

الأحباش: ١١، ١٢

الاحتكار: ١٣، ٦٦، ١٠٦، ١٠٧، ١١١

أحداث ١٨٨٦ ـ ١٨٨٧ (جبل الدروز): ١٠٠

الأحناف: ١٣

إخوان الصفا: ٥٩، ١١٥

الإسلام: ٨، ١١، ١٣-١٧، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣١-٣٦، ٤١-٤٣، ٥٢-٥٤، ٥٨، ٦٠، ٦٦-٦٨، ٧٦، ١١١، ١١٢

إسماعيل (خديوي مصر): ٩٦

الإسماعيلية: ٥٩-٦١، ١١٥

أشرس بن عبد الله السلامي: ٣٨

الاعتزال: ٥٣
اقتصاد السوق: ١٠٨
اقتصاد الكفاف: ١٠٦
الاقتصاد المركب: ١٠٦
الإقطاع: ٦١، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٩٨-١٠٠، ١٠٣، ١١٦، ١١٧
الإقطاع الإداري: ٧٨، ١١٠
إقطاع الاستغلال: ٧٣
إقطاع التمليك: ٧٣
الإقطاع العسكري: ٨، ٦٥، ٦٩، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ٨٢-٨٤، ٩٤، ٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٦
الإقليمية: ١٨
ألبوكرك: ٨٩
ألميدا، الونزدي: ٨٩
الإمامية: ٢٠، ٤٠
امرؤ القيس: ١٢
الأمويون: ١٨-٢٠، ٢٢، ٢٦، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٥١، ٥٢
الانكشارية: ٩٧، ٩٩
أهل الحل والعقد: ٦٦
أهل الذمة: ٣٥، ٤٢، ٥٨، ١١٣
الإيلخانيون: ٨٠، ٨٣، ١١٦
الأيوبيون: ٧٩، ٨١-٨٤، ١١٦

- ب -

البرامكة: ٥٠
البربر: ٣٧، ١١٢
البرتغاليون: ٨٧-٨٩، ١٠٥
البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى: ٢٣، ٥٤، ٧٦
البويهيون: ٨، ٥٦، ٦٢، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٦-٧٨، ١١٥، ١١٦
البيزنطيون: ١١-١٣

- ت -

التتار: ٨٧
التجارة الأوروبية: ١٠٥، ١٠٧
التصوف: ٧٤
تنظيم «الملأ»: ١٣
تيمورلنك: ٨٧

- ث -

الثقافة العربية: ٥٤
الثقافة العربية الإسلامية: ٥٤
ثورة ابن الأشعث: ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٤، ٤١، ٤٥
ثورة ابن الزبير: ٢٧
ثورة بابك الخرمي (٢٠١ هـ - ٢٢٢ هـ): ٥٢، ١١٤
ثورة الزنج: ٥٩
ثورة صناع المنسوجات القطنية والحريرية في بغداد (٣٧٤ هـ): ٥٦
الثورة الصناعية: ١٠٨
الثورة العباسية: ٨، ٣١، ٣٦، ٣٩، ٤٤، ١١٣
ثورة علي الكبير (مصر): ٩٥
ثورة الفلاحين (لبنان) (١٨٥٨ - ١٨٥٩): ١٠٠

ثورة المختار بن عبيد الثقفي (العراق) (٦٤ هـ ـ ٦٧ هـ): ٢٧
ثورة المقنع (١٥٩ هـ ـ ١٦٣ هـ): ٥٢

- ج -

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: ٥٤، ٥٨
الجزية: ١٦، ٢٣-٢٨، ٣٥، ٣٧ - ٣٩، ٤١، ٧٧، ٨١

- ح -

الحارث بن سريج: ٣٩
الحجاج بن يوسف: ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٣٨، ٤١
حركة الأحداث: ٦٤
حروب الردة: ١٤، ١٥
الحروب الصليبية: ٨، ٧٩، ٨٦
الحريري، أبو محمد القاسم بن علي: ٥٥
الحضارة العربية: ١١، ١١٨
حملة أبرهة إلى الحجاز: ١٢

- خ -

خداش: ٤٥
الخراج: ١٦، ٢٢-٢٨، ٣٦، ٤١، ٥١، ٦١، ٧٣، ٨٢، ٨٥، ٩٩، ١١٣
الخراسانيون: ٤٩
الخرمية: ٤٢، ٤٥، ٥٢
الخوارج: ١٩، ٢٠، ٣٢، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٥٢

- د -

الدعوة العباسية: ٤٢-٤٥، ٥٠، ٥٣
الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي: ٥٨
دي غاما، فاسكو: ٨٨
ديوان الجند: ١٦، ٣٥
ديوان الخراج: ٨٢

- ر -

الرأسمالية: ١٠٨
الراوندية: ٤٢
الربا: ٥٨، ٦٦، ١١٧
الركود الاقتصادي: ٩١
ريس، بيري: ٩٠

- ز -

الزكاة: ١٦، ٦٧
الزنادقة: ٥٣
الزندقة: ٤٢، ٤٥، ٥٣، ٥٤
الزنكيون: ٧٩
زياد بن أبيه: ٣٢
زيد بن علي: ٣٣، ٣٨
الزيدية: ٢٠

- س -

الساسانيون: ١١-١٣، ٢٦

السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي: ٨٦
السخرة: ٣٧، ٧٩، ٨٦، ٩٤، ٩٩
سعيد (خديوي مصر): ٩٦
السلاجقة: ٦٢، ٧٦-٧٩، ١١٦
سليم الأول (السلطان العثماني): ٨٩
سليم الثالث (السلطان العثماني): ٩٨، ٩٩
السنة: ٦٤

- ش -

شركة الضمان: ٥٧
شركة المفاوضة: ٥٧
شركة الوجوه: ٥٧
الشطار: ٥٥، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٧٦، ١١٥
الشعوبية: ٥٣، ٥٤
الشيباني، محمد بن الحسن: ٥٨
الشيعة: ١٩، ٢٠، ٣٢، ٤٠، ٤٣، ٦٤

- ص -

الصفويون: ٩٣
صلاح الدين الأيوبي: ٨٠، ٨٣
الصليبيون: ٧٩، ٨٣
الصناعة الأوروبية: ١٠٥، ١٠٧

- ض -

ضرائب المرور: ١٠٥
ضريبة الأرض (ميري): ٩٤
ضريبة البيوت والعقارات: ٨٠
ضريبة التركات: ٨٠
ضريبة التمغة: ٨٠
ضريبة العشر: ٥٦، ٩٦

- ع -

العباسيون: ٣١، ٤٣-٤٥، ٤٩-٥٤، ٥٦، ٦٣، ٧٦، ٧٧
عبد الله بن الزبير: ١٩
عبد الله بن سبأ: ١٨
عبد الله بن معاوية: ٤٥
عبد الحميد (السلطان العثماني): ١٠٢
عبد الملك بن مروان: ٢٣، ٢٦، ٢٧
عثمان بن عفان: ١٥-١٨، ٢٢، ٤٤
العثمانيون: ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٥، ١١٠، ١١٦
العدالة الاجتماعية: ١٣، ١٤، ١٨، ٤١، ٦٠، ٦٥-٦٧، ١١١، ١١٥-١١٧
العروبة: ٥٤
العصبية القبلية: ٨، ١٣، ١٩، ٣١، ٣٦، ٤٣، ٤٤
العصر العباسي الأول: ٤٥، ٤٩، ٥٢، ١١٤
عضد الدولة (الخليفة): ٧٦
العلويون: ٤٥، ٥٢، ٦٣، ٧٧
علي بن أبي طالب: ١٧، ٢٠، ٤٠، ٤٤

عمر بن الخطاب: ١٤، ١٦، ٢٢، ٢٣، ٤٤
عمر بن عبد العزيز: ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٣، ٥١
العيارون: ٥٥، ٥٩، ٦٢-٦٥، ٧٤، ٧٦، ١١٥

- غ -

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: ٦٠
الغزو المغولي: ٦٢، ٦٤، ٨١
الغساسنة: ١١
الغلاة: ٤٢، ٤٥، ٥٢

- ف -

فاطمة الزهراء: ٢٠، ٤٠
الفاطميون: ٦١، ٦٤، ٧٩، ٨١-٨٣
فتح قناة السويس (١٨٦٩): ١٠١
الفتوة: ٦٣، ٦٤، ٧٦، ٧٧، ١٠٤، ١١٥
الفرس: ٣٤، ٤٩، ٥٠، ٥٢-٥٤، ١١٤
فلهاوزن، يوليوس: ٣٧
فوتن، غيرلوف فان: ٣٧
فولني، س. ف.: ١٠٩

- ق -

قانون ٥ آب/أغسطس ١٨٥٨ (مصر): ٩٦
قانون إدارة الولايات (١٨٦٤): ١٠١
قانون الأراضي العثماني (١٨٥٨): ٩٩-١٠٢
قانون الإصلاح الزراعي (مصر): ٩٧
قانون التجنيد الإلزامي: ١٠١
قانون خطي شريف كلخانة (١٨٣٩): ٩٩، ١٠٠
قانون خطي همايون (١٨٥٦): ١٠٠
قانون المقابلة (مصر): ٩٦
القبلية: ١١، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٩، ٤٤، ٥٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩
القدرية: ١٩، ٢٠، ٣٢، ٣٩، ٤٣
القرامطة: ٥٩-٦١
القسري، خالد: ٣٣
القيسية: ١٩، ٤٣

- ك -

الكيسانية: ٤٢

- م -

المأمون (الخليفة): ٤٩، ٥٣، ٦٢، ١١٤
المانوية: ٤٢، ٥٣
مبدأ الانتخاب: ٣٩
مبدأ الشورى: ٤٠، ٦٦
مبدأ الوراثة: ١٦، ١٩، ٤٩، ٧٨-٨٠، ٨٤
المتكلمون: ٥٣

محمد بن علي العباسي: ٤٤
محمد علي الكبير (والي مصر): ٩٥، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، ١١٧
محمود الثاني (السلطان العثماني): ٩٩
مدحت باشا: ١٠٠-١٠٢
المرجئة: ١٩، ٣٩، ٤٣
المرداسيون: ٦٤
المزدكية: ٤٢، ٤٥
المستعين (الخليفة): ٦٢
مسلمة بن عبد الملك: ٢٣، ٣٣
المسيحية: ١٢
مصعب بن الزبير: ٢٣
معاهدة يالتا - ليمان التجارية بين الباب العالي وبريطانيا (١٨٣٨): ١٠٧
معاوية بن أبي سفيان: ٢٢، ٢٣، ٢٦
المعتز (الخليفة): ٦٢
المعتصم (الخليفة): ٥٠
معركة مرج راهط (٦٤ هـ ـ ٦٨٤م): ١٩
معز الدولة (الخليفة): ٧١
المغول: ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٦
المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي: ٢٥، ٨١-٨٦
المكوس: ٧٩، ٨٣، ٨٥
الملكية الخاصة: ٩٤، ١٠٨
الملكية الفردية: ٦٠
الملكية المشتركة: ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٨، ١١٧
المماليك: ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٣-٨٩، ٩٣-٩٥، ١٠٥، ١١٦
المناذرة: ١١
المنصور (الخليفة): ٥٤
المهدي (الخليفة): ١١٣
الموالي: ٨، ١٨، ١٩، ٣٤-٣٧، ٣٩، ٤٢-٤٥، ٥٤، ٧٨، ١١٢، ١١٣

ـ ن ـ

الناصر لدين الله (الخليفة): ٦٤، ٧٦، ٧٩
النبط: ٣٤
نصر بن سيار: ٣٨
نظام الالتزام: ٩٣-٩٥، ٩٨-١٠٠، ١١٠
نظام الالتزام مدى الحياة (مالكانة): ٩٤، ٩٨
نظام الأمانة: ٩٤
نظام الري: ٥١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨١، ١٠٩
نظام الطابو: ٩٩-١٠٢
نظام الملك: ٧٨، ٧٩
نظرية كيتاني ـ ونكلر: ١٥
نور الدين زنكي: ٨٤

ـ هـ ـ

هارون الرشيد: ١١٤
الهاشمية: ٤٢، ٤٥
هشام بن عبد الملك: ٢٦، ٣٣، ٣٧

- و -

الواثق (الخليفة): ٥٣

الوثنية: ١٣، ١٤

الوقف: ٨٥، ٩٦، ٩٧

الوليد بن عبد الملك: ٢٦

الوليد الثاني (الخليفة): ٢٣، ٣٨، ٤٣

- ي -

يزيد الثالث (الخليفة): ٣٣، ٣٨، ٣٩

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب: ٢٣

اليمنية: ١٩، ٤٣

اليهودية: ١٢



هذا الكتاب

هذا هو المجلّد الخامس من سلسلة الأعمال الكاملة للمؤرّخ العربي الدكتور عبد العزيز الدوري التي يقدّمها مركز دراسات الوحدة العربية في طبعتها الأولى الصادرة عنه.

وكان قد أصدر المجلّد الأوّل في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ بعنوان «مقدّمة في تاريخ صدر الإسلام»، والمجلّد الثاني في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ بعنوان «نشأة علم التاريخ عند العرب»، والمجلّد الثالث في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بعنوان «العصر العباسي الأول ـ دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي»، والمجلّد الرابع بعنوان: «دراسات في العصور العباسية المتأخرة».

أمّا في المجلّد الذي بين أيدينا، «**مقدّمة في التاريخ الاقتصادي العربي**،» فيحاول المؤلّف إعطاء خلاصة تحليلية للتاريخ الاقتصادي العربي، تتلمس خطوطه الرئيسية من دون أن تنتهي إلى نظرية ما، ولكن مثل هذا العرض يؤدي بالضرورة إلى مجموعة من الآراء تبرز من خلاله. والنظرة الشاملة إلى التاريخ لا تخلو من تبسيط، أو تعميم يورث نقداً، وخصوصاً في نطاق واسع كهذا، ولكنها تبقى من أهم عناصر الأسلوب التاريخي إذا نظر إلى التاريخ مجرى متصلاً، وإذا أريد له أن يسهم في توضيح رؤى المستقبل.» ويؤكد المؤلف أيضاً أنّ «فهم خبرات الأمة وتتبع سيرتها التاريخية، ضرورة أولية لوعي الحاضر وبداية لازمة للانطلاق إلى المستقبل. والتاريخ الاقتصادي لأمة ما، يمثل جانباً حيوياً من خبرتها التاريخية، وأساساً لفهم الكثير من آثارها.»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٤ دولارات
أو ما يعادلها


ISBN 978-9953-82-132-0